



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
التخصص: المالية والمحاسبة
بغنوان

دور التحصيل الجبائي في الرفع من الحصيلة الجبائية
دراسة حالة : مركز الضرائب غرداية

الاسم والسب	المرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. رواني بوحفص	أستاذ	غرداية	رئيسا
د. أمينة جعني	أستاذ محاضر ب	غرداية	مشرفا ومقررا
د. كريم هندي	أستاذ محاضر أ	غرداية	مشرف مساعد
د. شاوش حجة الله	أستاذ محاضر أ	غرداية	ممتحن

الموسم الجامعي: 2024/2025



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
التخصص: المالية والمحاسبة
بغنوان

دور التحصيل الجبائي في الرفع من الحصيلة الجبائية
دراسة حالة : مركز الضرائب غرداية

رئيسا	غرداية	أستاذ محاضر	أ.د رواني بوحفص
مشرفا ومقررا	غرداية	أستاذ محاضر ب	د.أمنة جعني
مشرف مساعد	غرداية	أستاذ محاضر أ	د.كريم هندي
ممتحن	غرداية	أستاذ محاضر	د. شاوش حجة الله

2024/2025

الإهداء



إلى أمي، التي غرست فيّ الحلم، وعلمتني أن أطيّر رغم
الرياح.

وإلى أبي، الذي كان الجبل الذي استندت إليه، والضوء الذي

2025

شكر وعرفان

بكلّ تقدير وامتنان، أتوجّه بالشكر الجزيل إلى:
الدكتورة الفاضلة أمنة جعني، والدكتور الكريم كريم هندي،
على ما قدّموه من توجيه دقيق، ومتابعة حثيثة، وصبر لا حدود له،
فكانوا خير مُرشدين، وأوفى داعمين، وأصدق مشجعين.
كما أعبر عن خالص امتناني وتقديري لقسم العلوم المالية والمحاسبية
بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة غرداية،
على ما وفره من بيئة أكاديمية محفّزة، وإمكانيات بحثية متكاملة،
ساهمت بشكل فعّال في إنجاح هذا العمل وإنجازه على أكمل وجه.
فلكم منّي أصدق عبارات الشكر، وأعظم معاني الامتنان.

20
25



هدفت الدراسة حول تحليل دور آليات التحصيل الجبائي في النظام الضريبي الحقيقي في تعزيز ورفع الحصيلة الجبائية، من خلال دراسة حالة مركز الضرائب بغرداية خلال الفترة 2021-2024، واعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة: تحليل نظري للإطار القانوني والمؤسسي، وتحليل ميداني لواقع التحصيل في المركز، معتمدة على وثائق رسمية وبيانات فصلية للتحصيل الضريبي.

أظهرت النتائج تطورا ملحوظا في أداء المركز، تمثل في توسيع القاعدة الضريبية (من 490 ملفاً سنة 2021 إلى 3710 سنة 2024) وارتفاع الحصيلة بأكثر من أربعة أضعاف، مع تحول جذري في هيكل الإيرادات لصالح ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)، كما كشفت عن وجود تخطيط زمني ذكي في التحصيل.

وخلصت الدراسة إلى أن فعالية التحصيل لا تقاس فقط بالنتائج الكمية، بل بقدرة الإدارة على بناء علاقة قائمة على الثقة والعدالة مع المكلف، وهو ما يبقى التحدي الأكبر لضمان استدامة الحصيلة وتعزيز الامتثال الطوعي. الكلمات المفتاحية: تحصيل جبائي، نظام ضريبي حقيقي، حصيلة جبائية، مركز ضرائب، غرداية، آليات تحصيل، امتثال الضريبي.

Abstract ;

The study aimed to analyze the role of tax collection mechanisms under the real tax system in enhancing and increasing tax revenue, using the Tax Office of Ghardaïa as a case study during the period 2021–2024. The research adopted a dual methodology: a theoretical analysis of the legal and institutional framework, combined with a field analysis of the collection reality at the center, relying on official documents and quarterly tax collection data.

The results revealed a remarkable improvement in the center's performance, reflected in the expansion of the tax base (from 490 files in 2021 to 3,710 in 2024) and a more than fourfold increase in total revenue, accompanied by a structural shift in revenue composition in favor of Individual Income Tax (IRG). The study also identified the presence of intelligent temporal planning in the collection process.

The study concluded that the effectiveness of tax collection should not be measured solely by quantitative outcomes, but rather by the administration's ability to build a relationship based on trust and fairness with taxpayers — which remains the greatest challenge for ensuring sustainable revenue and promoting voluntary compliance.

Keywords: Tax collection, real tax system, tax revenue, tax office, Ghardaïa, collection mechanisms, tax compliance.



فهرس المحتويات

ص	فهرس المحتويات
	الإهداء
	الشكر
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال البيانية
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات
أ- د	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية
06	تمهيد
07	المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التحصيل الجبائي والجبري
07	- المطلب الأول : ماهية التحصيل الجبائي
14	- المطلب الثاني : عموميات حول التحصيل الجبري
20	- المطلب الثالث : دور التحصيل الجبائي في الرفع من الحصيلة الجبائية
26	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
26	- المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
29	- المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية
31	- المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وما يميزها
37	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية – مركز الضرائب غرداية
39	المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة
40	- المطلب الأول : تعريف مركز الضرائب غرداية ومهامها
41	- المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية
43	- المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب غرداية
52	المبحث الثاني : دراسة حالة التحصيل الجبائي بمركز الضرائب غرداية
52	- المطلب الأول : دراسة حالة الشخص المعنوي (الشركات والمؤسسات)
60	- المطلب الثاني : دراسة حالة المكلف الضريبي – الشخص الطبيعي
66	- المطلب الثالث : دراسة وثائق التحصيل الجبائي بمركز الضرائب

فهرس المحتويات

غرداية (2021-2024)	
73 - المطلب الرابع : مناقشة نتائج التحصيل الجبائي بمركز الضرائب غرداية (2021-2024)	
75 خلاصة الفصل	
77 خاتمة	
82 قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الرمز	عنوان الجدول	ص
1-1	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	31
2-1	عدد ملفات مركز الضرائب غرداية	66
2-2	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2021	67
2-3	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لسنة 2022	68
2-4	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لسنة 2023	70
2-5	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لسنة 2024	71
2-6	التحصيل الضريبي العام لمركز الضرائب غرداية 2021-2024	72

فهرس الأشكال

الرمز	عنوان الشكل	ص
2-1	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية	42
2-2	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2021	67
2-3	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لسنة 2022	69
2-4	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لسنة 2023	70
2-5	التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لسنة 2024	71
2-6	التحصيل الضريبي العام لمركز الضرائب غرداية 2021-2024	72

فهرس الصور

الرمز	عنوان الصورة	ص
2-1	توضح الحساب الضريبي المخصص للشخص المعنوي	55
2-2	توضح البيانات المتعلقة بالتسجيل الموظف في نظام SAP	56
2-3	نموذج طلب التسجيل الضريبي في نظام SAP	59
2-4	نموذج التصريح الجبائي – النموذج الإلكتروني 50G	59
2-5	عملية إنشاء حساب الشريك الضريبي	61
2-6	الفضاء الضريبي الإلكتروني – منصة جبايتك	63
2-7	الولوج بنجاح لفضاء المكلف على منصة جبايتك	64
2-8	حساب الإلتزام الضريبي المستحق المكلف على منصة جبايتك	65

مقدمة



أ. توطئة :

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي تشهدها الجزائر، إكتسب النظام الجبائي أهمية محورية باعتباره العمود الفقري للسياسة المالية العامة، والرافعة الأساسية لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المحلية والوطنية، فالضريبة بوصفها أداة لإعادة توزيع الثروة وتنظيم النشاط الاقتصادي، لا تكتفي بوظيفتها التقليدية في جمع الإيرادات، بل إمتدت لتؤدي أدوارًا اقتصادية واجتماعية ورقابية، شريطة أن يُدار نظامها بكفاءة وشفافية، وأن يُفَعَّل دورها التحصيلي بمنهجية علمية وتقنية حديثة.

ويُعدّ "التحصيل الجبائي" بوصفه المرحلة التنفيذية الحاسمة في الدورة الضريبية — العامل الأكثر تأثيرًا في تحديد فعالية النظام الضريبي بأكمله، فمهما بلغت دقة التشريعات الضريبية وشمولية القاعدة الجبائية، فإن غياب آليات تحصيل فعّالة وعادلة يعني إهدارًا للجهود التشريعية والإدارية، ويُفضي إلى تآكل الحصيلة، وتقادم ظاهرة التهرب والغش الضريبي، ومن هنا فإن تعزيز كفاءة مصالح التحصيل، وتطوير أدواتها، وتأهيل مواردها البشرية، عد شرطًا ضروريًا لتحقيق العدالة الضريبية، وضمان استقرار الموارد العمومية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن منطلق السياقرزت ولاية غرداية، بوصفها منطقة ذات خصوصية اقتصادية واجتماعية، جمعت بين النشاط الفلاحي، التجاري، والحرفي كحالة دراسية نموذجية لفهم ديناميكيات التحصيل الضريبي على المستوى المحلي، فمنذ إنشاء مركز الضرائب بها، شهدت الولاية تطورًا ملحوظًا في عدد الملفات الضريبية، وتقلبات كبيرة في الحصيلة السنوية، ما طرح تساؤلًا جوهريًا هاما :

إلى أي مدى تساهم تطبيق آليات التحصيل الجبائي ضمن إطار النظام الضريبي الفعلي في تحقيق زيادة ملحوظة في الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب بغرداية؟
ومن منطلق الإشكالية، وتدعيماً لها، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بآليات التحصيل الجبائي في النظام الضريبي الحقيقي بمركز الضرائب غرداية؟
- ما واقع تطبيق آليات التحصيل الجبائي في مركز الضرائب بغرداية؟
- هل يوجد علاقة بين فعالية آليات التحصيل الجبائي وارتفاع الحصيلة الجبائية في مركز الضرائب غرداية؟

وللإجابة على الاشكاليات السابقة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

■ الفرضية الرئيسية :

➤ **تساهم آليات التحصيل الجبائي الفعالة في النظام الضريبي الحقيقي في رفع الحصيلة الجبائية بمركز الضرائب غرداية.**

■ الفرضيات الفرعية:

- عد التحصيل الجبائي عملية مؤسسية منظمة قانونيا وإداريا، يحدد مراحلها القوانين والإجراءات الضريبية.
- تؤثر الكفاءة في تطبيق الآليات (الودية والجبرية) تأثيرا مباشرا على مستوى التحصيل الفعلي للضرائب في مركز غرداية.

مقدمة

- يؤدي تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف عبر الشفافية، والتواصل، والعدالة -ل تعزيز الامتثال الطوعي وبالتالي رفع الحصيلة بمركز الضرائب غرداية.

ب. أسباب إختيار الموضوع : تتمحور في :

- الرغبة في خوض تجربة بحثية قريبة من الواقع المهني حول ما يخص التحصيل الجبائي بمركز الضرائب غرداية.
- الرغبة في دراسة موضوع "التحصيل الجبائي"، لكونه يجمع بين النظرية والتطبيق، وبين القانون والاقتصاد، وبين الإدارة والمكلف.
- الرغبة في أن يكون بحث تخرجي له قيمة عملية، لا أن يبقى حبيس الرفوف، بل أن يقرأ من طرف المهتمين، وربما ويلهم مسؤولين لاتخاذ قرارات أفضل.

ج. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- إثراء المكتبة الضريبية والأكاديمية بدراسة ميدانية تطبيقية حول موضوع "فعالية التحصيل الجبائي؛
- تقديم تشخيص واقعي لوضعية مركز الضرائب بغرداية، مع تحديد مواطن القوة والضعف في آليات التحصيل الجبائي؛
- المساهمة في بلورة رؤية إصلاحية لتطوير النظام الضريبي الجزائري، خصوصاً في ما يتعلق بربط الكفاءة التحصيلية بتحقيق العدالة الضريبية ورفع الحصيلة دون إقتال كاهل المكلفين؛

د. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل دور آليات التحصيل الجبائي في النظام الضريبي الحقيقي في رفع الحصيلة الجبائية، من خلال دراسة حالة مركز الضرائب بغرداية؛
- تحديد المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحصيل الجبائي والنظام الضريبي الحقيقي؛
- تقييم واقع تطبيق آليات التحصيل في مركز الضرائب بغرداية (إجراءات، أدوات، نتائج)؛
- قياس العلاقة بين فعالية التحصيل ومستوى الحصيلة الجبائية المتحققة؛
- الكشف عن أبرز المعوقات (إدارية، قانونية، اجتماعية، اقتصادية) التي تُعيق التحصيل الفعال؛
- اقتراح حلول وتوصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين أداء التحصيل وتعزيز الحصيلة الجبائية؛

هـ. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجية علمية مزدوجة تجمع بين:

(1) المنهج الوصفي التحليلي:

- تحليل الإطار النظري للنظام الضريبي الحقيقي وآليات التحصيل الجبائي بمركز الضرائب غرداية.
- دراسة النصوص القانونية (الأمر 07-02، القانون 07-10، المنشورات الوزارية...) والإجراءات التنظيمية المعمول بها.

(2) المنهج الميداني التطبيقي: اعتمدنا منهج دراسة حالة من خلال:

- ✓ تحليل المعطيات: باستخدام أدوات إحصائية بسيطة (نسب، مقارنات، تطور الحصيلة عبر السنوات).
- 🌐 دراسة الحالة: مركز الضرائب بغرداية كعينة ممثلة للواقع المحلي، مع تحليل مؤشرات الأداء (نسبة التحصيل، معدل التأخير، عدد الإجراءات الجبرية...).
- و. حدود الدراسة

لضمان الدقة والواقعية في معالجة الموضوع، تم تحديد مجموعة من الحدود التي تُؤطر البحث من حيث:

✓ **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة بين 2021 و2024، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية مهمة (جائحة كورونا، إصلاحات ضريبية...).

✓ **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الميدانية على مركز الضرائب بغرداية، باعتباره وحدة إدارية ممثلة للواقع المحلي، مع إمكانية استخلاص نتائج قابلة للتعميم نسبياً على مراكز مشابهة في الولايات الداخلية.

✓ **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة على آليات التحصيل الجبائي في إطار النظام الضريبي الحقيقي.

🌐 **الحدود البشرية والمنهجية:** اقتصرت العينة الميدانية على موظفي مركز الضرائب ومجموعة محدودة من المكلفين، نظراً لصعوبة الوصول إلى عينة أوسع، ولضمان جودة المعطيات ودقتها، كما أن المعطيات المالية والإحصائية اعتمدت على ما هو متاح رسمياً بمركز الضرائب غرداية.

ز. صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات التي استدعت تكييف المنهجية وتوظيف أدوات بديلة لضمان جودة النتائج، ومن أبرزها:

✓ **صعوبة الحصول على المعطيات الرسمية:** من المعطيات الحساسة التي لا تنشر عادة، أو يصعب الحصول عليها دون تصاريح رسمية، بدروه أضطرنى للإعتماد على التقديرات والمقابلات لسدّ هذه الفجوة.

✓ **حساسية الموضوع لدى المكلفين:** أبدى بعض المكلفين خصوصاً من القطاع غير الرسمي أو المتهربين – تردداً في المشاركة أو الإجابة بصراحة، خوفاً من التبعات القانونية و الضغوط الإدارية.

✓ **نقص في التوثيق الإداري:** في بعض الحالات وجد نقص في توثيق الإجراءات و غياب تصنيف دقيق للملفات، بدوره صعب عملية تتبع مسار التحصيل وقياس فعالية الآليات بدقة.

✓ **التحديات اللوجستية والبشرية:** قلة الوقت، وضيق الموارد، وصعوبة التنقل و التنسيق مع الإدارة الضريبية بسبب البيروقراطية و ضغط العمل، كلها عوامل أثرت على وتيرة جمع المعطيات و عمق التحليل.

🌐 **تغير السياسات الضريبية خلال فترة الدراسة:** أدت بعض التعديلات القانونية و الإدارية الطارئة (كإجراءات الجائحة و الإصلاحات الضريبية) لتغير بعض المعطيات وآليات العمل، بدوره استدعى إعادة ضبط بعض أدوات البحث و تفسير النتائج في سياقها الزمني.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول التحصيل
الجبائي والحصيلة الجبائية
والدراسات السابقة

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الأنظمة الجبائية من الركائز الأساسية في بنية الاقتصاد الحديث، حيث تمثل الضريبة الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل ميزانيتها العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يكفي أن تكون الضريبة مُعدّة بدقة في مراحل التقدير والإقرار، بل يُعدّ تحصيلها فعليًا هو المرحلة الحاسمة التي تُحقق من خلالها الدولة غايتها التمويلية، ومن هنا تأتي أهمية التحصيل الجبائي كحلقة مفصلية في دورة الضريبة، تُترجم من خلالها الالتزامات النظرية إلى إيرادات فعلية تدخل خزانة الدولة، وترتبط هذه العملية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الحصيلة الجبائية، التي تقاس بقيمة الإيرادات المتحصلة فعليًا خلال فترة زمنية محددة، وتُعدّ مؤشرًا رئيسيًا لكفاءة الأداء الجبائي.

ولفهم هذه الظاهرة بشكل أعمق، يستدعي الأمر العودة إلى الإطار النظري الذي يُفسّر مفاهيم التحصيل الجبائي، آلياته (الودي والجبري)، وأثره في تعزيز الحصيلة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه من حيث البعد القانوني، التنظيمي، والسلوكي، كما تطلب التحليل العلمي الاستناد إلى الدراسات السابقة، المحلية والدولية، التي ساهمت في تعميق الفهم حول فعالية التحصيل، وتحدياته، وسبل تحسينه، سواء من خلال الرقمنة، وتعزيز الرقابة، وتطوير الإجراءات الجبرية. ومن خلال مقارنة هذه الدراسات بالدراسة الحالية، تتضح أوجه التشابه والاختلاف، وتبرز الخصوصيات المكانية والمنهجية التي ميزت مجال بحثنا.

ومن هذا المنطلق، يهدف الفصل بناء إطارات معرفية صلبة تُسهم في توجيه التحليل الميداني، من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية، تحليل الإطار النظري المُحيط بها، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، تمهيدًا لوضع الإشكالية وتحديد أهداف البحث بدقة.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التحصيل الجبائي والجبري

المطلب الأول : ماهية التحصيل الجبائي

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

يُعد التحصيل الجبائي المرحلة النهائية في منظومة الإدارة الضريبية، والتي تأتي بعد سلسلة من المراحل الأساسية، تشمل تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، وتقدير دين الضريبي، ثم تصفيته من قبل الإدارة الجبائية، وباعتباره الخاتمة التنفيذية لدورة الجبائية، يكتسي التحصيل الجبائي أهمية بالغة في ضمان انتقال الالتزام المالي من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة للدولة، وعليه فقد تعددت المقاربات النظرية والقانونية لتعريف هذه العملية، حيث يمكن التمييز بين التعريفات الفقهية والتعريفات القانونية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف التحصيل الجبائي: يمكن تعريف التحصيل من خلال:

أولاً: التعريف الفقهي للتحصيل الجبائي

عرف الفقهاء التحصيل الجبائي بعدة تعاريف تُبرز طبيعته القانونية والوظيفية ضمن منظومة الموارد العمومية، و من هذا المنطلق، يُعرّف التحصيل الجبائي بأنه الهدف الذي تسعى إليه الإدارة الجبائية من خلال اعتماد الوسائل والإجراءات القانونية، الكفيلة باستيفاء قيمة الدين الضريبي المستحق على المكلفين، وتمثل هذه العملية المرحلة الختامية في سلسلة العمليات الإدارية المتعلقة بالضريبة، حيث يتم، من خلالها، تحويل الالتزام المالي الناتج عن التصفية الضريبية إلى واقع مادي يتمثل في دفع المبلغ المستحق إلى الخزينة العامة¹.

كما يرى بعض الباحثين أن التحصيل الجبائي هو مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية بهدف استيفاء الإيرادات الضريبية من المكلفين، وتحويلها إلى الخزينة العامة للدولة، وبهذا التحديد، يظهر التحصيل كحلقة تنفيذية حاسمة في مسلسل تنفيذ الواردات العمومية، حيث يُترجم الالتزام النظري إلى أداء فعلي².

في حين يُعرّف التحصيل الجبائي بأنه العملية التي تقضي إلى إبراء ذمة المكلف من الالتزام الضريبي تجاه الدولة، وذلك بعد أداء المبلغ المستحق، ويُنظر إليه كمرحلة محاسبية دقيقة، يتولى فيها المحاسب العام مسؤولية تسلم وثيقة التحصيل، بعد التحقق من شرعيتها ودقتها. ويشترط في هذه العملية الالتزام الصارم بالمعايير القانونية التالية³:

- احترام المبلغ المحدد قانوناً في سند التحصيل.
- الالتزام بتاريخ الاستحقاق المحدد للدفع.
- تطبيق العقوبات المقررة قانوناً في حالة التأخير في السداد عن الأجل المحدد.

¹ محرز محمد ، إقتصاديات الجبائية والضرائب ، ط4، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص ص 155-156

² بوزايدة محمد ، جبائية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ،

ص ص 34-35

³ محرز محمد ، المدخل إلى الجبائية والضرائب ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010 ، ص ص 09-10

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

وبذلك، يتجلى التحصيل الجبائي كعملية منظمة، تخضع للضوابط القانونية والمحاسبية، وتُعد ركيزة أساسية في ضمان فعالية النظام الضريبي ونزاهة الإدارة المالية.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للتحصيل الجبائي

يستمد التحصيل الجبائي سندَه التشريعي من الأطر القانونية التي تنظمه، ويعرف بوصفه إجراءً رسمياً يُفرض على إبراء ذمة المكلف تجاه الدولة، وفي هذا السياق، نص القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 هـ الموافق لـ 4 ديسمبر 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية، على تعريف دقيق للتحصيل، وحسب المادة الواردة في هذا النص التشريعي، فإن التحصيل يُعد "الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي"¹.

ويعود تفسير التعريف على أنه يُبرز الطبيعة القانونية والمحاسبية للعملية التحصيلية، حيث لا يقتصر التحصيل على مجرد جمع المبالغ المالية، بل يتعداه إلى كونه إجراءً قانونياً يُفرض على زوال الالتزام المالي للخاضع للضريبة تجاه الدولة، شريطة أداء المبلغ المستحق وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها قانوناً، وبهذا المعنى، يُشكل التحصيل الجسري القانوني والمحاسبي الذي يُنهي العلاقة الائتمانية بين المكلف والخزينة العمومية.

ويُلاحظ أن التعريف سلط الضوء على البعد المُحرّر للذمة، أي أن التحصيل لا يُعد تاماً إلا إذا تحقق الشرط الأساسي المتمثل في سداد الدين العمومي، وبذلك يُصبح المكلف معقياً من أي التزام مالي متعلق بهذا الدين، وعليه فإن التعريف الاصطلاحي للتحصيل الجبائي، كما ورد في المشرع الجزائي، أكد على الطابع النهائي والانقضاء الناتج عن تنفيذ هذا الإجراء.

الفرع الثاني : أهداف وأهمية عملية التحصيل الجبائي

أولاً: أهداف التحصيل الجبائي

تُعد الضرائب الركيزة الأساسية للتمويل العمومي، حيث تمثل المصدر الأهم لإيرادات الدولة، وتُوظف من خلالها الخزينة العمومية الموارد اللازمة لتمويل مختلف أوجه الإنفاق العام، سواء في قطاعات التعليم، والصحة، والأمن، أو في مجالات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية، ومن هذا المنطلق، لا يقتصر التحصيل الجبائي على كونه عملية تقنية لإيراد الأموال، بل يُشكل أداة محورية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية،

¹- القانون رقم 90-21 هو قانون جزائري متعلق بالمحاسبة العمومية، صدر بتاريخ 24 محرم 1411 هـ الموافق لـ 15 أوت 1990 [1، 2، 4]. يحدد هذا القانون القواعد العامة لتنفيذ الميزانيات والعمليات المالية للدولة، وقد تم تعديله وتتميمه بواسطة قوانين مالية لاحقة، وتم استبداله لاحقاً بالقانون رقم 07-23 المؤرخ في 2023، والذي يحدد قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي الجديدة

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

والسياسية، وتسعى الدولة، من وراء تنظيم وتحقيق التحصيل الجبائي الفعال، إلى بلوغ غايات متعددة، يمكن إجمالها في المحاور التالية:¹

1. **ضمان التمويل المستدام لميزانية الدولة:** يُعد التحصيل الجبائي الآلية الأساسية لتمويل الميزانية العامة، حيث يُسهم في تأمين التدفق المستمر للإيرادات الضرورية لضمان سير المرافق العمومية وتنفيذ السياسات العمومية، وبهذا يُشكل التحصيل ضماناً لاستقرار الاقتصاد الوطني واستدامة التوازن المالي للدولة.

2. **تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة:** نظراً لأن الضرائب تمثل الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، فإن التحصيل المنتظم والفعال للضريبة يُساهم في تقريب التوازن بين موارد الدولة ونفقاتها، مما يحد من العجز المالي ويعزز القدرة على التخطيط الاقتصادي الرشيد.

3. **مكافحة التهرب والتجنب الضريبيين:** من خلال تطبيق آليات التحصيل الصارمة واعتماد عقوبات رادعة على المتأخرين أو الممتنعين عن الدفع، تسعى الدولة إلى تعزيز الامتثال الضريبي، والحد من مظاهر التهرب الضريبي، وبالتالي ضمان عدالة توزيع العبء الضريبي بين جميع شرائح المجتمع.

4. **تحويل الالتزامات المالية لواقع مادي في الخزينة العمومية:** يتمثل الهدف التنفيذي للتحصيل في تفعيل الديون الجبائية المثبتة قانوناً، من خلال تمكين المصالح الجبائية المختصة من تحويل المبالغ المستحقة – نقداً أو عيناً – من ذمة المكلفين إلى الخزينة العامة، بما يضمن انتقال الملكية القانونية للأموال العامة.

5. **الإسهام في التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية:** يُستخدم التحصيل الجبائي كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الادخار والاستثمار، بفرض ضرائب مرتفعة على الاستهلاك غير الضروري يُسهم في بناء فائض ادخاري، في حين تُمنح الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية لتحفيز الاستثمار في القطاعات الحيوية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم برامج التنمية الشاملة.

6. **إعادة توزيع الدخل الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية:** من خلال التحصيل الفعال للضرائب التصاعدية، تسعى الدولة إلى تصحيح التفاوتات في توزيع الدخل، وتوجيه الموارد نحو دعم الفئات الهشة ومحدودة الدخل، عبر تمويل برامج الحماية الاجتماعية، والتعليم المجاني، والصحة العمومية، مما يُسهم في ترسيخ مبدأ التضامن الوطني.

7. **التأثير في السلوك الاقتصادي والاجتماعي من خلال الرفع من الضرائب على السلع الضارة:** تُوظف الدولة التحصيل الجبائي كأداة ردع اجتماعي وصحي، من خلال فرض ضرائب عالية على المنتجات التي تُعدّ ضارة بالصحة العامة، مثل التبغ، والكحول، والمشروبات السكرية، وهكذا لا

¹- عبد الرحيم الكنداري ، تحصيل الديون الضريبية ، مقارنة قانونية وقضائية، منشورات مجلة الحقوق المغربية ، 2012 ، ص45

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

يقتصر الهدف على الجوانب التمويلية، بل يمتد إلى تنظيم السلوك الاستهلاكي وحماية الصحة العامة¹.

ثانياً: أهمية عملية التحصيل الجبائي

تُعد عملية التحصيل الجبائي من الركائز الأساسية في منظومة الإدارة المالية للدولة، حيث تتمحور حولها فعالية النظام الضريبي ككل، وتتجلى أهميتها البالغة على المستويات الاقتصادية، والمالية، والتنمية، وتكمن الأهمية في كون التحصيل ليس مجرد خطوة إدارية تقنية، بل عملية حاسمة تُحدد مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها التنموية، وفي هذا السياق، يمكن إبراز أهمية التحصيل الجبائي من خلال المحاور التالية:²

1. **تمويل الميزانية العامة للدولة والجماعات المحلية:** تمثل الضرائب المصدر الأساسي للإيرادات العمومية، والتي تُوظف في تمويل الميزانية العامة للدولة، فضلاً عن ميزانيات الجماعات المحلية، وعليه فإن التحصيل الفعال للضريبة يُسهم بشكل مباشر في ضمان استمرارية الخدمات العامة، وتنفيذ المشاريع التنموية، وتحقيق التوازن المالي على جميع المستويات الإدارية.

2. **المركزية الاستراتيجية لمرحلة التحصيل في دورة الجبائية:** تُعتبر مرحلة التحصيل المرحلة المحورية والختامية في سلسلة العمليات الجبائية، إذ تُترجم من خلالها الالتزامات الضريبية المُحددة نظرياً إلى واقع مادي يتمثل في تحويل المبالغ المستحقة إلى الخزينة العمومية، وتكمن أهميتها في أن جميع المراحل السابقة – من تحديد الوعاء إلى التصفية – لا تُحقق غايتها ما لم يتم التحصيل الفعلي للضريبة، مما يجعل هذه المرحلة شرطاً ضرورياً لانكفاء الدورة الجبائية.

3. **التأثير السلبي للإخفاق في التحصيل على المالية العمومية:** أي خلل أو تراجع في كفاءة التحصيل، مهما كانت أسبابه، ينعكس سلباً على الوضع المالي للدولة، حيث يؤدي إلى نقص في الإيرادات المتوقعة، ويُعرض الخزينة العمومية للعجز، مما قد يُربك البرامج التنموية ويُضعف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها.

4. **الحد من الاعتماد على التمويل الخارجي:** يُسهم التحصيل الجبائي الفعال في تعزيز قدرة الدولة على تمويل نفسها ذاتياً، من خلال تأمين موارد مالية كافية دون الحاجة إلى اللجوء المفرط إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وهذا بدوره يُقلل من عبء الدين العام، ويُعزز الاستقلالية الاقتصادية، ويُسهم في استقرار الاقتصاد الكلي.

5. **تمكين الدولة من تمويل الاستثمارات التنموية:** إن نجاح عملية التحصيل يُوفر للدولة سيولة مالية مستقرة ومنتظمة، تُمكنها من توجيه جزء كبير من مواردها نحو الاستثمار في قطاعات حيوية كالبنية التحتية، والتعليم، والصحة، والطاقة. وبالتالي، أصبح التحصيل الجبائي أداة

¹ - عبد الرحيم الكنداري ، المرجع السابق ، ص 45

² - نور عبد الناصر ، الضرائب ومحاسبتها ، ط2 دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2008 ، ص ص 16 - 17

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

داعمة للنمو الاقتصادي ومحفزاً للتنمية المستدامة، حيث تُستثمر الإيرادات المُتحصّلة في مشاريع تُحدث أثراً إيجابياً على مستوى المعيشة وجودة الخدمات¹.

وعليه فإن التحصيل الجبائي ليس مجرد عملية تقنية لجمع الضرائب، بل شكل عنصراً محورياً في بناء دولة مرتبة، قادرة على التخطيط، والاستثمار، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبدونه، تفقد السياسات العمومية أرضيتها التمويلية، وتُصاب مسيرة التنمية بالشلل، لذا، فإن تقوية آليات التحصيل تُعدّ من أولويات الإصلاح المالي والاقتصادي في أي نظام حديث.

الفرع الثالث: طرق التحصيل الجبائي

تُعد طرق التحصيل الجبائي من العناصر المحورية في منظومة الإدارة الضريبية، حيث تُشكل الوسيلة العملية التي من خلالها حققت الدولة التزاماتها المالية من المكلفين، ونظراً لأهمية هذه العملية في ضمان فعالية النظام الجبائي، فقد تم تنظيمها بمقتضيات قانونية وإدارية تهدف إلى تأمين استيفاء الديون الجبائية في الأجل المحدد، وبأقل تكلفة ممكنة، مع الحفاظ على التوازن بين حماية مصلحة الخزينة العامة واحترام حقوق المكلفين، ويُمكن تقسيم عملية التحصيل إلى مسارين رئيسيين: **التحصيل الودي** و**التحصيل الجبري**، غير أن هذا المبحث يركز على **التحصيل الودي** باعتباره الإجراء العادي والأساسي في تنفيذ الالتزامات الضريبية.

أولاً: مفهوم التحصيل الودي

يعرف التحصيل الودي بأنه الإجراء الذي تعتمده الإدارة الجبائية لاستيفاء الديون الضريبية من خلال دعوة المكلف إلى تسديد مستحقاته طواعية، وفي الأجل القانوني المحدد، دون اللجوء إلى آليات التنفيذ القسري، ويُعد هذا النمط من التحصيل الصيغة المثلى لتحقيق الامتثال الضريبي، إذ يركز على مبدأ التعاون بين الإدارة والمكلف، ويُعبّر عن ثقة الدولة في وعي المكلفين بواجباتهم المالية².

وقد نصت مذكرة المديرية العامة للضرائب رقم 167 المؤرخة في 2 مايو 1995 على الأحكام التنظيمية الخاصة بالتحصيل الودي، حيث ألزمت القابضين بإجراء استدعاءات ودية للمكلفين بهدف تسوية وضعياتهم الجبائية، وبرزت المذكرة أهمية الشفافية والتوعية، من خلال التأكيد على ضرورة إعلام العموم بالإجراءات الجديدة، ونشر النصوص التنظيمية في مقرات البلديات، والأماكن العامة، والمصالح الجبائية، كما دعت إلى وضع رزنامة زمنية واضحة تحفز المكلفين

¹نور عبد الناصر ، المرجع السابق ، ص 16 - 17

² محمد صالح مباركي ، التحصيل الضريبي واقع وأفاق ، مخبر أثر الاجتهاد القضائي في حركة التشريع كلية الحقوق ، بسكرة ، مجلة الإحياء ، المجلد 21 ، العدد 29 ، أكتوبر ، 2021 ، ص 1082

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

على الالتزام بأجل الدفع، وفي حالة التأخر، يتم توجيه استدعاء ثانٍ خلال مهلة لا تتجاوز خمسة (5) أيام من تاريخ الاستدعاء الأول، بهدف تحفيز التسوية السريعة للديون الجبائية¹.

ثانياً: طرق التحصيل الودي

لتحقيق فعالية التحصيل الودي، وضع المشرع مجموعة من الآليات التي تُراعي طبيعة الالتزامات الضريبية وظروف المكلفين، وصنفت الطرق إلى عدة أنماط منها:²

1) التحصيل المباشر والتحصيل غير المباشر

أ. التحصيل المباشر

يُعد التحصيل المباشر الطريقة الأبرز في النظام الجبائي، حيث يُطلب من المكلف دفع الضريبة مباشرة إلى الجهة الجبائية المختصة، بعد أن تقوم الإدارة بحصر العناصر الخاضعة للضريبة وتقديرها، وتُعد هذه الطريقة قاعدة عامة، تُطبق على أغلب أنواع الضرائب، مثل الضريبة على الدخل، و الضريبة على القيمة المضافة، وتتميز بكونها تعتمد على التزام المكلف بأداء الضريبة من تلقاء نفسه، دون الحاجة إلى مطالبة إدارية مستمرة، وهذا عزز مبدأ المسؤولية الذاتية والامتثال الطوعي.

ب. التحصيل غير المباشر

على عكس التحصيل المباشر، يُعد التحصيل غير المباشر استثناءً، ويتمثل في تدخل طرف ثالث (كالمصاحب العمل أو المتعاقد) لدفع الضريبة نيابة عن المكلف، على أن يُعيد استردادها منه لاحقاً، ويُطبق هذا النمط خصوصاً على ضريبة الدخل المقتطعة من المصدر، حيث يُقتطع المبلغ من الأجر عند صرفه، ثم يُحوّل إلى الخزينة العمومية من قبل رب العمل. وتُعد هذه الطريقة فعالة في ضمان التحصيل السريع وتقليل مخاطر التهرب³.

2) التحصيل الزمني والتحصيل الفوري

أ. التحصيل الزمني (أو التحصيل الممدد)

يُعرف التحصيل الزمني بأنه ذلك النمط الذي يفصل بين الفعل المُؤدّد للضريبة وموعد استيفائها بفترة زمنية محددة، وعدت المدة عاملاً حاسماً في تنظيم التدفق المالي، وتمكين المكلفين من التخطيط المالي لتسديد مستحقّاتهم، وطبق هذا النوع على ضرائب تُقدّر دفعاتها السنوية، مثل الضريبة على الدخل و الضريبة على الأنشطة الاقتصادية، حيث يُدفع المبلغ المستحق بعد انتهاء

¹-المذكرة رقم 167 المؤرخة في 02 ماي 1995 الصادرة عن المديرية العامة للضرائب المتضمنة أحكام التحصيل الودي للضريبة

²- محمد داودي ، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان ، 2005 ، ص 24

³-محمد داودي ، المرجع السابق ، ص 23

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

السنة الضريبية. ويعكس هذا النمط مرونة النظام الجبائي، ويُسهّل على المكلفين إدارة التزاماتهم المالية¹.

ب. التحصيل الفوري

على النقيض من التحصيل الزمني، يتميز التحصيل الفوري بكونه فورياً من حيث الزمان، حيث يُستوفى المبلغ الضريبي مباشرة عند حدوث الفعل الخاضع للضريبة، ويُلاحظ هذا النمط بوضوح في مجال **حقوق التسجيل**، التي تُدفع عند عقد البيع أو التسجيل العقاري، وكذلك في **ضريبة الطوابع**، التي تُؤدى عند إصدار وثائق مثل جوازات السفر، ورخص السياقة، أو العقود الرسمية، وتُعد هذه الطريقة فعالة من حيث التحصيل، إذ تضمن تحصيل الإيرادات فوراً وتقلل من مخاطر التهرب².

(3) نظام التصريح في التحصيل الودي

يُعد نظام التصريح من الأدوات الأساسية في التحصيل الودي، حيث يُطلب من المكلف تقديم إقرار ضريبي يُفصل فيه دخله أو نشاطه الخاضع للضريبة، تمهيداً لتحديد المبلغ المستحق، وينقسم النظام لنوعين رئيسيين³:

• **النظام الشهري بالمدخل:** يُقدّم فيه المكلف إقراره الشهري إلى مكتب الدراسات أو مقولة الإنجاز، وذلك قبل يوم 20 من كل شهر، ويُطبّق خصوصاً على المؤسسات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة.

■ **النظام التصريحي السنوي:** يتطلب من المكلف تقديم إقرار سنوي يُحدد من خلاله دخله أو نشاطه الخاضع للضريبة، ويُؤدى المبلغ المستحق دفعة واحدة خلال السنة الضريبية.

المطلب الثاني : عموميات حول التحصيل الجبري

الفرع الأول : تعريف التحصيل الجبري

تعد الإجراءات الجبرية الأداة الاستثنائية التي تُفعلها الدولة عند تعثر التحصيل الودي، بهدف ضمان استيفاء الديون الجبائية من المكلفين المتقاعسين عن أداء التزاماتهم المالية في الآجال القانونية، وتكمن أهمية هذه الإجراءات في كونها مكنت الإدارة الجبائية من ممارسة سلطاتها التنفيذية لإرغام المدين على الوفاء بديونه، وذلك في إطار قانوني دقيق يُراعي التوازن بين حماية

¹ - ثابتة خديجة ، دراسة تحليلية حول الضرائب ، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2011 - 2012 ، ص 30

² - المرجع نفسه ، ص 30

³ - محمد صالح مباركي ، المرجع السابق ، ص 1083

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

المصلحة العامة واحترام الحقوق الفردية، وقبل الشروع في اتخاذ أي إجراء جبائي، تلزم الإدارة نفسها بسلوك إداري تمهيدي يُعد شرطاً شكلياً وقانونياً لمشروعيتها، ويتمثل هذا السلوك في إشعار المكلف إنذاراً رسمياً يُبلغه بوجوب تسوية وضعه الجبائي في أجل محدد، ويُعد هذا الإنذار وسيلة تحفيزية وتنبهية، تمنح المكلف فرصة أخيرة للامتثال الطوعي قبل اللجوء إلى التدابير القسرية.¹

وفي بعض الحالات، قد تتجاوز الإدارة حدود العلاقة المباشرة مع المكلف، وتُمارس حقها في مخاطبة الأطراف الثالثة الذين تربطهم علاقة دائمة أو تجارية مع المدين، كالموردين أو العملاء أو المؤسسات المالية، وذلك بإرسال إشعارات تحفظية تُنبههم بوجود دين جبائي مسجل ضد هذا المكلف، وتهدف الخطوة إلى تضيق الخناق المالي على المدين، ومنع تحويل أو إخفاء أمواله، وبالتالي تهيئة الظروف المناسبة لاستيفاء الدين.²

إذا استمر المكلف في التماطل و التهرب من السداد رغم الإنذارات، فإن الإدارة الجبائية تلجأ إلى سلسلة من الإجراءات الجبرية التدريجية، تبدأ بالتدابير الأقل تشدداً وتنتهي بالتدابير القصوى، وذلك حسب طبيعة المخالفة وقيمة الدين المستحق، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:³

1. الغلق المؤقت للمحل التجاري: عدت هذه الخطوة من بين الإجراءات التحذيرية الفعالة، حيث يُمكن للإدارة، بقرار إداري مسبب، أن تُصدر أمراً بغلق المحل التجاري أو الصناعي للمكلف المتأخر، ولو بشكل مؤقت، بهدف الضغط عليه للوفاء بالتزاماته، ويُعتبر هذا الإجراء رادعاً قوياً، خاصة بالنسبة للتجار والمستثمرين، نظراً لما يترتب عليه من توقف النشاط التجاري وخسارة مادية مباشرة.

2. الحجز الإداري على الأموال: في حالة استمرار التخلف عن الدفع، تُفعل الإدارة إجراء الحجز الإداري على ممتلكات المدين، سواء كانت منقولة (كالسيارات، والمعدات، والبضائع) أو عقارية (كالعقارات، والأراضي، والمباني)، ويُعد الحجز وسيلة قانونية تُثبت حق الدولة في هذه الممتلكات، وتُحول دون تصرف المدين فيها، تمهيداً لبيعها قسراً في حالة عدم السداد.

3. البيع القسري بالمزاد العلني: إذا فشل المدين في تسوية دينه خلال فترة الحجز، تُقدم الإدارة على بيع الممتلكات المحجوزة بالمزاد العلني، ويُخصص المبلغ المتحصل عليه لتسديد الدين الجبائي، مع احتساب المصاريف المتعلقة بالحجز والبيع. وفي حالة تجاوز ثمن البيع قيمة الدين، يُرد الفائض إلى المدين، أما في حالة نقصه، فيبقى الدين مفتوحاً بالنسبة للجزء غير المسدد، وتُستمر الإجراءات حتى استيفائه كاملاً.

¹لعلا رمضاني، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص 28

²-عبد السلام مكو، فعالية النظام الضريبي في الجزائر) دراسة خاصة بقباضة قمار لولاية الوادي (، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2011-2012 ، ص 75

³محمد صالح مباركي ، المرجع السابق ، ص 1084

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

الفرع الثاني :إجراءات التحصيل الجبري

تُعد الإجراءات الجبرية الأداة التنفيذية القسرية التي تُفَعِّلها الإدارة الجبائية في حالة تعثر التحصيل الودي، وذلك بهدف استيفاء الديون الضريبية من المكلفين المتقاعسين عن أداء التزاماتهم في الآجال القانونية، وتمثّل هذه الإجراءات الحل الأخير في سلسلة آليات التحصيل، وتُطبّق وفق إجراءات قانونية دقيقة تُراعي مبدأ الشرعية، وتضمن التوازن بين حماية المصلحة العامة واحترام الحقوق الفردية، وتبدأ هذه العملية بسلوك تمهيدي إلزامي، ثم تتوالى بحسب خطورة التقصير وقيمة الدين، دون أن يُحدد المشرع ترتيباً إلزامياً بين بعض الإجراءات وهي :¹

(1) الإنذار – السلوك التمهيدي للتحصيل الجبري

شكّل الإنذار الإجراءات التحضيرية الأول والشرط الشكلي الضروري لشرعية أي إجراء جبري. ووفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجبائية، يُرسل قابض الضرائب إنذاراً رسمياً إلى كل مكلف مسجّل في جداول الضرائب، وحدد فيه بوضوح مبلغ الضريبة المستحق، وتاريخ استحقاقه، وآجال التسديد، فضلاً عن التحذير من اتخاذ إجراءات تنفيذية في حال التأخير. ويُشترط في هذا الإنذار توفر عدة شروط إجرائية لصحته، من أبرزها:

- إرفاقه بحوالة خزينة مُحَرَّرة مسبقاً، تُمكّن المكلف من أداء المبلغ المستحق مباشرة.
- إرساله عبر ظرف مُحْتَوَم، يضمن إثبات التبليغ، ويُعدّ دليلاً على إعلام المكلف رسمياً بالالتزام.
- انتظار مهلة معينة دون رد من المكلف، وبعد انقضائها، تُصبح الإدارة مُخوّلة قانوناً في اتخاذ الإجراءات التنفيذية.
- ويُعد الإنذار وسيلة تحفيزية وتنبهية، تُمنح من خلالها فرصة أخيرة للمكلف للامتثال الطوعي، قبل الشروع في التدابير القسرية.

(2) إشعار الغير الحائز (وضع اليد على أموال المدين)

تُلجأ الإدارة إلى إجراء إشعار الغير الحائز عندما تكون أموال المكلف بحوزة طرف ثالث، كمدين آخر (مثلاً: عميل له دين لدى المكلف)، وذلك بهدف تجميد هذه الأموال ومنع تصرف المكلف فيها، ويُطبّق هذا الإجراء مباشرة بعد تحديد الدين وحلول أجله القانوني، مثل إشعار البنوك بحجز المبالغ الموجودة في حسابات المدين، أو إشعار الجهات المستفيدة من عقود.

ويُشترط في هذا الإجراء:

- أن يُبلّغ الغير الحائز رسمياً بوجوب الامتناع عن تسديد أي مبلغ للمكلف.

¹ شيعاوي وفاء ، إجراءات التحصيل الجبري في منازعات الضرائب المباشرة، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة قالمة ، الجزء 10 ، العدد 18 ، مارس ، 2010 ، ص 192

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

- أن تُمنح الإدارة مهلة أقصاها 8 أيام لاستيفاء الدين من خلال هذا المسار .
 - إذا فشل هذا الإجراء في التحصيل خلال المهلة المحددة، تُصبح الإدارة مُخوّلة في الانتقال إلى إجراء الحجز .
- ويجدر التنويه إلى أن هذا الإجراء يخضع لفترة صلاحية تُقدّر بسنتين بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، وأربع سنوات بالنسبة للأشخاص المعنوية، وفقاً للنصوص السارية، وإن كان القانون لم يُعرّفه بشكل دقيق أو يُفصّل جميع شروط تطبيقه.

(3) الغلق المؤقت للمحل التجاري

نُصّ في المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية على منح الإدارة الجبائية صلاحية اتخاذ قرار الغلق المؤقت للمحل التجاري أو الصناعي، كإجراء رادع وتحفيزي لدفع المدين لتسوية وضعه الجبائي، ويُعد هذا الإجراء من بين الوسائل الإدارية الفعالة، خاصة في حق المكلفين النشطين تجارياً، نظراً لما يترتب عليه من توقف النشاط وفقدان العائدات، ويُشترط في تطبيق الغلق المؤقت توفر عدة شروط إجرائية، منها:¹

- توجيه تنبيه إداري للمكلف بعد مرور 24 ساعة على تاريخ استحقاق الضريبة.
 - ألا تتجاوز مدة الغلق ستة أشهر، باستثناء الحالات الاستثنائية التي تُسمح فيها المراجعة.
 - تبليغ القرار من طرف عون متابعة أو محضر قضائي، لضمان الشفافية والشرعية.
 - التنفيذ خلال 10 أيام من تاريخ التبليغ، شريطة ألا يكون المكلف قد سدّد دينه أو قدّم ضمانات مقبولة من طرف قابض الضرائب.
- ويُعد الغلق وسيلة ضغط اقتصادي فعالة، لكنه لا يُطبّق إلا بعد استنفاد الإجراءات التحذيرية، ويُمكن رفعه فور تسوية الوضعية الجبائية.

(4) **الحجز الإداري :** يُعرف الحجز بأنه وضع اليد القانونية من قبل الإدارة على أموال المكلف (منقولة أو عقارية) بسبب تخلفه عن أداء ديونه الجبائية، وبمجرد الحجز، يفقد المكلف حرية التصرف في الممتلكات المحجوزة، وتُصبح تحت رهن الإدارة، تمهيداً لبيعها قسراً في حالة استمرار التقصير، ويُعد الحجز إجراءً تنفيذياً حاسماً، يُطبّق بعد فشل جميع الوسائل الودية، ويُعتبر المرحلة السابقة للبيع القسري، وفق ما نصّت عليه المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية.

¹ شيعاوي وفاء ، المرجع السابق ، ص 193

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

(5) البيع القسري بالمزاد العلني

يُعد البيع القسري الإجراء النهائي والأخير في سلسلة التحصيل الجبري، ويُطبق فقط بعد تنفيذ إجراء الحجز، ووفقاً لمسار قانوني دقيق يضمن الشفافية والعدالة، وينص القانون على أن هذا البيع لا يمكن أن يتم إلا بعد ترخيص مسبق من الجهة المختصة ومن تلك الإجراءات¹:

(1) الترخيص بالبيع

- يُمنح الترخيص من طرف الوالي أو السلطة المعادلة، بعد أخذ رأي مدير المؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية.
- إذا لم يُصدر الترخيص خلال 30 يوماً، يُصبح من حق المدير المذكور منح الترخيص مباشرة.
- أما بالنسبة للسلع سريعة التلف، فيُمكن إجراء بيع مستعجل بترخيص من المدير المختص، دون انتظار المهلة.

(2) إجراءات البيع

- الإعلان: تُنشر إعلانات البيع في الأماكن العامة وفي مقرات الجماعات المحلية، وفق أحكام الفقرة الثانية من المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية.
- مدة الإشعار: لا يُمكن إجراء البيع قبل 10 أيام من تاريخ نشر الإعلان.
- نوعية البيع: يمكن أن يكون البيع كاملاً أو جزئياً (بيع عنصر واحد من الممتلكات المحجوزة)، حسب الحاجة.

(3) رسوم المزاد وتسديد الثمن

- يُرسي المزاد على أعلى مزاييد، بشرط أن لا يقل عرضه عن ثمن التقدير الأدنى المحدد مسبقاً.
- يُحرّر قابض الضرائب محضر البيع، وتُسَلَّم نسخة منه إلى المشتري وإلى صاحب العقار الذي يحتوي المحل التجاري.
- يُدفع ثمن البيع نقداً، ويُخصم منه جميع المصاريف المتعلقة بالحجز والبيع.

(2) نقل الملكية:

- تُجرى صياغة عقد نقل الملكية من قبل مفتش رئيس قسم شؤون الأملاك والعقار بالولاية.

¹ شيعاوي وفاء ، المرجع السابق ، ص 193

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

• يُصبح المشتري مالكا قانونياً بعد تسجيل العقد وفق القوانين العقارية السارية.

(3) نشر نتيجة البيع

• تُنص المادة 151 على وجوب نشر نتيجة البيع خلال شهر من تاريخ إجرائه، وذلك من قبل القابض المكلف بالمتابعة، كإجراء توثيقي وشفافي.¹

وعليه شكلت الإجراءات الجبرية حلقة حاسمة في منظومة التحصيل الجبائي، حيث عبرت عن سلطة الدولة التنفيذية في استيفاء حقوقها المالية، ورغم طابعها القسري، فإنها تخضع لضوابط قانونية صارمة تُراعي مبدأ المشروعية، والتناسب، والحق في الدفاع، وتُرتبت هذه الإجراءات تدريجياً من الإنذار إلى البيع القسري، مع إتاحة هامش اجتهد إداري في اختيار الوسيلة الأنسب حسب الظروف، وبفضل هذه الآليات، تُعزز الدولة من قدرتها على مكافحة التهرب الضريبي، وضمان استقرار التمويل العمومي، وترسيخ مبدأ العدالة في تحمل العبء الضريبي.

الفرع الثالث : مفاهيم عامة حول الحصيلة الجبائية

أولاً : تعريف الحصيلة الجبائية

الحصيلة الجبائية أو الضريبية تُعرف بأنها المبلغ الناتج عن تحصيل الضريبة، كما تُعرف بأنها مقدار الفرق بين الإيراد الضريبي وتكاليف جبايته.² من منظور آخر، تُقصد بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات التي تهدف إلى نقل المال من ذمة الممول إلى الخزنة العامة للدولة.³

وتشير بعض التعريفات إلى أن الإيرادات الضريبية هي مدفوعات إلزامية لا مقابل لها تُدفع للحكومة، وتُستخدم الحصيلة الضريبية في اتخاذ قرارات تتعلق بزيادة الإيرادات الضريبية من خلال التعرف على واقع التحصيل الضريبي.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن الحصيلة الضريبية تتأثر بعدة عوامل، منها معدل الضريبة، والتهرب الضريبي، ونظام المعلومات الضريبية.

من خلال تحليل التعاريف حول مفهوم الحصيلة الجبائية، يمكن استنتاج أن المصطلح يُعد من المفاهيم المركزية في الدراسة الاقتصادية والمالية للأنظمة الضريبية، ويشير في جوهره إلى الإيرادات الفعلية التي تتمكن الدولة من تحصيلها من خلال فرض الضرائب على الأفراد

¹ شيعاوي وفاء ، المرجع السابق ، ص 194

² -عدلي سوزي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص 198

³ -زغود علي ، المالية العامة ، ط4 ، المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2011 ، ص 231

⁴ -خلاص رضا ، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ص 198

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

والمؤسسات، ورغم تعدد الصيغ التعبيرية، فإن جوهر التعريفات يلتقي حول فكرة أساسية متمثلة في القيمة المالية الناتجة عن تنفيذ القوانين الضريبية وتحصيل الالتزامات المالية من المكلفين.

وعليه يمكن القول إن الحصيلة الجبائية مفهوم متعدد الأبعاد، يجمع بين البُعد المالي (كمية الإيراد)، والبُعد الإداري (كفاءة التحصيل)، والبُعد القانوني (الإطار التشريعي والإجرائي)، والبُعد الاقتصادي (تأثيرها على النمو والتوزيع)، وعليه فإن تقوية الحصيلة الجبائية لا تقتصر على تشديد المراقبة أو رفع المعدلات، بل تتطلب نهجاً شمولياً يركز على تحسين الشفافية، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب، وتطوير أنظمة المعلومات

الفرع الثاني : أهمية وأهداف الحصيلة الجبائية

ثانياً: أهمية الحصيلة الجبائية

تُعَدُّ **الحصيلة الجبائية** الركيزة الأساسية لتمويل الميزانية العامة للدولة، حيث شكلت المصدر الرئيسي للإيرادات التي تمكن الحكومة من أداء مهامها السيادية والخدمية، فبدون حصيلة جبائية كافية ومستقرة، يصبح من المستحيل على الدولة تمويل المرافق العامة مثل التعليم، والصحة، والأمن، والبنية التحتية، وهذا بدوره أثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن قوة الحصيلة الضريبية تعكس مدى كفاءة الإدارة الضريبية، ودرجة التزام المكلفين بالقوانين، وفعالية آليات الرقابة والمراقبة ومنها¹:

- **فمن الناحية الاقتصادية** ساهمت الحصيلة الجبائية في تحقيق التوازن الكلي من خلال توزيع عادل للثروة، حيث تُستخدم كأداة لتصحيح الاختلالات في توزيع الدخل عبر فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع.
- كما عدت مؤشراً مهماً على صحة الاقتصاد الوطني، إذ أن ارتفاع الحصيلة غالباً ما يدل على نمو النشاط الاقتصادي، وتوسع القاعدة الإنتاجية، وزيادة القدرة الشرائية، شريطة أن يكون هذا الارتفاع ناتجاً عن النمو الحقيقي وليس عن زيادة في المعدلات فقط.
- كما إكتسبت الحصيلة الجبائية أهمية سياسية ورمزية، فهي عكست قدرة الدولة على فرض سلطتها وتحقيق العدالة الاجتماعية، فالنظام الضريبي العادل والفعال عزز بدوره من شرعية الدولة في نظر المواطنين، وشجع على الامتثال الطوعي، بينما ضعف الحصيلة وإدراكها على أنها ظالمة أدى لفقدان الثقة في المؤسسات العمومية، وزيادة التهرب و المقاومة الجبائية.

ثالثاً: أهداف الحصيلة الجبائية

تسعى الدولة من وراء تحقيق حصيلة جبائية قوية ومستدامة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تخدم الصالح العام وتُعزز من فعالية السياسات العمومية ومنها²:

¹ ابن عمار منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 67

² محرزى عباس محمد، اقتصاديات المالية العامة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 81

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

- **في المقام الأول:** يُعد التمويل المستدام للنفقات العامة الهدف الأساسي للحصيلة الجبائية، حيث تُمول من خلالها مشاريع التنمية، وبرامج الدعم الاجتماعي، والخدمات الأساسية التي لا يمكن للقطاع الخاص توفيرها بكفاءة، وتُستخدم الحصيلة الجبائية كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الثروة عبر نظام ضريبي عادل يُخضع الفئات ذات الدخل المرتفع لنسب أعلى من الضرائب، بينما يُخفف العبء عن ذوي الدخل المحدود، وهذا يُسهم في الحد من الفوارق الطبقية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما يندرج ضمن المهام التوجيهية للدولة الحديثة.
- كما تُعدّ الحصيلة الجبائية وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل التحكم في التضخم، وتحفيز الاستثمار، وتشجيع الإنتاج الوطني، فعلى سبيل المثال، يمكن للدولة أن تُعدل من سياساتها الجبائية لفرض ضرائب أعلى على السلع غير الضرورية أو المضرة (كالتبغ والكحول)، أو تقديم إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة أو الصناعات المستهدفة، وهذا يسهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو مسارات مرغوبة.
- يعد تعزيز الشفافية والمساءلة المالية من الأهداف غير المباشرة للحصيلة الجبائية، إذ أن الاعتماد على الإيرادات الضريبية يُلزم الدولة بتقديم تقارير دورية عن مداخيلها ومصاريفها، ويُعزز من رقابة البرلمان والمجتمع المدني على التدبير المالي، ما يُقلل من مخاطر الفساد ويُحسن جودة الحوكمة.
- وبذلك، يتضح أن **الحصيلة الجبائية ليست مجرد أداة مالية، بل أداة سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد، تُوظف لتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات، وبين الكفاءة والعدالة في المجتمع.**

الفرع الرابع : العوامل المؤثرة في الحصيلة الجبائية

تختلف الحصيلة الجبائية من دولة إلى أخرى، بل ومن سنة إلى أخرى داخل نفس الدولة، نتيجة لتفاعل مجموعة معقدة من العوامل التي تُشكل معاً البيئة الضريبية العامة، ولا يمكن فهم أسباب ضعف أو قوة الحصيلة إلا من خلال تحليل دقيق لهذه العوامل، التي تتراوح بين البُعد الاقتصادي والبُعد المؤسسي، مروراً بالبُعد القانوني والاجتماعي، وتكمن أهمية هذا التحليل في كونه يُمكن صانع القرار من تحديد نقاط الخلل، واتخاذ إصلاحات مستهدفة لتعزيز فعالية النظام الضريبي، وأولى هذه العوامل وأهمها هو:¹

(1) الوضع الاقتصادي الكلي للدولة: فالحصيلة الجبائية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستويات الدخل، وتوسع قطاعات الإنتاج، إلى زيادة الإيرادات الضريبية تلقائياً، حتى دون تغيير في السياسات الجبائية، وعلى العكس، في فترات الأزمات الاقتصادية أو الركود، تنخفض الحصيلة رغم التصعيد في

¹-هبول نورة ، بزة صالح ، التحفيزات الجبائية وأثرها على الحصيلة الضريبية في الجزائر، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية ، جامعة برج بوعريريج،مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01 ، ديسمبر ، 2024 ، ص 404

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

جهود التحصيل، ما يؤكد أن الحصيلة لا تُبنى فقط بقرارات إدارية، بل تعتمد على صحة الاقتصاد وديناميكيته، كما أن هيكل الاقتصاد (كثافة القطاع غير المهيكل، الاعتماد على الموارد الطبيعية، أو تطور الخدمات) يُحدّد طبيعة الضرائب المحصلة وقدرتها على التكيف مع التحولات.

(2) **اتساع القاعدة الضريبية:** يُعدّ من العوامل الحاسمة في تحقيق حصيلة جبائية مستدامة، فكلما كانت القاعدة الضريبية شاملة، وشملت جميع فئات الدخل والنشاط الاقتصادي، زادت قدرة الدولة على التحصيل، لكن في واقع العديد من الدول النامية، تظل القاعدة الضريبية محدودة بسبب هيمنة الاقتصاد غير الرسمي، وضعف توثيق المعاملات، واستفادة شرائح واسعة من إعفاءات وتسهيلات مفرطة، ونتيجة لذلك، ركز العبء الضريبي على قطاعات محدودة، وهذا بدوره أضعف العدالة وقلّص الحصيلة، لذا، فإن دمج الاقتصاد غير المهيكل، وتحسين نظام التسجيل الضريبي، يُعدّان من أولويات تقوية الحصيلة.

(3) **كفاءة الإدارة الضريبية ونظام المعلومات:** شكّلت ركيزة أساسية في تحقيق التحصيل الفعّال، فالقوانين الجبائية، مهما كانت متقدمة، لا يمكن أن تُطبّق بكفاءة دون إدارة قادرة على المراقبة، والتحصيل، وتحليل البيانات، وهنا برزت أهمية التحول الرقمي، واعتماد نظم معلومات متطورة مكنت من تتبع المداخل، وربط قواعد البيانات بين القطاعات (التجارة، الجمارك، الضرائب، البنوك)، ومكافحة التلاعب، كما أن تكوين الموارد البشرية، وضمان استقلالية الموظفين الجبائيين، يُسهمان في تقليل الفساد ورفع المصداقية.

(4) **الإطار القانوني والتشريعي للنظام الضريبي:** أثر بشكل مباشر في حجم الحصيلة، فالقوانين المعقدة و غير العادلة، و التي تتضمن ثغرات قابلة للاستغلال، تُشجع على التهرب والتجنب الضريبي، على العكس، فإن التبسيط الضريبي، ووضوح النصوص، وتطبيق مبدأ التصاعدية، عزز من الامتثال الطوعي، كما أن فعالية الإجراءات الجبائية، مثل التحصيل الجبري، والتدابير التحفظية، والجزاءات، عدت من العناصر التي أردعت المخالفين وتحمي الخزينة العامة من التسرب.

(5) **الثقافة الضريبية والسلوك الاجتماعي:** شكّلا دورا محوريا لا يستهان به في تحديد مستوى الالتزام، ففي المجتمعات التي تسودها ثقافة التهرب، أو التي يفتقدها الثقة في الدولة، أصبح الامتثال الطوعي نادرا، و إستهدي تكثيف الرقابة وتكاليف التحصيل، أما في المجتمعات التي تُدرك أن الضريبة وسيلة لتمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة، فإن الحصيلة ترتفع بشكل تلقائي، ومن هنا، تأتي أهمية التوعية، والتثقيف المالي، وربط الإيرادات الضريبية بمشاريع تنموية ملموسة، لتعزيز الشفافية وبناء الثقة.¹

¹- هبول نورة ، بزة صالح ، المرجع السابق، ص 404

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

وعليه يتضح أن الحصيلة الجبائية لا تُقاس فقط بمقدار ما تتحصّله الدولة من أموال، بل تعكس أيضًا مستوى النضج المؤسّساتي، وفعالية السياسات الاقتصادية، ودرجة العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث : دور التحصيل الجبائي في الرفع من الحصيلة الجبائية

يُعَدّ التحصيل الجبائي العمود الفقري للنظام الضريبي، والحلقة الحاسمة التي تُحقّق الانتقال من الالتزام النظري بالضريبة إلى التدفق الفعلي للموارد نحو الخزينة العامة، فمهما كانت القوانين الضريبية عادلة أو معدلات الضريبة مرتفعة، فإن غياب آلية تحصيل فعّالة يجعل الحصيلة الجبائية هشة وغير كافية لتلبية الحاجيات التمويلية للدولة، وبالتالي فإن تقوية آليات التحصيل لا تُعَدّ مجرد وظيفة إدارية تقنية، بل تمثل أداة استراتيجية لتعزيز الموارد العامة، وضمان العدالة، وتحقيق الاستقرار المالي، وعليه يتمحور دور التحصيل الجبائي في الرفع من الحصيلة الجبائية في ما يلي:¹

(1) المساهمة في تقليل التسرب الضريبي:

وهو من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الضريبية، خاصة في الدول ذات الاقتصاد غير المهيكل أو ضعف الرقاب، فالإجراءات الجبائية، مثل التدقيق، والتحفّظات، والتحصيل الجبري، تُعَدّ وسائل قانونية تُمكن الإدارة من استيفاء المستحقات من المكلفين المتقاعسين، ووفقًا للنصوص القانونية، يمكن للإدارة الجبائية اتخاذ تدابير احترازية وتنفيذية لضمان استخلاص الضرائب، بما في ذلك الحجز على الأموال المنقولة أو العقارية لهذه الآليات، حين تُطبّق بصرامة وشفافية، تُردع المتهربين وتُعزز من ثقة المكلفين الملتزمين.

(2) المساهمة في توسيع القاعدة الضريبية:

من خلال كشف الأنشطة غير المُبلّغ عنها، ودمج الفئات الخارجة عن دائرة الالتزام. فعمليات المراقبة الجبائية، والتحريات الميدانية، وتحليل البيانات المالية، تُمكن من كشف التلاعب، وتضييق هامش المناورة أمام المتهربين، كما أن التحصيل الناجح يُشجع على الامتثال الطوعي، إذ يُرسّخ لدى المكلفين إدراكًا بأن الدولة قادرة على مراقبة أدائها وفرض الالتزام، وهذا يُقلّل من ظاهرة "العدالة الضريبية المُحسّسة"، حيث يدفع البعض بينما يستفيد آخرون من التهاون.

(3) تعزيز التحصيل الجبائي من كفاءة الإدارة الضريبية والأداء المؤسّساتي.

فالنظام الجبائي الذي ولى اهتمامًا خاصًا بعملية التحصيل، يُطور تدريجيًا بنياته التحتية، من تكوين الموارد البشرية، إلى ترقية الأنظمة المعلوماتية، واعتماد تقنيات رقمية متطورة مثل التحصيل الإلكتروني، وربط قواعد البيانات بين الإدارات، وعليهف التحولات قلل من التدخلات البشرية، وتُسرع من إجراءات التحصيل، وقلص فرص الفساد، وهذا إنعكس إيجابًا على حجم الحصيلة وموثوقيتها.

¹ قحموش سمية ، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2012 ، ص 67

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

4) المساهمة في تحقيق العدالة الضريبية:

وهي من المبادئ الدستورية والقانونية التي يقوم عليها النظام الضريبي الحديث، فالتحصيل لا يقتصر على استيفاء المبالغ، بل يُعَبَّر عن تطبيق مبدأ "المساواة في العبء الضريبي"، حيث يُطالب كل مكلف بقدر ما يستحقه من دخل أو نشاط، وغياب التحصيل الفعّال يُحوّل هذا المبدأ إلى حبر على ورق، ويشجع على التفاوت، ويزيد من الاحتقان الاجتماعي، وعليه فإن تعزيز التحصيل هو، في جوهره، تجسيد للعدالة الاجتماعية وتكريس للدولة القانونية.

5) المساهمة في تعزيز الثقة في المؤسسة الضريبية

فعندما يدرك المواطن أن الدولة قادرة على استيفاء الضرائب من الجميع دون تمييز، فإن ذلك يُعزز من شرعيتها ويُشجع على الامتثال الطوعي، وعلى العكس، فإن ضعف التحصيل، أو التمييز في التطبيق، يُضعف الثقة، ويُبرر لدى البعض التهرب بحجة "أن الآخرين لا يدفعون"، وبالتالي فإن التحصيل الناجح يحدث حلقة إيجابية: كلما زاد التحصيل، زادت الثقة، وكلما زادت الثقة، انخفضت تكاليف التحصيل وارتفعت الحصيلة¹.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1) دراسة برحمون حياة (2024) مقال بعنوان: مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي- مركز الضرائب لروبية كنموذج²

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز الإجراءات المُتخذة في إطار رقمنة الإدارة الجبائية بالجزائر، وتقييم أثر هذه العملية على أداء التحصيل الضريبي. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد مركز الضرائب بروبية كحالة دراسية نموذجية لتحليل واقع التحصيل الجبائي في سياق تطبيق الحلول الرقمية، ولبلوغ نتائج موثوقة، اعتمد المنهج البحثي على المزج بين منهج دراسة الحالة، الذي مكّن من تحليل التحولات التنظيمية والإجرائية على أرض الواقع، والمنهج التحليلي، الذي استُخدم في معالجة وتفسير البيانات والإحصائيات المتعلقة بتطور الحصيلة الجبائية خلال الفترة المدروسة.

أظهرت النتائج أن رقمنة الإدارة الجبائية تمثل ضرورة حتمية في سياق تحسين كفاءة النظام الضريبي، حيث تسهم بشكل ملموس في تعزيز التحصيل الجبائي، وتقليل التهرب الضريبي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، ومع ذلك، تُشير المعطيات إلى أن الحصيلة

¹ قحموش سمية ، المرجع السابق ، ص 67

² برحمون حياة ، مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي- مركز الضرائب لروبية كنموذج، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد 24، العدد 02 ، 2024

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

الجبائية لا تزال دون المستوى المأمول، ما يبرز الحاجة إلى مواصلة وتكثيف جهود الرقمنة، وتوصي الدراسة بإكمال تنفيذ الإصلاحات الرقمية، خاصة من خلال تعميم استخدام النظام المعلوماتي "جبائتك" على مستوى جميع المصالح الضريبية، وتعزيز آليات الدفع الإلكتروني لضمان شفافية أكبر وفعالية أعلى في عملية التحصيل.

(2) دراسة مسعودي علي ، عياشي عمر علي، مقال بعنوان: (2023)فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب إيليزي (2014-2021)¹

هدفت الدراسة لتحليل كيفية تطبيق إجراءات المتابعة الجبائية وانعكاساتها على فعالية التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية إيليزي، خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2022، في سياق تزايد حالات امتناع المكلفين عن أداء مستحقاتهم الجبائية، وتتبع أهمية هذا التحقيق من كون التحصيل، وخاصة الجبري منه، يُعدّ الركيزة الأساسية لضمان استيفاء الإيرادات العامة، وتحقيق العدالة الضريبية، واستدامة الميزانية العمومية، وأرتبطت الدراسة بإشكالية مركزية تتمثل في: ما مدى فعالية إجراءات المتابعة الجبائية في دعم وتعزيز التحصيل الضريبي بولاية إيليزي، في ظل تزايد التهرب والتقاوس عن الدفع؟ فرغم توفر الإطار القانوني الذي يُحوّل للإدارة الضريبية اتخاذ إجراءات قسرية، تبقى واقعية التطبيق موضع تساؤل، خاصة في ظل التحديات التنظيمية والسلوكية التي تُقيّد فعالية هذه الآليات، وقد اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً تقويمياً، قام على تحليل الوثائق الرسمية، ومقابلات مع مسؤولين جبائيين، وتقييم واقع تطبيق إجراءات المتابعة في الميدان، مع التركيز على أهم هذه الإجراءات مثل التنبيهات الرسمية وإشعار ما المدين لدى الغير (ATD)، التي تُعدّ من بين الأدوات القانونية المتوفرة لاستخلاص الديون الجبائية.

وقد أسفر التحليل عن نتائج تُشير إلى ضعف فعالية التحصيل الجبري وعدم استقراره خلال الفترة محل الدراسة، ناتج عن مجموعة من العوامل الهيكلية والإجرائية، من أبرزها: صعوبة تطبيق كامل سلسلة إجراءات المتابعة، حيث تقتصر الممارسات في الغالب على مرحلتي التنبيه وإشعار ما المدين لدى الغير، دون المضي في إجراءات الحجز أو التحصيل الجبري الفعلي، وتم تسجيل تراكم كبير في بواقي التحصيل، ما يعكس خللاً في آليات المتابعة والتحصيل، ويُهدّد بتفاقم العجز المالي، كما أبرزت الدراسة دور العوامل السلوكية للمكلفين، حيث سادت ثقافة التهرب والتباطؤ في الأداء، أحياناً بفعل غياب الردع الفعلي أو ضعف المراقبة، وهذا ما أيّده تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2018، الذي سلّط الضوء على تدني فعالية التحصيل الجبري وتشتت الإجراءات المتبعة، ودعا لإعادة هيكلة منظومة المتابعة لتعزيز القدرة التمويلية للدولة.

¹مسعودي علي ، فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب إيليزي (2014-2021) ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2023

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

(3) دراسة بساس أحمد ، دوة محمد (2021) ، مقال بعنوان: أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية - دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري¹

يتمحور هدف هذه الدراسة حول التعرف على مفهوم التحصيل الجبري وآلياته، مع تحليل الإجراءات القانونية والإدارية المصاحبة له، وذلك في سياق السعي إلى تقوية الحصيلة الضريبية. وتستهدف الدراسة تبيان الدور المحوري الذي يلعبه التحصيل الجبري كأداة قسرية لاستيفاء الالتزامات الضريبية من المكلفين المتقاعسين، وتحليل مدى فعاليته في دعم جهود تعظيم الإيرادات العامة للدولة، وتتبع الإشكالية من التساؤل الجوهرى التالي: إلى أي مدى تسهم إجراءات التحصيل الجبري في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحقيق الاستهدافات التمويلية للخرينة العامة؟ فرغم الأهمية البالغة لهذا الأسلوب من التحصيل، تظل فاعليته مشروطة بالكثير من العوامل القانونية، والإجرائية، والتنظيمية، التي قد تُقيّد أو تُعزّزه، وللإجابة عن هذا التساؤل، تم اعتماد منهج تحليلي يركز على سرد وتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتحصيل الضريبي، بدءًا من التحصيل الودى باعتباره المرحلة الأولى والأساسية، مرورًا بالأشخاص المخولين بتنفيذ إجراءات التحصيل الجبري، خصوصًا قابض الضرائب، ووصولًا إلى الإجراءات التتبعية المقررة قانونًا، مثل التحفظات، والحجز الإداري، والحجز التنفيذي، مع تسليط الضوء على التحديات والمعوقات التي تُحدّ من فعالية هذه الآليات، كضعف البنية التحتية القانونية، أو نقص التكوين، أو التدخلات الخارجية.

وقد خلّصت الدراسة إلى أن التحصيل الضريبي، سواء كان وديًا أو جبريًا، يُشكّل المرحلة الحاسمة في دورة الضريبة، بل والمرحلة الأهم من حيث التحقق المادى للالتزام، فالضريبة، مهما كانت مُعدّة بدقة في مراحل التقدير والإقرار، تبقى مجرد حق معنوي ما لم يتم استيفاؤها فعليًا، وعليه فإن غياب التحصيل يُفقد النظام الضريبي غايته الأساسية، ويهدد استقرار الميزانية العامة، ويُقوّض مبدأ العدالة الضريبية.

(4) دراسة قناص علي، زين يونس ، (2021)، مقال بعنوان: التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات)²

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة التصريحات الجبائية الإلكترونية في تحسين وتعزيز الحصيلة الجبائية في الجزائر، في سياق التوجه المستمر نحو عصرنة الإدارة الضريبية وانخراطها في مسار الرقمنة، فمع تطور التكنولوجيات الحديثة، أصبحت الرقمنة أداة استراتيجية لتحسين

¹دراسة بساس أحمد ، دوة محمد أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية - دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقارى، جامعة عمار تليجي ، الأغواط ، المجلد 8 ، العدد 02 ، 2021

²قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات)، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادى، الجزائر، المجلد 5 ، العدد ، 2021

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

كفاءة الأداء الإداري، وتقوية آليات التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية، وهو ما دفع الدولة إلى إطلاق مشروع النظام الجبائي الإلكتروني كجزء من إصلاحات معمقة تهدف إلى تحديث المنظومة الضريبية.

ونبعت إشكالية الدراسة من تساؤل جوهري مفاده: هل يسهم تعميم التصريحات الجبائية الإلكترونية فعلاً في تحسين فعالية التحصيل ورفع مستوى الحصيلة الجبائية، في ظل التحديات التقنية والتنظيمية والسلوكية التي لا تزال تعترض هذا التحول الرقمي؟ فرغم الإمكانيات الكبيرة التي توفرها الرقمنة، تبقى درجة نجاحها رهناً بمستوى الانخراط الفعلي للمكلفين، وكفاءة البنية التحتية الرقمية، وجودة التكوين والدعم المقدم من الإدارة الضريبية.

و اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، دمج بين التحليل النوعي للمفاهيم والنصوص القانونية المتعلقة بالنظام الجبائي الإلكتروني، وبين التحليل الكمي والنوعي لبيانات دراسة استبائية أجريت على عينة من المكلفين والمسؤولين الجبائيين. وقد هدفت لقياس مدى تفاعل الفاعلين مع الأنظمة الرقمية، وتقييم الأثر المدرك للرقمنة على دقة التصريحات، وسرعة المعالجة، وفعالية التحصيل. وأظهرت نتائج التحليل أن التصريح الإلكتروني يسهم بشكل إيجابي في تحسين الحصيلة الجبائية، من خلال تسريع إجراءات التصريح، وتقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية، وتقليل التدخلات البشرية التي قد تقضي إلى التلاعب، كما ساهم في تعميق الوعي الضريبي، ودفع بعض المكلفين من الاقتصاد غير المهيكل نحو الاندماج التدريجي في الدائرة الضريبية، غير أن هذه الإيجابيات تظل محدودة بفعل عراقيل متنوعة، تشمل ضعف التغطية الرقمية، ونقص التكوين، ومقاومة بعض الفئات للتغيير، فضلاً عن التحديات التقنية في أنظمة التشغيل.

وعليه خلصت الدراسة إلى أن التصريحات الجبائية الإلكترونية، رغم الصعوبات التي ترافق تطبيقها، تمثل خطوة متقدمة نحو بناء نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة، وتشكل أداة فعالة لتعزيز الحصيلة الجبائية، شريطة تدعيمها بإصلاحات مؤسسية، وتحسين دعم المستخدمين، وتشجيع الامتثال من خلال حوافز رقمية وتحفيزية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

(1) دراسة *Thompson Aneyire Kubaje, 2024. Foreign direct investments, tax revenue, and economic growth in Sub-Saharan Africa: does maximum tax apply*

ساهمت الدراسة في الأدبيات الاقتصادية من خلال تحليل تأثير كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومن خلال تحديد العتبة القصوى للضرائب التي ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على

¹-Thompson Aneyire Kubaje ,Foreign direct investments, tax revenue, and economic growth in Sub-Saharan Africa: does maximum tax apply 2024

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

نموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effects Model*) الذي أظهر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي على النمو الاقتصادي، في حين لا تسهم حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في تعزيز النمو بشكل ملحوظ. غير أن استخدام نموذج العتبة الديناميكي (*Dynamic Threshold Model*) كشف عن وجود علاقة غير خطية بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن تأثير الإيرادات الضريبية يصبح غير معنوي بسبب أن متوسط معدلات الضرائب في الدول المشمولة بالدراسة يقع دون العتبة الفعالة كافية لتحفيز النمو، كما يشير النموذج إلى أن النمو الاقتصادي يستفيد من الزيادة في الإيرادات الضريبية عندما تكون هذه الأخيرة أقل من 15% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تصبح الضرائب عاملاً معيقاً للنمو عند تجاوز هذه النسبة.

للتأكيد متانة النتائج، تم تقسيم العينة المكونة من 43 دولة إلى خمس مناطق: وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، وشمال أفريقيا، وجنوب أفريقيا، وغرب أفريقيا، أظهرت النتائج تبايناً إقليمياً في استجابة النمو الاقتصادي للضرائب والاستثمارات الأجنبية.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة الدول الأفريقية النامية بعدم الاعتماد الحصري على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل بذل جهود لتعزيز نظمها الضريبية وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب، بحيث تصبح الإيرادات الضريبية عاملاً مكملاً للاستثمارات الأجنبية في دعم مسار النمو الاقتصادي المستدام.

(2) دراسة Okunogbe, Oyebola; Santoro, Fabrizio. .Publication: Increasing Tax Collection in African Countries: The Role of Information Technology¹2022

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز تحصيل الضرائب في الدول الأفريقية، في ظل التحديات المستمرة التي تواجهها العديد من هذه الدول في جمع إيرادات كافية لتمويل الخدمات العامة، وتركز الدراسة على كيفية استفادة الإدارات الضريبية من التطورات التكنولوجية الحديثة لتحسين كفاءة الإدارة الضريبية، من خلال تحديد القاعدة الضريبية بدقة، وتعزيز رقابة الامتثال، وتسهيل إجراءات الالتزام الضريبي. وتتناول الدراسة أربع فئات رئيسية من الضرائب في السياق الأفريقي: ضرائب الاستهلاك، والضرائب العقارية، والضرائب التجارية، وضرائب الدخل، وتُحلّل الإمكانيات والصعوبات المرتبطة بكل منها، كما تعتمد الدراسة على مقابلات مع مسؤولين كبار في الإدارات الضريبية عبر القارة، لتقديم رؤى عملية حول تجارب تبني التكنولوجيا في مجال الضرائب، وتُبرز الدروس المستفادة والفرص المستقبلية لتعزيز الإيرادات الضريبية من خلال الحلول الرقمية.

¹ Okunogbe, Oyebola; Santoro, Fabrizio. . Publication: Increasing Tax Collection in African Countries: The Role of Information Technology 2022

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

(3) دراسة Eui Soon Chang,Elizabeth Gavin,Nikolay Gueorguiev,Jiro Honda Raising Tax Revenue: How to Get More from Tax Administrations? 2020¹

هدفت الدراسة لإثبات تجريبياً إبراز الفوائد المترتبة على تحسين ممارسات وخصائص هيئات الإدارة الضريبية فيما يخص تحصيل الإيرادات؟ في حين تشير تجارب العديد من الدول إلى وجود صلة قوية، فإن الأدلة التجريبية المنظمة حول هذه المسألة ما تزال محدودة، وحللت الدراسة الارتباط بين التحصيلات الضريبية وإدارات الضرائب، وذلك باستخدام مجموعة بيانات جديدة (ISORA)، ونجد أن أداء الضرائب يرتبط بشكل إيجابي وقوي بالقوة التشغيلية لهيئات الضرائب، فمن بين الاقتصادات الناشئة والدول منخفضة الدخل، فإن الدول التي تنتمي إلى الربع الأعلى (من حيث القوة التشغيلية) تحقق إيرادات ضريبية أكبر بكثير (بمقدار $\frac{1}{43}$ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بالدول التي تنتمي إلى الربع الأدنى، بافتراض تكافؤ باقي الظروف، كما تشير النتائج إلى أن اعتماد ممارسات إدارية رئيسية، مثل إدارة مخاطر الامتثال واستخدام البيانات من جهات خارجية، يرتبط بتحصيلات ضريبية أقوى، في حين أدى توظيف عدد أكبر من الموظفين في هيئة الضرائب إلى تحسين الإيرادات الضريبية حتى حدٍّ معين. ولهذه النتائج آثار سياسية مهمة، خاصة في ظل الوضع الاستثنائي العالمي الذي تعيشه الجائحة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وما يميز دراستنا

عنها

في هذا المطلب سنحاول تقديم مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (العربية والأجنبية) واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الجدول (1-1): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	معايير التشابه والاختلاف من حيث:	إسم الباحث وعنوان الدراسة
• الدراسة الحالية تركز على التحصيل الجبري كآلية تنفيذية، بينما هذه الدراسة تركز على الرقمنة و"جبايتك". • دراستنا لا تُحلل التحولات الرقمية، بل الإجراءات القانونية والتنفيذية للتحصيل.	• كلا الدراستين تهدفان إلى تحسين الحصيلة الجبائية. • كلاهما تهتمان بكفاءة الأداء الجبائي.	الهدف	برحمون حياة 2024 مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي – مركز الضرائب لروبية كنموذج
دراستنا تشمل	• كلا الدراستين	مجتمع الدراسة	

¹Eui Soon Chang,Elizabeth Gavin,Nikolay Gueorguiev,Jiro Honda Raising Tax Revenue: How to Get More from Tax Administrations? 2020

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

		تشمّلان الموظفين والمكلفين بشكل مباشر أو غير مباشر.	مديرية غرداية (منطقة صحر اوية)، بينما الدراسة حول روية (منطقة حضرية).
	أداة الدراسة	- وثائق رسمية - مقابلات - تحليل إحصائي للحصيلة الجبائية	• استخدام أدوات مختلطة (نوعية وكمية). • الاعتماد على الوثائق الرسمية والمقابلات.
	المنهج المتبع	- منهج تحليلي • كلا الدراستين تستخدمان منهج دراسة الحالة + التحليل	• دراستنا تُركّز على تحليل أداء التحصيل الجبري، بينما هذه الدراسة تحلل التحول التنظيمي الناتج عن الرقمنة
	بيئة الدراسة	مركز الضرائب بروبية (ولاية الجزائر)	مركز الضرائب غرداية (ولاية غرداية)
مسعودي علي، عياشي عمر علي 2023 فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية – مديرية الضرائب إيليزي (2014-2021)	الهدف	يركّزان على التحصيل الجبري وتحسين الإيرادات. • كلا الدراستين تُقيّمان ضعف التحصيل الفعلي في البيئة الجزائرية	• دراستنا تُقدّم تحليلاً كمياً مباشراً للحصيلة، بينما هذه الدراسة تُركّز على التقييم النوعي للإجراءات.
	مجتمع الدراسة	كلا المجتمعين من المسؤولين في مديريات ضريبية جنوبية. • كلا الدراستين تُجريان تحليلاً على بيئة جبائية محلية	دراستنا تشمل عينة من المكلفين بالضريبة، بينما هذه الدراسة تركز على المسؤولين فقط.
	أداة الدراسة	مقابلات مع مسؤولين على الوثائق والمقابلات. • كلا الأداتين تُستخدمان لجمع بيانات نوعية	دراستنا أضافت استبيانات للمكلفين وتحليل بيانات مالية فعلية، بينما هذه الدراسة تعتمد على تحليل وثائقي ومقابلات فقط.
	المنهج المتبع	الدراستين تستخدمان منهجاً	دراستنا تُركّز على التحليل الوصفي والكمي، بينما هذه الدراسة تُقيّم الإطار

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

		تحليلًا. • كلاهما نُقِيم واقع التحصيل الجبري.	القانوني والتطبيقي للتحصيل الجبري.
	بيئة الدراسة	كلا البيئتين في الجنوب الجزائري، وتُعاني من تحديات مشابهة	بيئة دراستنا أتاحت تحليلًا أكثر شمولًا لتأثير التحصيل الجبري.
بسّاس أحمد، دوة محمد (2021) أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية – دراسة تحليلية	هدف الدراسة	كلا الهدفين يركّزان على التحصيل الجبري كمرحلة حاسمة في دورة الضريبة.	الدراسة نظرية وقانونية، بينما دراستنا تطبيقية وميدانية.
	مجتمع الدراسة	/	دراستنا تُجري بحثًا على مجتمع واقعي (موظفون ومكلفون)، بينما الدراسة السابقة لا تملك مجتمعًا ميدانيًا.
	أداة الدراسة	تحليل النصوص القانونية - تحليل المفاهيم	الدراسة السابقة تعتمد على التحليل المفاهيمي والقانوني، بينما دراستنا تعتمد على أدوات ميدانية مقابلات، بيانات رسمية.
	المنهج المتبع	كلا الدراستين تُستخدمان منهجًا تحليليًا.	دراستنا تُركّز على التحليل الوصفي والكمّي، بينما الدراسة السابقة تُحلل النصوص القانونية فقط.
	بيئة الدراسة	السياق العام للنظام الجبائي الجزائري	دراستنا تُركّز على بيئة محلية غرداية، بينما الدراسة السابقة حللت البيئة القانونية العامة للدولة.
	هدف الدراسة	كلا الدراستين تهتمان بتطوير أداء الإدارة الضريبية	الدراسة السابقة تركّز على الرقمنة والتقنيات الحديثة، بينما دراستنا تركّز على الإجراءات التنفيذية (التحصيل الجبري)
فناص علي، زين يونس (2021) التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية	مجتمع الدراسة	كلا المجتمعين يشملان المكلفين بالضريبة	دراستنا تشمل المكلفين من جميع الفئات (كبار، متوسطين، صغار) في غرداية، بينما الدراسة السابقة تركّز على كبريات المؤسسات فقط
	أداة الدراسة	تحليل نوعي وكمّي	دراستنا تُركّز على التحصيل الجبري، بينما الدراسة السابقة تُحلل التصاريح الإلكترونية.
	المنهج المتبع	كلا الدراستين تستخدمان منهجًا	دراستنا تُركّز على التحصيل الفعلي، بينما الدراسة السابقة تُقِيم الامتثال

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

الرقمي.	وصفيًا تحليليًا.		
<i>Thompson Aneyire (2024) Kubaje</i>	الدراسة الأجنبية تُحلل السياق الكلي (اقتصادي، كلي)، بينما دراستنا تُركّز على الجانب التنفيذي والإجرائي.	كلا الهدفين يهتمان برفع الحصيلة الجبائية كمصدر للتمويل	هدف الدراسة
	دراستنا محلية (غرداية فقط)، بينما الدراسة تشمل 43 دولة أفريقية.	-	مجتمع الدراسة
	الدراسة اعتمدت على نمذجة اقتصادية كمية متقدمة، بينما دراستنا تعتمد على أدوات ميدانية بسيطة (مقابلات)	نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج العتبة الديناميكي	أداة الدراسة
	دراستنا وصولية وكيفية، بينما الدراسة الأجنبية كمية وقياسية.	كلا الدراستين تستخدمان منهجًا تحليليًا	المنهج المتبع
	بيئة دراستنا وطنية ومحلية، بينما البيئة الأجنبية إقليمية وقارية.	-	بيئة الدراسة
<i>Okunogbe & Santoro (2022)</i>	الدراسة تركز على التكنولوجيا والمراقبة الرقمية، بينما دراستنا تركز على التحصيل الجبري التقليدي.	كلا الهدفين يسعى إلى تحسين كفاءة التحصيل	هدف الدراسة
	دراستنا تشمل مكلفين بالضريبة، بينما الدراسة الأجنبية ركزت على المسؤولين فقط	كلا المجتمعين من المسؤولين الجبائيين.	مجتمع الدراسة
	دراستنا أضافت البيانات المالية، بينما الدراسة الأجنبية اعتمدت على مقابلات نوعية فقط.	مقابلات مع الموظفين	أداة الدراسة
	دراستنا تُركّز على التحليل الكمي، بينما الدراسة الأجنبية تُحلل التجارب المؤسسية.	كلا الدراستين تستخدمان منهجًا وصفيًا تحليليًا.	المنهج المتبع
	بيئة دراستنا جزائرية ومحلية، بينما البيئة الأجنبية متعددة الجنسيات		بيئة الدراسة
<i>Eui Soon Chang et al. (2020)</i>	الدراسة تُحلل خصائص الهيئات الضريبية، بينما دراستنا تُحلل إجراءات محددة (التحصيل الجبري).	كلا الهدفين يسعى إلى تحسين أداء الإدارة الجبائية لرفع الحصيلة	هدف الدراسة
	دراستنا تُركّز على مؤسسة واحدة (غرداية)، بينما الدراسة تشمل عدة دول.	هيئات إدارية ضريبية في دول منخفضة ومتوسطة الدخل	مجتمع الدراسة
	الدراسة تعتمد على بيانات ثانوية دولية، بينما دراستنا تعتمد على بيانات	مجموعة بيانات <i>ISORA</i>	أداة الدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

أولية ميدانية.		
دراستنا محلية ووصولية، بينما الدراسة الأجنبية عالمية وكمية.	كلا الدراستين تستخدمان منهجاً تحليلياً	المنهج المتبع
بيئة دراستنا جزائية ومحصورة، بينما البيئة الأجنبية دولية وشاملة.	بيئات ضريبية متعددة حول العالم	بيئة الدراسة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة وما يميز دراستنا الحالية عنها

استفادت الدراسة الحالية من مجموعة من الدراسات السابقة، سواء العربية منها أو الأجنبية، التي ساهمت في ترسيخ الإطار النظري والتطبيقي لمفهوم التحصيل الجبائي وعلاقته بالحصيلة الضريبية، فقد أشارت الدراسات العربية، مثل دراسة برحمن حياة (2024) حول رقمنة الإدارة الجبائية، ودراسة قناص علي وزين يونس (2021) حول التصريحات الإلكترونية، إلى أهمية التحولات الرقمية في تعزيز كفاءة الأداء الجبائي، وهو ما يُعدّ إضافة نوعية في سياق عصرنة الإدارة. كما سلّطت دراسات أخرى، مثل مسعودي علي وعياشي عمر علي (2023) وبساس أحمد ودوة محمد (2021)، الضوء على التحديات المرتبطة بالتحصيل الجبائي، مشيرين إلى ضعف فعاليته في ظل معوقات تنظيمية وسلوكية، من جهة أخرى، قدّمت الدراسات الأجنبية، مثل دراسة *Okunogbe & Santoro (2022)* و *Eui Soon Chang et al. (2020)*، رؤى مقارنة حول دور تكنولوجيا المعلومات وكفاءة الإدارات الضريبية في رفع الإيرادات. ومع هذا تتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات السابقة بعدة جوانب جوهرية تُعدّ مساهمة علمية وأكاديمية حقيقية.

✓ أولاً: تكمن الخصوصية المكانية للدراسة في تركيزها على مديرية الضرائب بغرداية، وهي ولاية جنوبية ذات خصوصية جغرافية واقتصادية تميزها عن الولايات الحضرية الكبرى.

✓ ثانياً: يكمن التميز في التركيز الموضوعي على التحصيل الجبائي كآلية تنفيذية حاسمة لاستيفاء الالتزامات الضريبية، على عكس معظم الدراسات السابقة التي ركّزت إما على الجانب الرقمي (كالرقمنة والتصاريح الإلكترونية) أو على التحليل القانوني النظري دون تطبيق ميداني فعلي.

✓ ثالثاً: تُعدّ المنهجية المختلطة التي اعتمدتها الدراسة (جمع البيانات الكمية والنوعية من خلال الوثائق، الاستبيانات، والمقابلات مع القابضين والمكلفين) عاملاً مميزاً يضمن موثوقية النتائج وعمق التحليل، خلافاً للدراسات النظرية التي اعتمدت فقط على تحليل النصوص القانونية، أو الدراسات الدولية التي اعتمدت على بيانات ثانوية عامة. رابعاً، تأتي الحدّثة الزمنية للدراسة (2025) كعامل تميّز، حيث قدمت صورة معاصرة لأداء التحصيل الجبائي في ظل التحولات الأخيرة في السياسات الجبائية، مما يجعلها أكثر ارتباطاً بالواقع الحالي مقارنة بالدراسات التي غطّت فترات سابقة (2014-2021)

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

وبالتالي لا تقتصر مساهمة الدراسة على تحليل واقع التحصيل الجبري في غرداية فحسب، بل تمتد لتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق على مستوى المصالح الجبائية المحلية، كما ساهمت في بناء قاعدة معرفية محلية يمكن الاعتماد عليها في تطوير السياسات الجبائية في المناطق المماثلة من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه تُعدّ الدراسة الحالية إضافة نوعية في الأدبيات الجبائية الجزائرية، حيث جمعت بين العمق الميداني، الدقة المكانية، والتركيز التنفيذي على مرحلة التحصيل – وهي المرحلة التي تُعدّ الحاسمة في دورة الضريبة، وإن كانت الأقل دراسة في السياق الوطني.

خلاصة الفصل :

عد الفصل حجر الأساس المعرفي للدراسة، حيث قدّم بناءً نظرياً شاملاً حول مفاهيم التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية، باعتبارهما عنصرين محوريين في منظومة الإدارة الضريبية، فقد تم توضيح أن التحصيل الجبائي لا يقتصر على مجرد استيفاء الضرائب، بل شكّل المرحلة التنفيذية الحاسمة في دورة الضريبة، والتي ترجمت من خلالها الالتزامات إلى إيرادات فعلية، سواء بالطرق الودية أو الجبرية، كما تم التأكيد على أن الحصيلة الجبائية عدت مؤشراً كمياً ونوعياً لأداء الإدارة الضريبية، وعكست مدى نجاحها في توسيع القاعدة الضريبية، وضمان الامتثال، وتحقيق العدالة الضريبية.

الفصل الأول : الإطار النظري حول التحصيل الجبائي والحصيلة الجبائية والدراسات السابقة

ومن خلال عرض الدراسات السابقة، تبين أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتحسين التحصيل الجبائي، سواء من خلال رقمنة الإجراءات، أو تعزيز الرقابة، أو تطوير الآليات الجبرية، غير أن الدراسات تبينت من حيث الزاوية التحليلية، فالبعض ركّز على الجانب التقني (مثل التصريح الإلكتروني)، والبعض الآخر على البعد القانوني أو الاقتصادي، مع غياب دراسات ميدانية عميقة تُحلّل أداء التحصيل الجبري في السياق المحلي، خاصة في الولايات الجنوبية ذات الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه برزت الدراسة الحالية تميّزها العلمي والتطبيقي، من خلال تركيزها على مديريّة الضرائب بغرداية، واعتمادها منهجية مختلطة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، مع تركيز خاص على الإجراءات الجبرية وواقع تطبيقها الميداني، وبهذا، لا تقتصر مساهمة الدراسة على تحليل واقع التحصيل، بل ساهمت في تعزيز كفاءة الأداء الجبائي، ورفع الحصيلة، في ظل الحاجة الملحة إلى تحسين الأداء المالي للدولة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي حول التحصيل
الجبائي والحصيلة الجبائية



الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

تمهيد:

في أعقاب الجزء النظري الذي تناول بالتحليل والتفصيل موضوع رقمنة الإدارة الجبائية وآليات التحصيل الضريبي في سياق التحول الرقمي، يسعى هذا الفصل إلى تقديم دراسة ميدانية معمقة أُجريت على مستوى المديرية الولائية للضرائب بولاية غرداية. وعليه، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

- يُعنى المبحث الأول بتعريف مركز الضرائب، مع تسليط الضوء على مهامه الأساسية وهيكله التنظيمي، وذلك بهدف توفير إطار مؤسسي واضح يُسهم في فهم السياق العملي للدراسة.
- أما المبحث الثاني، فخصص لدراسة حالة تطبيقية تتعلق بمنصة "جبايتك" وتحليل الوثائق التحصيل الجبائي بمركز الضرائب غرداية لكل من السنوات 2021-2024، حيث سيتم تحليل واقع توظيف هذه الأداة الرقمية في العملية الجبائية، وتقييم مدى فعاليتها وانعكاساتها على كفاءة التحصيل الضريبي وتجربة المُكلفين بالضريبة، وذلك انطلاقاً من المعطيات الميدانية التي تم جمعها ورصدها خلال الدراسة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

في إطار التوجه الاستراتيجي لرقمنة الإدارة الجبائية وتعزيز فعاليتها أدائها، تم استحداث مراكز الضرائب كوحدات إدارية موحدة ومتكاملة، تهدف إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة للمُكلفين

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

بالضريبة وتبسيط الإجراءات، وتحقيق التكامل بين مختلف العمليات الجبائية تحت سقف مؤسسي واحد.

المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب غرداية ومهامها

الفرع الأول: تعريف مركز الضرائب

يعد مركز الضرائب وحدة تسييرية موحدة تجمع تحت إشراف رئيس المركز كافة المهام المرتبطة بالتسيير الجبائي، والتحصيل، والمراقبة، وتسوية المنازعات الضريبية، والتي كانت في السابق موزعة على عدة هياكل منفصلة مثل المفتشيات الجبائية والقباضات والمديريات الولائية، وبدوره شكل مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد الذي يتعامل معه المُكلف بالضريبة، ساهم في توحيد النقاط التعاملية، وتقليص التشتت الإداري، وتعزيز الشفافية والكفاءة في الخدمة الجبائية.

ووفقاً للمديرية العامة للضرائب (نشرة 2021)، يشمل مركز الضرائب الفئات التالية من المُكلفين:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛
- المؤسسات غير المشمولة باختصاص مديرية كبريات المؤسسات؛
- مديرية العلاقات العمومية والاتصال، التي تُعنى بتعزيز التواصل مع المُكلفين وتوفير المعلومات والإرشادات الجبائية اللازمة.
- الأشخاص الطبيعيون الذين تجاوز رقم أعمالهم السنوي عتبة 8.000.000 دج؛
- المشتغلون في أنشطة التجارة بالجملة، والمقاولات، وبعض المهن الحرة، والتي تتطلب متابعة جبائية دقيقة وخدمات مخصصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مراكز الضرائب، رغم كونها هياكل حديثة ومُستحدثة في إطار إصلاح الإدارة الجبائية ورقمنتها، لم تُعمم بعد على كامل التراب الوطني، فقد اقتصر تطبيقها في مرحلتها الأولى على عدد محدود من الولايات النموذجية، فيما لا تزال بقية الولايات تعتمد على الهياكل التقليدية — أي المفتشيات والقباضات الجبائية — بصفة انتقالية، وذلك ريثما يتم إدماجها تدريجياً ضمن مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب، وفقاً لخريطة الإصلاح الوطني.

الفرع الثاني: تعريف مركز الضرائب – غرداية (دراسة حالة محلية)

يقع مركز الضرائب لغرداية في حي "بوهراوة العليا"، ويعمل تحت الإشراف المباشر للمديرية الولائية للضرائب لغرداية، وهو تابع إقليمياً للمديرية الجهوية لورقلة، حسب السياق الجغرافي)، وقد تم الاستلام الفعلي للمركز في 01 أكتوبر 2019، وافتُتح رسمياً في 01 نوفمبر 2019، غير أن العمل الفعلي انطلق فعلياً في يناير 2021، وذلك بعد استكمال التجهيزات والتأهيل البشري والنظامي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

ويغطي الاختصاص الإقليمي للمركز تراب ولاية غرداية بكامله، والمقسم إداريًا إلى 8 دوائر و 10 بلديات، مما يجعله النقطة المركزية الوحيدة للتسيير الجبائي في الولاية.

ومن حيث التجهيز الرقمي، فقد بدأ المركز عمله مدعومًا بنظام *SGF (Système de Gestion Fiscale)*، ثم تم تعزيزه تدريجيًا بأنظمة رقمية حديثة، منها:

- نظام "مساهمتك" للتصريح الضريبي الإلكتروني؛
 - نظام دفع المستحقات الضريبية عن بُعد (من يناير إلى يوليو 2023)؛
 - تم تجهيزه بنظام "جبائتك" (SAP)، وهو أحدث نظام معلوماتي جبائي في الجزائر، يُعدّ تنويجًا للمسار الرقمي في الإدارة الضريبية، ويهدف إلى تحقيق التصريح والدفع الإلكتروني الكامل، تماشيًا مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع.
- وبذلك يُعد مركز الضرائب بـغرداية نموذجًا تطبيقيًا لتحول الإدارة الجبائية الجزائرية من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي المتكامل، ويُشكل مختبرًا ميدانيًا لقياس فعالية أدوات الرقمنة في تحسين المردودية الجبائية وتجربة المُكلف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية

وفقًا للمادة 88 من الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 20، المؤرخ في 02 ربيع الثاني 1430هـ الموافق لـ 29 مارس 2009، يتكوّن مركز الضرائب من ثلاث مصالح رئيسية، بالإضافة إلى القبضة ومصلحتين داعمتين، وهي موزعة كالتالي:

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات
- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث
- المصلحة الرئيسية للمنازعات
- القبضة
- مصلحة الاستقبال و الاعلام
- مصلحة الاعلام الالي

ومن أجل توضيح البنية التنظيمية وآليات التنسيق الداخلي بين مختلف المصالح، يُعرض الشكل رقم (2-1) المخطط التنظيمي الرسمي لمركز الضرائب،

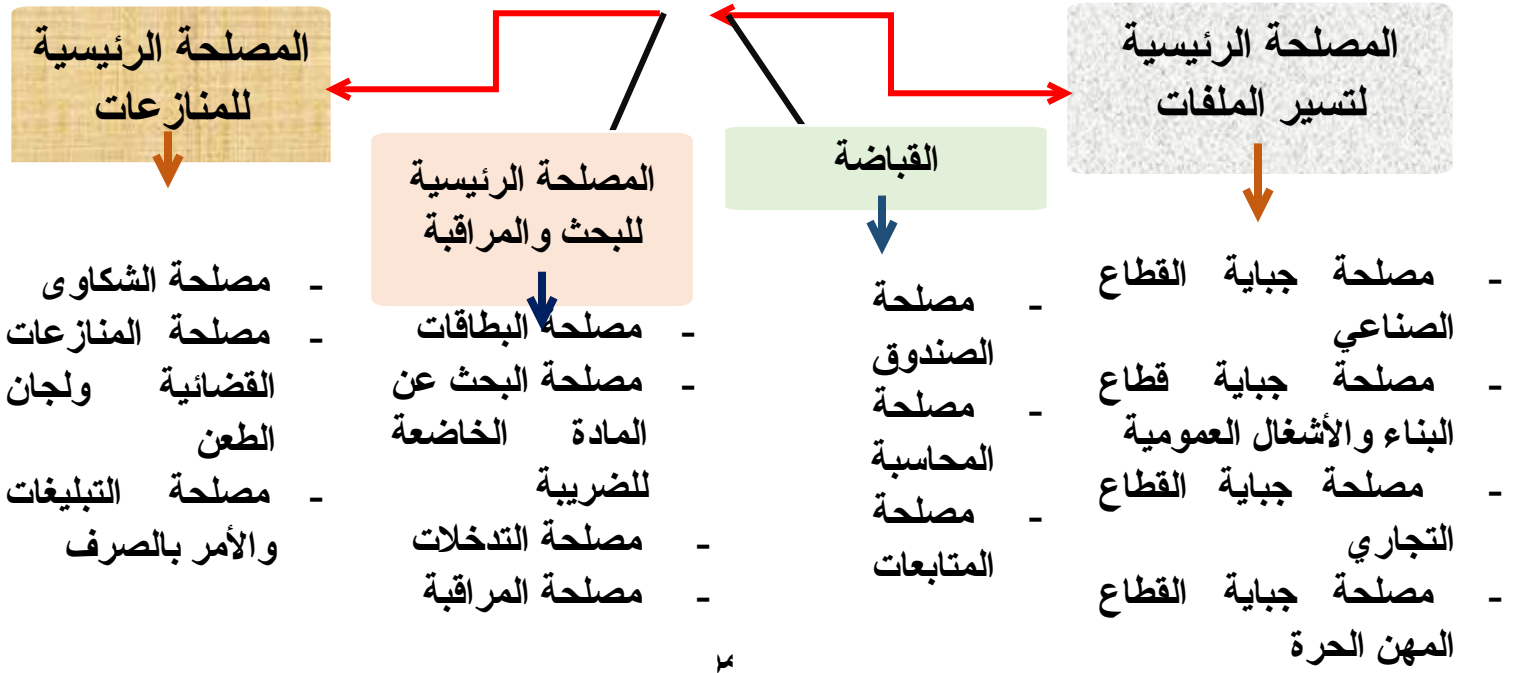
الشكل رقم 2-1: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب غرداية

رئيس مركز الضرائب

مصلحة الاعلام الالي

مصلحة الإستقبال
الاعلام

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة



ام

يعد مركز الضرائب وحدة جبائية متكاملة تجمع بين الوظائف الأساسية للإدارة الضريبية في إطار مؤسسي موحد، يهدف إلى تحقيق الكفاءة، والشفافية، والاستجابة السريعة لاحتياجات المكلفين، وذلك تماشيًا مع التوجه الوطني نحو رقمنة الإدارة وتحديث أدائها، وتتوزع مهام المركز على ثلاثة محاور رئيسية: تحديد الوعاء الضريبي، التحصيل، والمراقبة، وهي مهام تُمارس في إطار قانوني دقيق ووفق آليات رقمية متطورة لضمان الدقة والفعالية.

1) مهام متعلقة بالوعاء الضريبي

تتمثل هذه المهام في:

- إمساك وتدبير الملفات الجبائية للأشخاص المعنويين (الشركات والمؤسسات) الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات (IBS)، مع تحديث بياناتهم وتصنيفهم وفق النظام الجبائي المعمول به.
- إدارة الملفات الجبائية للأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي للإيرادات المهنية (IRG - النظام الحقيقي)، بما في ذلك تسجيل التصريحات، ومراجعة الحسابات، وتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة.
- تحديث قاعدة البيانات الجبائية باستمرار، لضمان شمولية التغطية الجبائية ودقة المعلومات، وهو ما يُعدّ حجر الزاوية في نجاح أي نظام ضريبي مُرقم.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

- وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهام لم تعد تُتجزأ يدويًا كما في السابق، بل أصبحت تُدار عبر الأنظمة الرقمية المتكاملة مثل "جبايتك" و"مساهمتك"، مما يقلل من الأخطاء، ويسرع في معالجة الملفات، ويعزز من قدرة الإدارة على التنبؤ والتحليل.

(2) مهام التحصيل الضريبي

تشمل هذه المهام الجانب التنفيذي المالي للعمل الجبائي، وتتمثل في:

- إعداد جداول المستحقات الضريبية وسندات الإيرادات، وتحديد آجال الدفع، وفق الأنظمة القانونية والتنظيمية.
- تحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى المستحقة للخرينة العمومية، سواء عبر القنوات التقليدية (الدفع المباشر في القبضة) أو القنوات الرقمية (الدفع الإلكتروني عبر البوابة الجبائية)
- إدارة العمليات المادية والمحاسبية للدفع والتحصيل، بما في ذلك تقدير السيولة النقدية، ومراقبة عمليات الإيداع، وتسوية الحسابات مع الخزينة.
- توفير إيصالات الدفع وشهادات الإبراء الضريبي إلكترونيًا، كجزء من تبسيط الإجراءات وتعزيز الثقة في الإدارة.

(3) مهام المراقبة الجبائية

تهدف هذه المهام إلى ضمان احترام التشريع الضريبي، وكشف حالات التهرب أو التلاعب، وتشمل:

- مراجعة التصريحات الضريبية المودعة من طرف المكلفين، والتحقق من مدى مطابقتها للواقع الاقتصادي والمحاسبي.
- إجراء المراقبات الميدانية والمحاسبية، سواء بشكل دوري أو استثنائي، وفق معايير موضوعية ومؤشرات المخاطر.
- اقتراح التصحيحات الجبائية عند ثبوت وجود تفاوت بين ما تم التصريح به وما يُستنتج من الوثائق والسجلات.
- إعداد محاضر المعاينة والمخالفات، وتحويل الملفات عند الاقتضاء إلى مصلحة المنازعات أو الجهات القضائية.
- تعزيز أدوات المراقبة الرقمية، من خلال تحليل البيانات الضخمة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في كشف الأنماط غير العادية، وهو ما يُعدّ من أهم مكاسب الرقمنة في هذا المجال.

(4) مهام تسوية المنازعات الجبائية

تُعدّ مصلحة المنازعات ركيزة أساسية في مركز الضرائب، حيث تضطلع بالمهام التالية:

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

- دراسة ومعالجة الشكاوى والطعون المقدمة من طرف المُكلفين، سواء المتعلقة بالتصحيحات، أو التقييمات، أو الإجراءات التحصيلية، وذلك وفق آجال قانونية محددة لضمان السرعة والإنصاف.
- متابعة الملفات المرتبطة بالمنازعات الإدارية والقضائية، بما في ذلك تمثيل الإدارة أمام اللجان الاستشارية للطعون الجبائية أو المحاكم المختصة، وتقديم المذكرات والردود القانونية.
- استرداد قروض ضريبة القيمة المضافة المبالغ في تقديرها أو التي لم تُستعمل وفق الشروط القانونية، مع ضمان آليات التسوية العادلة والسريعة.
- اقتراح التسويات الودية عند توفر الشروط، كآلية بديلة لفض النزاعات وتجنب الإطالة في الإجراءات القضائية، مما يُقلل من العبء على القضاء ويعزز الثقة في الإدارة.
- وقد ساهمت الرقمنة — لا سيما عبر منصة "جبائك" — في تسريع إجراءات تسوية المنازعات، من خلال تمكين المُكلفين من تتبع ملفاتهم إلكترونياً، وتقديم طلباتهم عبر البوابة، والحصول على ردود موثقة في آجال محددة، وهو ما يُعدّ نقلة نوعية في تعزيز حقوق الدفاع والشفافية الإدارية.
- إلى جانب المهام السابقة، يُكلف مركز الضرائب — وفقاً للتوجيهات الصادرة عن المديرية العامة للضرائب — بالمهام التالية، والتي تُعزز من طابعه كمؤسسة شاملة ومُرقمنة:
- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي، باستثناء تلك المشمولة باختصاص مديرية كبريات المؤسسات، مع شمول هذا الاختصاص لمجمل المهن الحرة التي تتجاوز عتبات التصريح المحددة.
- إمساك وتحديث الملفات الجبائية للشركات والأشخاص المعنويين فيما يخص المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- إدارة الملفات الجبائية للمُكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي للأرباح الصناعية والتجارية (BIC)، مع متابعة التصريحات الدورية وتعديلاتها.
- إصدار الجداول الضريبية وقوائم التحصيل، وشهادات الإلغاء أو التخفيض، مع معابنتها والمصادقة عليها وفق الضوابط القانونية والمالية.
- إعداد سندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى، سواء عبر القنوات التقليدية أو الرقمية.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض، وتقدير السيولة النقدية اللازمة لضمان استمرارية العمليات المالية.
- جمع المعلومات الجبائية وتحليلها واستغلالها، سواء من خلال التصريحات أو المصادر الخارجية، لدعم عمليات المراقبة والتخطيط الضريبي.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

- إعداد برامج التدخلات والمراقبة الميدانية، وتقييم فعاليتها، وتعديلها وفق مؤشرات الأداء والمخاطر.
- معالجة الشكاوى بشكل منهجي ومؤسسي، مع ضمان الردود الموثقة والحلول المقترحة، بما يُعزز العلاقة التفاعلية بين الإدارة والمُكلف.
- لا تقتصر مصلحة المنازعات على دراسة الطعون فحسب، بل تمتد لتشمل المتابعة المستمرة للملفات المرفوعة أمام الجهات الإدارية أو القضائية، بما في ذلك إعداد المذكرات، وتقديم المستندات، وتنفيذ الأحكام النهائية، مما يُعزز من مصداقية الإدارة واحترامها للحقوق والإجراءات.
- يتكفل المركز بإجراءات تعويض أو استرداد قروض ضريبة القيمة المضافة أو الرسوم الأخرى التي تراكت لدى المُكلفين نتيجة عمليات التصدير أو الاستثمار، وذلك وفق شروط قانونية دقيقة، مع تسريع الإجراءات عبر الأنظمة الرقمية لتقادي ربط السيولة المالية للمؤسسات.
- من خلال مصلحة العلاقات العمومية، يُوفّر المركز خدمات الاستقبال، والإرشاد، والتوجيه، سواء عبر المنصات الرقمية أو عبر المكاتب الميدانية، ويُعدّ هذا الجانب حجر الزاوية في بناء علاقة ثقة بين الإدارة والمواطن، ويشمل أيضًا تنظيم حملات التوعية، وورشات التكوين، ونشر المطويات الإرشادية.
- يشمل ذلك مرافقة المُكلفين في الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات، وتعديل أنظمتها الأساسية، وتغيير النشاط أو العنوان أو الشكل القانوني، مع تحديث السجلات الجبائية تلقائيًا، وهو ما يُسهّل على المستثمر الإجراءات ويجنبه التشتت بين الهياكل.
- في إطار التحول الرقمي وتبسيط الخدمات، يُتيح مركز الضرائب — عبر بوابته الإلكترونية — إمكانية حجز المواعيد المسبقة للقاء الموظفين المختصين، سواء للتصريح، أو المنازعة، أو الاستفسار، مما يُقلل من الازدحام، ويُحسّن من جودة الخدمة، ويُعزز من احترام وقت المُكلف.
- يُبنى مركز الضرائب — كما سبقت الإشارة — على هيكل تنظيمي يضم ثلاث مصالح رئيسية، وقباضة، ومصلحتين داعميتين، وذلك وفق ما نصّت عليه المادة 88 من الجريدة الرسمية رقم 20 لسنة 2009، وفيما يلي تفصيل لأهم هذه المصالح، مع التركيز على المصلحة الرئيسية للتسيير، باعتبارها العمود الفقري في إدارة الملفات الجبائية وتنسيق العمليات اليومية داخل المركز.

1) المصلحة الرئيسية للتسيير

تُعدّ هذه المصلحة المحور التنظيمي والتشغيلي لمركز الضرائب، وتتولى الإشراف على كامل دورة الحياة الجبائية للمُكلفين، من التسجيل إلى التصحيح، ومن التحصيل إلى المنازعة الأولية. وتتمثل مهامها الأساسية في:

- التكفل الشامل بالملفات الجبائية

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

- تدبير المصلحة ملفات المُكلفين التابعين لمركز الضرائب في مجالات:
- تحديد الوعاء الضريبي (التسجيل، التصنيف، التحديث)،
- المراقبة الأولية (تحليل التصريحات، كشف التناقضات)،
- متابعة الامتيازات والتسهيلات الجبائية (الإعفاءات، التخفيضات، التأجيلات)،
- الدراسة الأولية للاعتراضات والاحتجاجات المقدمة من المُكلفين، تمهيداً لإحالتها على مصلحة المنازعات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات
- اقتراح عمليات المراقبة

بناءً على تحليل المخاطر أو المعايير الموضوعية، تقوم المصلحة بـ:

- اقتراح تسجيل مُكلفين معينين ضمن برامج المراقبة،
 - تحديد نوع المراقبة المطلوبة: سواء على أساس المستندات أو مراجعة المحاسبة (Comptable)، وإحالة الملفات على مصلحة المراقبة الجبائية لتنفيذ الإجراءات الميدانية.
 - إعداد التقارير والإحصائيات وتنظيم العمل
- تُعنى المصلحة بـ:

- إعداد تقارير دورية حول مؤشرات الأداء الجبائي (عدد الملفات، المداخل المحصلة، نسبة الامتثال...)،
 - تجميع الإحصائيات الداعمة لصنع القرار،
 - إعداد مخططات العمل السنوية والفصلية،
 - تنسيق الأشغال مع المصالح الأخرى (المراقبة، المنازعات، القباضة...)، مع ضمان الانسجام والتكامل بين الأنشطة وتجنب التداخل أو التكرار.
- ### (2) المصالح الفرعية التابعة لمصلحة التسيير

لضمان التخصص ورفع الكفاءة، تنقسم مصلحة التسيير إلى وحدات فرعية متخصصة، تُعنى كل منها بقطاع اقتصادي محدد، وتحليل أدق للمخاطر الجبائية، وهي:

أولاً : مصلحة جباية القطاع الصناعي:

- تُعنى بملفات المؤسسات الصناعية والتحويلية، مع التركيز على خصوصيات التكاليف والاستهلاك والتخزين.

ثانياً : مصلحة جباية قطاع البناء والأشغال العمومية:

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

تُتابع المقاولات العاملة في البناء، الأشغال العمومية، والأشغال الكهربائية والميكانيكية، مع مراعاة طبيعة العقود والمشاريع المؤقتة.

ثالثا : مصلحة جباية القطاع التجاري :

تُدير ملفات تجار الجملة والتجزئة، مع التركيز على حركة المخزون، وسلاسل التوريد، ومستوى التداول.

رابعا : مصلحة جباية قطاع الخدمات :

تُعنى بالمؤسسات المقدمة للخدمات (النقل، السياحة، الإعلام، التكنولوجيا...)، والتي غالبًا ما تتميز بتنوع مصادر الدخل وصعوبة تتبعها.

خامسا : مصلحة جباية المهن الحرة :

تُتابع ملفات الأطباء، المحامين، المهندسين، المحاسبين، وغيرهم من أصحاب المهن غير التجارية، مع التركيز على التصاريحات الدورية ونفقات المهنة.

(3) المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

وتتمثل المهام الأساسية لهذه المصلحة في:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية، وتحليلها، وتصنيفها، وتخزينها في قواعد بيانات مركزية، ثم توزيعها على المصالح المعنية لاستغلالها في عمليات التقييم أو المراقبة.
- اقتراح وتنفيذ عمليات المراقبة، سواء على أساس المستندات أو عبر المعاينة الميدانية، وذلك وفق برامج دورية تستند إلى تحليل المخاطر.
- إعداد جداول إحصائية وتقارير تقييمية دورية حول نتائج عمليات المراقبة، ومردوديتها، ونسب التصحيح، مما يساهم في تحسين التخطيط الاستراتيجي للإدارة الجبائية.

(4) الوحدات الفرعية التابعة للمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

لتحقيق التخصص والفعالية، تنقسم المصلحة إلى أربع وحدات فرعية، كل منها تُعنى بجانب محدد من عملية المراقبة والبحث:

أ) مصلحة البطاقات والمقارنات

تُعنى هذه المصلحة ببناء قاعدة معلومات جبائية محلية، وتوظيفها في دعم عمليات التقييم والمراقبة، وتتمثل مهامها في:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للمعلومات المتعلقة بالوعاء الضريبي وآليات تحصيله، مع تحديثها باستمرار (سجلات تجارية، تراخيص، عقود، فواتير..).

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

- إدارة مركز للمعطيات الجبائية يتم من خلاله جمع البيانات من مختلف المصالح (التسيير، القبضة، الخارجية...)، وتخزينها بطريقة منهجية، واسترجاعها عند الحاجة لتحليلها أو مقارنتها.
- التكفل بطلبات تعريف المُكلفين بالضريبة، سواء من داخل الإدارة أو من جهات خارجية (البنوك، الجمارك، البلديات...)، بما يُعزز من دقة المعلومات وشمولية التغطية الجبائية.

ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية

- تعمل هذه المصلحة بشكل فرقي، وتُعنى بالكشف الميداني عن الأنشطة غير المصرح بها أو المُقلل من شأنها، وتتمثل مهامها في:
- إعداد برامج دورية للبحث الميداني عن المعلومة الجبائية، وذلك في إطار ممارسة "حق الاطلاع" المنصوص عليه قانونًا.
 - اقتراح تسجيل مُكلفين جدد ضمن برامج المراقبة — سواء على أساس المستندات أو المعاينة الميدانية — استنادًا إلى المعلومات والاستعلامات التي يتم جمعها من الميدان أو من مصادر خارجية.

ج) مصلحة التدخلات

- تعمل أيضًا بشكل فرقي، وتُعنى بتنفيذ الإجراءات الرسمية ذات الطابع القانوني، وتتمثل مهامها في:
- برمجة وإنجاز التدخلات الميدانية استنادًا إلى "حق التحقيق" و"حق الزيارة" و"حق المراقبة عند المرور"، وهي إجراءات تخولها القوانين الجبائية للتحقق من صحة النشاط المصرح به.
 - إجراء المعاينات الضرورية في عين المكان لتحديد الوعاء الضريبي بدقة، سواء فيما يخص الحجم الحقيقي للنشاط، أو طبيعة العمليات، أو حركة البضائع والخدمات.
 - اقتراح خضوع مُكلفين معينين لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات، وذلك انطلاقًا من المعطيات والاستعلامات التي يتم جمعها خلال التدخلات.

5) المصلحة الرئيسية للمنازعات

وتتمثل المهام الأساسية لهذه المصلحة في:

- دراسة كافة الطعون والنزاعات الموجهة إلى مركز الضرائب، سواء تعلقت بفرض ضرائب، أو زيادات، أو غرامات، أو عقوبات صادرة عن المركز.
- معالجة طلبات استرجاع اقتطاعات ضريبة القيمة المضافة، وفق الشروط القانونية والإجرائية المعمول بها.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

- متابعة القضايا المرفوعة أمام الهيئات القضائية، وتمثيل الإدارة في الجلسات، وتقديم المذكرات والردود القانونية اللازمة.

(6) الوحدات الفرعية التابعة للمصلحة الرئيسية للمنازعات

لضمان التخصص والدقة في معالجة المنازعات، تنقسم المصلحة إلى ثلاث وحدات فرعية، كل منها تُعنى بمرحلة أو نوع محدد من النزاعات:

(أ) مصلحة الاحتجاجات

تُعنى هذه المصلحة بالمرحلة الأولية من تسوية النزاعات، أي تلك التي تُعالج داخل المركز قبل اللجوء إلى اللجان أو القضاء، وتتمثل مهامها في:

- دراسة الطعون المسبقة (*Recours préalables*) التي يهدف أصحابها إلى:
- إلغاء أو تخفيض قرارات فرض الضرائب أو الزيادات أو العقوبات،
- استرجاع الضرائب أو الرسوم أو الحقوق المدفوعة نتيجة تصريحات خاطئة أو مدفوعات تلقائية أو اقتطاعات من المصدر.
- دراسة طلبات استرجاع اقتطاعات ضريبة القيمة المضافة، مع التحقق من شروط الاستحقاق ومطابقة المستندات.
- دراسة الطعون المتعلقة بأعمال المتابعة (مثل الحجز، الإكراه البدني، الحجز التحفظي...)، أو المطالبة بإعادة الأشياء المحجوزة.
- معالجة منازعات التحصيل، مثل النزاعات حول تواريخ الدفع، أو أخطاء في سندات الإيرادات، أو تطبيق أحكام التأجيل أو التقسيط.

(ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية

تُعنى هذه المصلحة بالمرحلة الثانية من تسوية النزاعات، أي تلك التي تخرج عن اختصاص المركز وتُحال على الهيئات القضائية أو شبه القضائية، وتتمثل مهامها في:

- دراسة الطعون الداخلة في اختصاص لجان الطعن الجبائي، سواء المتعلقة بالضرائب المباشرة أو ضريبة القيمة المضافة، أو الطعون ذات الطابع الإعفائي.
- المتابعة والتنسيق مع المصالح المعنية في المديرية الولائية للضرائب فيما يخص الطعون والشكاوى المرفوعة أمام الهيئات القضائية (المحاكم الإدارية، مجلس الدولة...)، بما في ذلك إعداد الملفات، وتقديم المذكرات، وحضور الجلسات.
- تحليل أحكام اللجان والمحاكم، واستخلاص الدروس لتحسين القرارات الجبائية المستقبلية وتقادي تكرار أسباب الطعن.

(ج) مصلحة التبليغ والأمر بالدفع

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

تُعنى هذه المصلحة بالمرحلة التنفيذية لما يُتخذ من قرارات في إطار المنازعات، وتتمثل مهامها في:

- تبليغ القرارات النهائية — سواء كانت لصالح الإدارة أو المُكلف — إلى الأطراف المعنية (المُكلف، القباضة، المراقبة، التسيير...)، مع ضمان التوثيق الرسمي والقانوني.
 - الأمر بتنفيذ قرارات الإلغاء أو التخفيض، عبر إصدار أوامر الدفع أو التصحيح في سجلات المستحقات، مع إعداد الشهادات الرسمية التي تُثبت تسوية الوضعية الجبائية.
 - إعداد تقارير وإحصائيات دورية حول مؤشرات المنازعات (عدد الطعون، نسب القبول والرفض، متوسط مدة التسوية...)، ونشرها داخليًا لدعم التقييم وصنع القرار.
- (7) **القباضة:**

تُعَدّ **القباضة** الجهة المخوَّلة قانونًا بتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالتحصيل الضريبي، وهي حلقة الوصل بين المُكلف بالضريبة والخزينة العمومية، وتتميز بوظيفتها **التنفيذية والمحاسبية**، وتتمثل مهامها الأساسية في:

- **التكفل بجميع التسديدات** التي يقوم بها المُكلفون، سواء كانت:
 - **تسديدات تلقائية:** (دفع ذاتي بناءً على التصريح)، أو ناتجة عن **جداول عامة أو فردية صادرة عن المركز**، مع متابعة وضعية المُكلفين في مجال التحصيل (متأخرات، تقسيط، إبراء...).
 - **تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري** وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، مثل الحجز على الحسابات أو الأموال أو المنقولات، وذلك بعد استنفاد الطرق الودية.
 - **مسك محاسبة دقيقة وموحدة** وفق قواعد المحاسبة العمومية، وإعداد حسابات التسيير وتقديمها دوريًا إلى **مجلس المحاسبة**، لضمان الشفافية والمساءلة المالية.
- (8) **وحداتها الفرعية:**

- لضمان التخصص والدقة في الأداء المالي، تنقسم القباضة إلى ثلاث مصالح فرعية:
- **مصلحة الصندوق:** مسؤولة عن استقبال المداخل نقدًا أو إلكترونيًا، وتحرير الإيصالات والشهادات المالية، ومراقبة تطابق المبالغ المحصلة مع المستحقات المصرح بها.
 - **مصلحة المحاسبة:** تُعنى بـ تسجيل العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية، وإعداد كشوفات التحصيل اليومية والأسبوعية، ومطابقتها مع السجلات الجبائية، وتجهيز الملفات لتقديمها لمجلس المحاسبة.

🏢 **مصلحة المتابعات:** تتولى متابعة المتأخرات الضريبية، وتطبيق إجراءات التحصيل الجبري عند الاقتضاء، والتنسيق مع الجهات القضائية أو التنفيذية لتنفيذ قرارات الحجز أو الإكراه.

المبحث الثاني: دراسة حالة التحصيل الجبائي في مركز الضرائب بغرداية

في إطار سعيها الحثيث نحو التحديث المؤسسي والتحول الرقمي، جعلت المديرية العامة للضرائب من تطوير وتفعيل الأنظمة المعلوماتية أحد أولوياتها الاستراتيجية الأساسية، و تجلّى هذا التوجه

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

في إطلاق مجموعة من المشاريع الرقمية المبتكرة، تهدف لتبسيط الإجراءات، وتعزيز كفاءة الإدارة الجبائية، ورفع مردوديتها، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمُكلفين بالضريبة، بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة الرشيدة والاقتصاد الرقمي.

ومن بين أبرز هذه الأنظمة، يأتي النظام المعلوماتي "جبائتك"، اويُعدّ تنويعًا لمسار طويل من التحديث الرقمي في الإدارة الجبائية الجزائرية، حيث صُمم ليكون منصة موحدة ومتكاملة تغطي كامل دورة الحياة الضريبية: من التسجيل إلى التصريح، ومن الدفع إلى المراقبة، ومن المنازعة إلى الإحصاء.

وقد تم اختيار مركز الضرائب بغرداية كإحدى الحالات التطبيقية النموذجية لدراسة واقع تفعيل هذا النظام، وتقييم أثره على الأداء المؤسسي، وقياس مدى استجابته لاحتياجات المُكلفين، وتحليل التحديات التي واجهت تطبيقه على أرض الواقع — وهو ما سيتم تفصيله في المطالب التالية من هذا المبحث.

المطلب الأول: دراسة التحصيل الجبائي — الشخص المعنوي (الشركات والمؤسسات)

في إطار دراسة واقع تفعيل منصة "جبائتك" في مركز الضرائب بغرداية، تم اختيار الشخص المعنوي — أي الشركات والمؤسسات — كنموذج تطبيقي أولي، نظرًا لتعقيد ملفاته الجبائية وتنوع التزاماته الضريبية، وعليه، سيتم في هذا المطلب تحليل مسار إعداد الملف الجبائي للشخص المعنوي، بدءًا من فتح الملف، مرورًا بإدخال البيانات، وصولًا إلى مراحل التصريح والرقابة والتحصيل — وذلك لقياس مدى فعالية النظام المعلوماتي في تبسيط الإجراءات وضمان الدقة والشفافية.

الفرع الأول: إعداد الملف الجبائي للشخص المعنوي

يُعدّ فتح الملف الجبائي للشخص المعنوي الخطوة المؤسسية الأولى التي تُمكن الشركة من ممارسة نشاطها بشكل قانوني أمام الإدارة الضريبية، ووفقًا للإجراءات المعمول بها في مركز الضرائب بغرداية، يتطلب فتح الملف حضور المسير (Gérant) شخصيًا أو عبر توكيل رسمي موثق، مع استظهار بطاقة التعريف البيومترية، وتقديم الوثائق التالية:

1) المرحلة الأولى: مصلحة الاستقبال:

1. رقم التعريف الجبائي (NIF) — يتم استخراجهِ إلكترونياً عبر البوابة الجبائية قبل الحضور.

2. عقد تأسيس الشركة — مصدّق ومختوم من الجهات المختصة.

3. سجل التجارة البيومتری — يُثبت قانونية النشاط ونوعه.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

4. عقد إيجار ساري المفعول أو سند الملكية — يُثبت عنوان النشاط الاقتصادي.
 5. شهادات ميلاد وسكن الشركاء — لتحديد هويتهم وعناوينهم الضريبية.
 6. نسخة من بطاقة التعريف البيومترية للمسير (أو الشركاء المسيرين)
 7. شهادة رقم المادة الضريبية على الدخل الإجمالي (IRG) — لكل شريك، مستخرجة من المفتشية الجبائية التابعة لمحل إقامته.
 8. تسمية الشركة كما وردت في السجل التجاري.
 9. التوقيع الرسمي للمسير الشريك — مطابق لما ورد في الوثائق الرسمية.
- (2) المرحلة الثانية: إدخال البيانات ورقمنة الملف
- بعد التحقق من صحة الوثائق وشموليتهما، يقوم **عون مصلحة الاستقبال** بإدخال المعلومات إلى **النظام المعلوماتي الداخلي SAP** وهو النظام المحوري الذي يُدير كامل العمليات الجبائية في مركز الضرائب، ويُرتبط مباشرة بمنصة "جبائتك".
- ويتم ذلك باستخدام رقم التعريف الجبائي (NIF) كمفتاح رئيسي، ويُخصص للملف رقم داخلي يُعرف بـ:
- "Boîte partenaire" (BP)** وهو رقم وطني تسلسلي مكون من 10 أرقام، يُستخدم داخليًا لتسهيل تتبع الملف وربطه بالعمليات المختلفة.
- يبدأ برقم 1 إذا كان المُكلف شخصًا طبيعيًا،
 - و برقم 2 إذا كان شخصًا معنويًا

(3) المرحلة الثالثة: تتبع الالتزامات والرقابة الأولية

- بمجرد إنشاء الملف في النظام، يُصبح بإمكان الموظف المختص — عبر واجهة SAP — الاطلاع على:
- جميع المدفوعات التي قام بها المُكلف (أقساط، تسديدات تلقائية، مدفوعات جزائية)
 - قائمة التصريحات المودعة (ضريبة الأرباح، الضريبة على القيمة المضافة، الأجور)
 - تواريخ الإيداع ومطابقتها مع الآجال القانونية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

كما يتم مقارنة التصريحات المودعة من طرف المُكلف مع البيانات الواردة من مصادر خارجية — مثل بطاقات المعلومات الصادرة عن الجمارك، البنوك، البلديات، أو الجهات الرقابية — والتي تشير إلى تحقيق رقم أعمال معين أو وجود نشاط غير مصرّح به.

4) المرحلة الرابعة: التصعيد إلى الرقابة أو التحصيل

بناءً على نتائج المقارنة، يُتخذ أحد المسارين التاليين:

1) في حالة المطابقة والدقة:

يتم تحويل الملف مباشرة إلى مصلحة القباضة، التي تتولى:

- توليد سندات الإيرادات،
- متابعة التسديدات،

- إصدار شهادات الإبراء أو التأجيل عند الاقتضاء.

2) في حالة وجود تناقض أو نقص في التصريحات:

يتم تحويل الملف إلى المصلحة الرئيسية للتسيير لإجراء رقابة شكلية أولية، ثم إحالته — عند الضرورة — إلى مصلحة المراقبة، التي تقوم بـ:

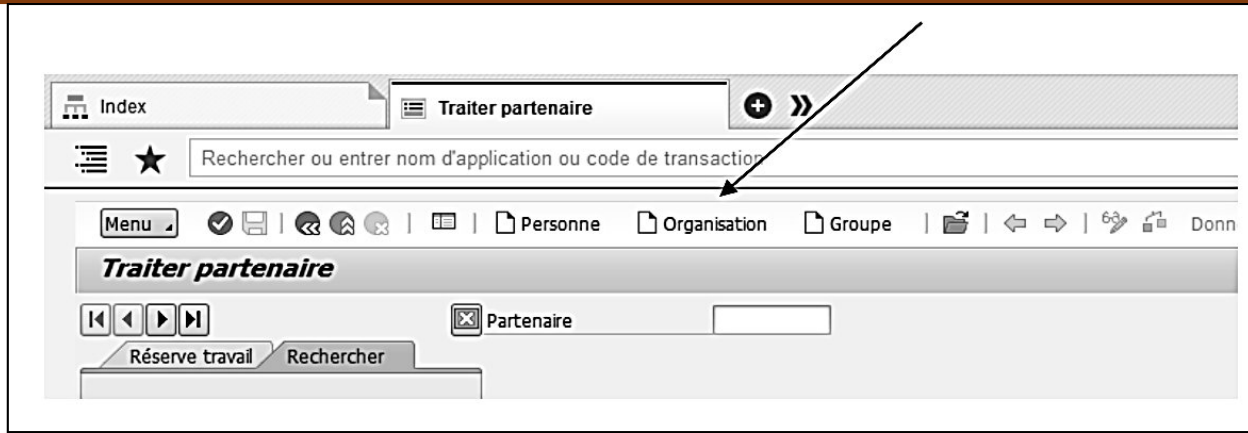
- إعداد جدول فردي للتحصيل،
- أو فتح عملية مراقبة محاسبية أو على أساس المستندات،
- مع إمكانية فرض تصحيحات أو غرامات وفق النتائج.

الفرع الثاني: إنشاء حساب *Business Partner* للشخص المعنوي

يقوم الموظف المُخوّل بالدخول إلى نظام *SAP*، وذلك بهدف إعداد حساب ضريبي مخصص للشخص المعنوي المكلف، والمتمثل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة "سارل روبرت" (*SARL ROBERT*). ويتم ذلك من خلال اختيار خيار "منظمة" (*Organization*) من بين الخيارات المتاحة ضمن واجهة النظام، تماشيًا مع التصنيف القانوني والضريبي للشخص المعنوي، بما يضمن دقة التسجيل وانسجامه مع الهيكل المؤسسي المعتمد في النظام.

الصورة رقم 1-2 : توضح الحساب الضريبي المخصص للشخص المعنوي المكلف .

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة



بعد ذلك، يتعين على الموظف تعبئة الحقول الإلزامية بدقة في قسم "العنوان"، ويشمل ذلك:

- الشكل القانوني للمؤسسة (**Legal Form**): مثل "شركة ذات مسؤولية محدودة" (**SARL**)، بما يتوافق مع وضعها القانوني المسجل.
- الاسم الرسمي للمؤسسة: وهو في هذه الحالة "سارل روبرت" (**SARL ROBERT**).
- نشاط المؤسسة (**Business Activity**): يتم تحديده وفق التصنيف المعتمد (مثل: نشاط تجاري، صناعي، خدماتي...) لضمان الدقة في التصنيف الضريبي والإحصائي.
- العنوان الكامل للمؤسسة: بما يشمل الشارع، المدينة، الرمز البريدي، والبلدية، لضمان إمكانية التواصل الرسمي والميداني.
- كما يُجرى إدخال رقم السجل التجاري (**RCCM**) أو ما يعادله حسب النظام الوطني، وهو وثيقة أساسية تثبت وجود المؤسسة قانونيًا.
- يتم إدخال الرقم الجبائي (**NIF - Numéro d'Identification Fiscale**)، باعتباره المَعْرِف الضريبي الفريد للمكلف، وهو العنصر المحوري في إنشاء سجل **Business Partner (BP)** في نظام **SAP**، إذ يُستخدم كمرجعية ضريبية مركزية لربط جميع العمليات والمعاملات الجبائية المتعلقة بالمؤسسة.

الصورة رقم 2-2 : توضيح البيانات المتعلقة بالتسجيل الموظف في نظام **SAP**

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

بعد إتمام كافة المراحل السابقة بدقة من قبل الموظف الضريبي المُكَلَّف بإعداد ملف المكلف بالضريبة، يتم في المرحلة الختامية إنشاء رقم حساب الشريك (**Business Partner Number - BP Number**)، وهو رقم فريد يتكون من عشرة أرقام، ويبدأ دائماً بالرقم "2"، تماشيًا مع الترميز المعتمد في نظام **SAP** للتمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (حيث يُخصص الرقم 1 للأشخاص الطبيعيين، والرقم 2 للأشخاص المعنويين)

يُعتبر هذا الرقم بمثابة **المعرف الضريبي التشغيلي** داخل النظام، ويُسلّم رسميًا للمكلف بالضريبة ليستخدمه كمرجعية أساسية في جميع تعاملاته وتصريحاته الجبائية المستقبلية، سواء على مستوى الإيداع، المتابعة، أو التواصل مع الإدارة الضريبية.

ويُربط هذا الحساب الضريبي الموحد بكافة **الالتزامات الجبائية** التي يخضع لها المكلف، وهي على الخصوص:

- **الرسم على النشاط المهني (TAP)** — والمُلغى اعتبارًا من سنة 2024، لكن يبقى مُدرجًا في النظام لأغراض الأرشفة والتسويات السابقة إن وُجدت.
- **الرسم على القيمة المضافة (TVA)** — ويُعدّ من الضرائب غير المباشرة الأساسية التي تخضع لها العمليات التجارية والخدمات.
- **رسم على أرباح الشركات (IBS)** — الضريبة المباشرة المفروضة على الأرباح الصافية للشركات والمؤسسات الخاضعة للضريبة.
- **الضريبة على الدخل الإجمالي (CM)** — وتُطبّق على الدخل الإجمالي للمؤسسات الخاضعة لهذا النظام الضريبي البديل.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

. **ضريبة على مرتبات الأجور (S-IRG)** — وتقتطع من أجور العمال والموظفين وتودع من طرف صاحب العمل نيابة عنهم.

. **حقوق الطابع (DT)** — وتقرض على الوثائق الرسمية والعقود والمعاملات الإدارية، وتُعدّ من الرسوم الإدارية ذات الطابع الجبائي.

وبذلك يُصبح رقم حساب الشريك (BP) هو **العمود الفقري للعلاقة الجبائية** بين المكلف والإدارة، حيث يُمكن من تتبع جميع الالتزامات، التصريحات، الدفعات، والمراجعات الضريبية في إطار موحد ومتكامل ضمن النظام المعلوماتي المركزي، مما يعزز الشفافية، الدقة، والكفاءة في إدارة الملفات الضريبية.

الفرع الثالث : التصريح الجبائي في مركز الضرائب

بعد حصول المكلف بالضريبة على الرمز التعريفي وكلمة المرور، يُصبح بإمكانه الدخول إلى منصة "جبائتك" عبر الإنترنت، والولوج إلى فضائه الشخصي المخصص، والذي يُعدّ واجهة تفاعلية موحدة تتيح له إنجاز جميع التصريحات الجبائية المستحقة بطريقة إلكترونية، وفق إجراءات مبسطة ومهيكلية.

في هذا الفضاء، يجد المكلف نموذج التصريح الجبائي الإلكتروني، مُهيأ مسبقاً بمجموعة من الخانات والمعلومات المرجعية التي يجب عليه تعبئتها بدقة، مع التركيز خصوصاً على البيانات المتعلقة بالالتزامات الشهرية، ومنها:

- الضريبة على الدخل الإجمالي (CM) — خاصة فيما يتعلق بفئة الأجور؛
- الرسم على القيمة المضافة (TVA) — بناءً على رقم الأعمال المحقق خلال الفترة الضريبية؛
- الرسم على النشاط المهني (TAP) — رغم إلغائه ابتداءً من سنة 2024، إلا أنه قد يبقى ظاهراً في النظام لأغراض المصالحات أو التصريحات الاستدراكية.

بمجرد إدخال رقم الأعمال أو البيانات الأساسية (*les bases des données*)، يتدخل نظام SAP آلياً لإجراء الحسابات الضريبية وفق القوانين والنسب المعمول بها، ويُظهر للمكلف في نهاية العملية المبلغ الإجمالي المستحق، مع تفصيل كل ضريبة على حدة، مما يعزز الشفافية ويقلل من هامش الخطأ البشري.

وبمجرد إرسال التصريح الإلكتروني عبر منصة "جبائتك"، تنتقل المعطيات المصرح بها تلقائياً وبشكل فوري إلى مصلحة مركز الضرائب، وذلك بفضل التكامل المعلوماتي بين المنصة الإلكترونية ونظام SAP المركزي، فـ "جبائتك" ليست مجرد واجهة أمامية للمكلفين، بل هي جزء عضوي من البنية التحتية لنظام المعلومات الضريبي الوطني، وتشارك مع SAP في قاعدة بيانات موحدة.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

على مستوى مركز الضرائب، يتيح واجهة الويب الخاصة بنظام SAP — والمخصصة لأعوان القباضة — للمسؤولين الجبائيين الولوج الآمن باستخدام اسم مستخدم وكلمة مرور مهنية، حيث يمكنهم:

- الاطلاع على جميع التصريحات المودعة إلكترونياً من قبل المكلفين التابعين لمركزهم؛
 - تتبع وضعيات التسديد والالتزامات المستحقة؛
 - رصد التأخرات أو المخالفات، واتخاذ الإجراءات المناسبة؛
 - إدخال بيانات المكلفين الذين لا يزالون يعتمدون على التصريح اليدوي، لضمان شمولية النظام ودمج جميع الفئات ضمن قاعدة البيانات المركزية.
- وبذلك، يُحقق النظام تكاملاً كاملاً بين المكلف والقباضة والإدارة المركزية، مما يُسهم في:
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي؛
 - تقليص المهل الزمنية بين التصريح والمعالجة؛
 - تعزيز الرقابة والشفافية؛
 - تحديث قاعدة البيانات الجبائية بشكل ديناميكي ودقيق.

الصورة رقم 2-3: نموذج طلب التسجيل الضريبي في نظام SAP



The image shows a screenshot of the SAP login interface. At the top, there is a SAP logo. Below it, the text 'Utilisateur' is followed by a text input field. Below that, the text 'Mot de passe' is followed by a text input field. Below the password field, there is a button labeled 'Ouverture de session'. At the bottom, there is a button labeled 'Mot de passe oublié'.

الصورة رقم 2-4: نموذج التصريح الجبائي – النموذج الإلكتروني 50G

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

ISG - Traitements et Salaires

CODE	Catégorie de revenus	REVENUS IMPOSABLES	Taux	MONTANTS À PAYER (DA)
E2L20	Traitements et salaires versés par des employeurs		SAISON	
E2L30	Personnel résident		SAISON	
E2L40	Personnel non résident		SAISON	
E2L50	Autres de rendement, état-protection ou autres, sans que le revenu n'ait été déclaré d'impôt sur le revenu par les employeurs		10%	
E2L60	Autres versements à des personnes étrangères, 20% de la somme des versements de retraite, 20% de la somme des versements de retraite, 20% de la somme des versements de retraite		10%	
TOTAL				

TAP - Taxe sur l'activité professionnelle

CODE	Catégorie de revenus	GLOBAL	IMPOSABLE	Taux	MONTANTS À PAYER (DA)
1) OPÉRATIONS IMPOSABLES					
C1A10	Opérations de production de biens sans réduction			1%	
C1A20	Opérations bénéficiant d'une réduction de 22%			2%	
C1A30	Opérations bénéficiant d'une réduction de 30%			2%	
C1A40	Opérations bénéficiant d'une réduction de 50%			2%	
C1A50	Opérations bénéficiant d'une réduction de 75%			2%	
C1A60	Opérations sans réduction			2%	
C1A70	Activité de transport par camions des hydrocarbures			2%	
CODE	Catégorie de revenus	GLOBAL	EXONÉRÉ	Taux	MONTANTS À PAYER (DA)
2) OPÉRATIONS EXONÉRÉES					
C2A10	Autres				
C2A20	Autres				
C2A30	Autres				
C2A40	Autres				
C2A50	Autres				
C2A60	Opérations intragroupe				
C2A70	Autres				
TOTAL					

TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES

A / Chiffres d'affaires imposables

CODE	Catégorie de revenus	REVENUS IMPOSABLES	Taux	MONTANTS À PAYER
1) Opérations assujetties à la TVA				
E3B1	Biens, produits et denrées vendus par l'article 23 du C. TCA			0.00
E3B2	Fourniture de services vendus par l'article 23 du C. TCA			0.00
E3B3	Opérations immobilières vendues par l'article 23 du C. TCA			0.00
E3B4	Autres imposables			0.00
E3B5	Commissionnaires et courtiers			0.00
E3B6	Fourniture d'énergie			0.00
E3B7	Autres			0.00
Somme Total		0.00		0.00

تُعدّ عملية إنجاز استمارة التصريح الجبائي 50G إجراءً محوريًا في دورة الالتزام الضريبي للشركات، وتتطلب منهجية دقيقة ومتكاملة تبدأ من تنظيم الوثائق المالية وتصنيفها حسب طبيعتها (مشتريات، مبيعات، عمليات بنكية ونقدية)، مرورًا بتسجيلها في النظام المحاسبي (كبرنامج PC Compta) وفق التسلسل الزمني، وصولاً إلى استخراج المؤشرات الضريبية الأساسية مثل رقم الأعمال — سواء وفق معيار الفوترة أو المقبوضات — وحساب الضريبة على القيمة المضافة المستحقة أو القابلة للاسترداد، وضريبة الدخل الإجمالي على الأجور، وحقوق الطابع وغيرها من الرسوم القانونية.

كما تتضمن العملية مراحل رقابية ضرورية كالتقارب البنكي وتدقيق العمليات النقدية، لضمان تطابق السجلات المحاسبية مع الواقع المالي للشركة، وفي ختام هذه المراحل، يتم تجميع البيانات في استمارة 50G الإلكترونية وتقديمها للإدارة الضريبية في الآجال القانونية، بدوره يساهم في تعزيز الشفافية، وضمان الامتثال الضريبي، والحد من المخاطر المالية والقانونية.

المطلب الثاني: دراسة حالة المكلف الضريبي من صنف الشخص الطبيعي

الفرع الأول: إعداد ملف المكلف بالضريبة (الشخص الطبيعي)

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

في إطار إجراءات التسجيل الضريبي للأشخاص الطبيعيين، يُطلب من المكلف تقديم مجموعة من الوثائق الرسمية الأساسية تُمكن الإدارة الضريبية من التحقق من هويته، نشاطه الاقتصادي، ومقر إقامته، وذلك لفتح ملفه الجبائي وتسجيله في السجل الوطني للمكلفين، وتتمثل هذه الوثائق في:

- الرقم التعريفي الجبائي (NIF) — وهو المُعرّف الضريبي الفريد الذي يُستخدم كمرجعية في جميع التعاملات مع الإدارة الضريبية؛
- السجل التجاري — لإثبات النشاط المهني أو التجاري الذي يمارسه المكلف؛
- عقد الإيجار أو عقد الملكية — لإثبات عنوان النشاط أو المقر المهني؛
- شهادة الوجود — مُسلمة من الجماعة المحلية أو الإدارة المختصة، وتؤكد ممارسة النشاط فعليًا في الموقع المذكور؛
- شهادة الميلاد — لإثبات الهوية المدنية؛
- بطاقة التعريف البيومترية — كوثيقة رسمية للتحقق من الهوية؛
- شهادة الإقامة — لتحديد الاختصاص المحلي للإدارة الضريبية المختصة؛
- شهادة رقم المادة (IRG DOMICILE) — مُسلمة من مفتشية الضرائب المختصة مكانياً، وتحدد المادة الضريبية التي يخضع لها المكلف في إطار الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور.

- النافذة الإلكترونية لطلب الرقم التعريفي الجبائي: did-requetes@mf.gov.dz

وللاستفادة من الخدمة، يتعين على المكلف:

- الولوج إلى البوابة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب عبر الرابط المذكور أعلاه؛
- الانتقال إلى نافذة الحوار الظاهرة أمامه، واختيار خيار "اتصال الترقيم"؛
- النقر على خيار "الترقيم الجبائي"، ليتم توجيهه إلى واجهة بعنوان: "الترقيم الجبائي على الخط"؛

اختيار الحالة المناسبة له من بين الحالتين المتاحتين:

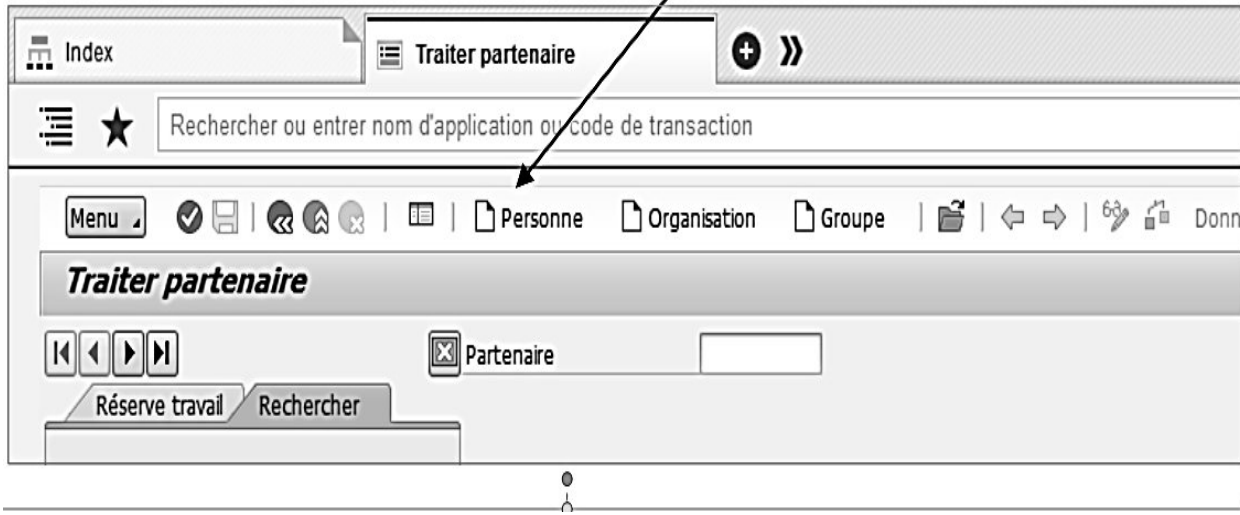
- الشخص الطبيعي
- الشخص المعنوي

الفرع الثاني: إنشاء حساب (Business Partner (BP للشخص الطبيعي

في إطار إدماج المكلفين ضمن النظام المركزي لإدارة العلاقات الضريبية، يُجري الموظف المُخَوَّل — عادةً من مصلحة التسجيل أو القبضة — عملية إنشاء حساب الشريك الضريبي (Business Partner - BP) الخاص بالشخص الطبيعي في نظام SAP، وهو النظام المعلوماتي المركزي المعتمد لإدارة الملفات الجبائية.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

الصورة رقم 5-2 : عملية إنشاء حساب الشريك الضريبي (Business Partner - BP)



بعد اختيار خيار "شخص" (*Person*) في الواجهة الأولى من نظام *SAP*، ينتقل الموظف الضريبي إلى الواجهة الثانية، حيث يقوم بإدخال المعلومات الشخصية الأساسية للمكلف بدقة ووضوح، وتشمل:

- الاسم العائلي والاسم الشخصي (*Nom et Prénom*)؛
- العنوان الكامل للإقامة، مع التأكد من مطابقته للوثائق الرسمية المقدمة (كشهادة الإقامة أو بطاقة التعريف)؛
- معلومات الاتصال إن وجدت (رقم الهاتف، البريد الإلكتروني)؛
- ثم ينتقل الموظف إلى إدخال البيانات المهنية والضريبية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للمكلف، ومنها:
- رقم السجل التجاري — لإثبات شرعية النشاط المهني أو التجاري؛
- الرقم التعريفي الجبائي (*NIF*) — باعتباره المُعرّف الضريبي الرسمي والأساسي الذي يربط المكلف بالنظام الضريبي الوطني.
- وبعد التحقق من صحة ودقة جميع المعطيات المدخلة، يقوم النظام تلقائياً — أو بناءً على تأكيد الموظف — بإنشاء حساب شريك ضريبي (*Business Partner - BP*) خاص بالمكلف، يتمثل في رقم فريد مكون من عشرة أرقام، يبدأ دائماً بالرقم "1"، دلالةً على تصنيف صاحبه كشخص طبيعي ضمن هيكلية نظام *SAP* (حيث يُخصص الرقم "2" للأشخاص المعنويين).
- يُعدّ هذا الرقم — المُشار إليه رسمياً بـ "رقم حساب الشريك الضريبي" (*Numéro de Compte Business Partner*) — المفتاح الرقمي الموحد الذي يُمكن المكلف من:

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

- الولوج إلى منصته الضريبية الإلكترونية عبر الموقع الرسمي "جبايتك"؛
- تقديم تصريحاته الجبائية (كضريبة الدخل، TVA، حقوق الطابع...)
- تتبع وضعيته الضريبية، ومراجعة المستحقات، والإيصالات، والمراسلات الرسمية؛
- إجراء عمليات الدفع الإلكتروني، والاستفادة من الخدمات الرقمية المقدمة من قبل الإدارة الضريبية.

الفرع الثالث: التصريح الجبائي الإلكتروني — الولوج إلى الفضاء المخصص

بعد إنشاء حساب الشريك الضريبي (BP) وتفعيله، يُصبح بإمكان المكلف — سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً — الولوج إلى فضاءه الضريبي الإلكتروني المخصص عبر البوابة الرسمية للإدارة الضريبية، والمتمثلة في منصة "جبايتك" (Jibayatic)، وذلك من خلال العنوان الإلكتروني الرسمي: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

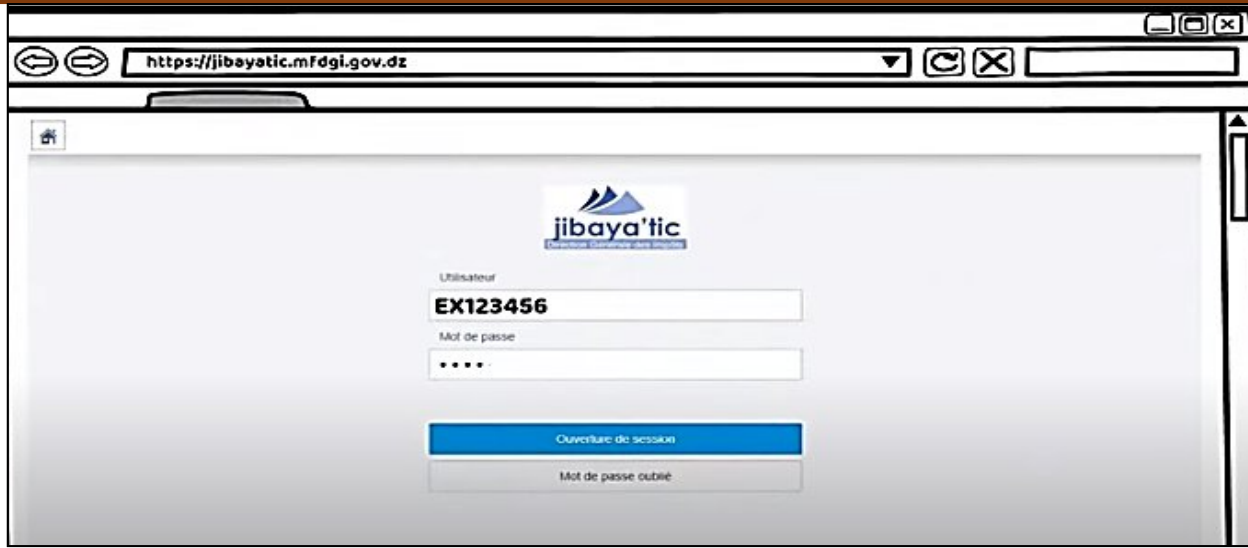
وللدخول إلى هذا الفضاء، يتعين على المكلف استخدام بيانات الدخول الشخصية الممنوحة له رسمياً، وهي:

- رمز المستخدم (Identifiant) — عادةً ما يكون الرقم التعريفي الجبائي (NIF) أو رقم حساب الشريك (BP Number)؛
- كلمة المرور (Mot de passe) — التي تم إرسالها إليه عبر البريد الإلكتروني أو عبر رسالة نصية قصيرة (SMS)، أو التي قام هو نفسه بتحديدتها أثناء التفعيل الأولي.

يُعدّ هذا الفضاء الإلكتروني واجهة تفاعلية موحدة تتيح للمكلف إنجاز جميع التصريحات الجبائية المستحقة (كضريبة الدخل، الرسم على القيمة المضافة، حقوق الطابع...)، ومتابعة وضعيته الضريبية، وتحميل الوثائق، ودفع المستحقات إلكترونياً، وذلك في إطار بيئة رقمية آمنة وموثوقة

الصورة رقم 2-6: الفضاء الضريبي الإلكتروني منصة "جبايتك".

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

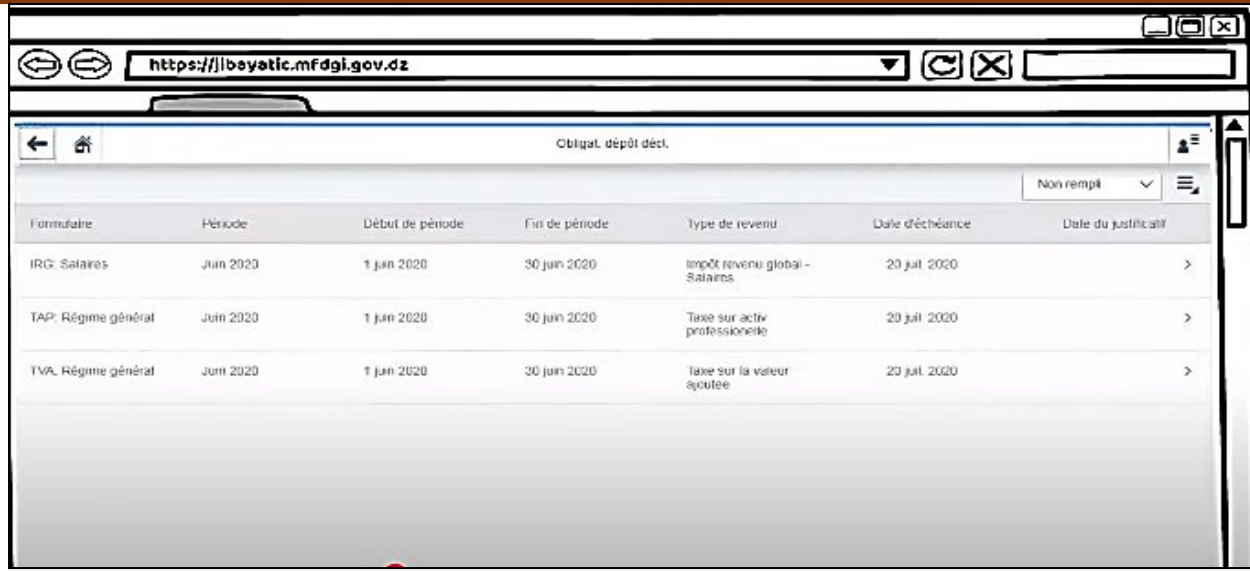


بعد إدخال بيانات الاعتماد (رمز المستخدم وكلمة المرور) والولوج بنجاح إلى فضائه الشخصي على منصة "جبايتك"، يُتاح للمكلف بالضريبة مجموعة من الخدمات الرقمية المتكاملة، تُمكنه من إدارة التزاماته الجبائية بكفاءة وشفافية، وتتمثل هذه الخدمات في:

- إدخال تصريح جديد: إمكانية تعبئة وتقديم تصريحات ضريبية جديدة وفق النماذج الإلكترونية المهيكلّة، مع دعم آلي لحساب الالتزامات المستحقة.
- مراجعة التصريحات المودعة سابقاً: الاطلاع على سجل التصريحات السابقة، مع تفاصيل كل تصريح (تاريخ الإيداع، المبلغ، الحالة القانونية).
- تصحيح التصريحات المعلقة أو القابلة للتعديل: إجراء التعديلات اللازمة على التصريحات التي لم تُغلق بعد من قبل الإدارة، ضمن الآجال القانونية المسموحة.
- تتبع حالة المدفوعات: مراقبة سجل الدفعات الضريبية، والتحقق من تنفيذ التسديدات، ومطابقتها مع الإيصالات البنكية أو الإلكترونية.
- كما يُمكن للمكلف — من خلال النقر على الأيقونة "*Décl. Dépôt – Oblig*" (التصاريح والإيداع – الالتزامات) — التعرف بدقة على:
- فئات الضرائب والرسوم التي يخضع لها (مثل: *TVA, IRG, IBS, CM, DT*...);
- طبيعة الواجبات التصريحية المفروضة عليه، سواء كانت شهرية، دورية، أو سنوية؛
- التواريخ القانونية لإيداع كل ضريبة، مما يُساعده على الالتزام بالآجال وتفادي الغرامات الناتجة عن التأخير.

الصورة رقم 2-7 : يوضح الولوج بنجاح إلى فضاء المكلف على منصة "جبايتك"

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة



The screenshot shows a web browser window with the URL <https://ibayatic.mfdgi.gov.dz>. The page title is "Obligat. dépôt décl.". Below the title, there is a table with the following columns: Formulaire, Période, Début de période, Fin de période, Type de revenu, Date d'échéance, and Date du justificatif. The table lists three tax obligations for June 2020:

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
IRG: Salaires	Jun 2020	1 jun 2020	30 jun 2020	Impôt revenu global - Salaires	20 jul 2020	>
TAP: Régime général	Jun 2020	1 jun 2020	30 jun 2020	Taxe sur actif professionnelle	20 jul 2020	>
TVA: Régime général	Jun 2020	1 jun 2020	30 jun 2020	Taxe sur la valeur ajoutée	20 jul 2020	>

تُنفَّذ عملية التصريح الشهري عبر منصة "جبائتك" وفق إجراءات مبسّطة ومُهيكلة، تضمن سرعة الإنجاز مع الحفاظ على الدقة والامتثال القانوني، فبعد اختيار الضريبة أو الرسم المراد التصريح به من القائمة المتاحة، يُطلب من المكلف إدخال المبالغ المتعلقة بالأوعية الضريبية في الحقول المخصصة لها (مثل: رقم الأعمال، الأجور، المبالغ الخاضعة للرسم)

ويتولى النظام — بشكل آلي — حساب الالتزام الضريبي المستحق وفق القوانين والنسب المعمول بها، ثم يُتيح للمكلف التحقق من صحة العمليات الحسابية من خلال النقر على زر "المراقبة" (*Vérification*). وفي حال عدم وجود أخطاء أو تنبيهات، يُمكنه المضي قدماً في إرسال التصريح، ليتم تسجيله رسمياً في قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية. فور إرسال التصريح بنجاح، يُولّد النظام تلقائياً إشعار دفع (*Avis à Payer*) بصيغة *PDF*، يتضمن تفاصيل الضريبة المستحقة، المبلغ، تاريخ الاستحقاق، ورقم المرجع للدفع، ويعد هذا الإشعار وثيقة رسمية تُستخدم كأساس للتسديد لدى البنوك أو عبر وسائل الدفع الإلكتروني. في حالة وجود ضرائب أو رسوم إضافية للتصريح (مثل: حق الطابع-*DT*): يتعيّن على المكلف الانتقال إلى الأيقونة الثانية المعنونة بـ "*Formulaire*", حيث تظهر واجهة جديدة تسمح له باختيار:

- الضريبة أو الرسم المراد التصريح به (مثل: *TAP*، *DT*، إلخ)؛
 - الفترة الضريبية المعنية (شهرية، ربع سنوية، سنوية حسب طبيعة الضريبة).
- قبل الانتقال إلى تعبئة الخانات، يعرض النظام تنبيهاً قانونياً يُذكر المكلف بمسؤوليته الشخصية والقانونية تجاه دقة المعلومات المصرح بها، وضرورة التزامه بالآجال والقواعد المنصوص عليها.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

بعد قراءة التنبيه والموافقة عليه، تظهر صفحة التصريح الخاصة بالضريبة المختارة، حيث يُدخل المكلف المبالغ أو المعطيات المطلوبة، ويُعيد — كما في الخطوة السابقة — استخدام زر "المراقبة" للتحقق من صحة البيانات، ثم يؤكد الإرسال في حال كانت النتائج صحيحة.

الصورة رقم 2-8 : يوضح — حساب الالتزام الضريبي المستحق للمكلف على منصة جبايتك

المطلب الثالث : دراسة وثائق التحصيل الجبائي بمركز الضرائب غرداية (2021-2024)

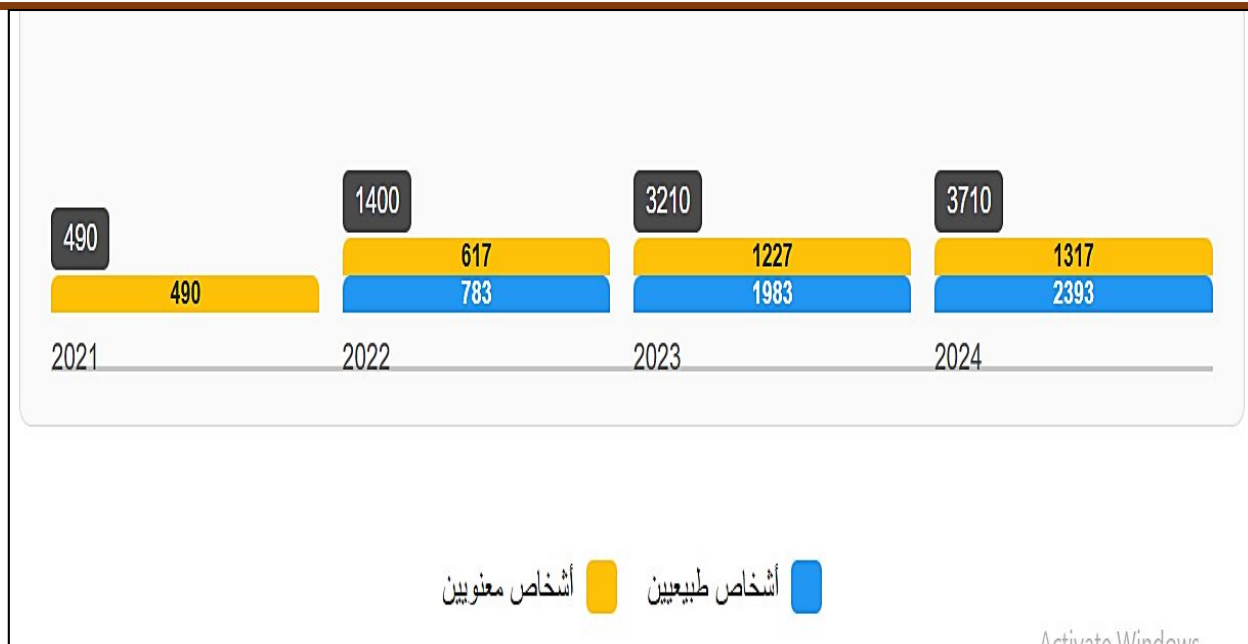
سوف نتطرق في هذا المطلب في دراسة تطور مركز الضرائب من حيث عدد الملفات وكذلك من حيث التحصيل للضريبي منذ نشأته الى غاية السنة: 2024-2025

الجدول رقم 1-2 يبين عدد ملفات مركز ضرائب ولاية غرداية

البيان - السنوات	2021		2022		2023		2024	
	490		1400		3210		3710	
	المجموع العام للملفات خلال السنوات							
عدد الملفات	الأشخاص الطبعيين	الأشخاص المعنويين	الأشخاص الطبعيين	الأشخاص المعنويين	الأشخاص الطبعيين	الأشخاص المعنويين	الأشخاص الطبعيين	الأشخاص المعنويين
	00	490	783	617	1983	1227	2393	1317

الشكل رقم 2-2 يبين عدد ملفات مركز ضرائب ولاية غرداية

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة



يوضح الجدول رقم 1-2 نمطًا متناميًا ومستمرًا في حجم الملفات المسجلة بمركز ضرائب ولاية غرداية، بدروه يعكس توسعًا في القاعدة الضريبية وتطورًا في النشاط الاقتصادي المحلي خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، ويكشف التحليل النوعي ديناميكية إدارية فعالة، حيث لم يقتصر دور المركز على المراقبة فقط، بل امتد ليشمل استراتيجية واضحة لتوسيع قاعدة المكلفين بالضريبة.

يتجلى من البيانات أن هناك نموًا تصاعديًا كبيرًا في إجمالي عدد الملفات، حيث ارتفع العدد من 490 ملفًا في عام 2021 إلى 3710 ملفًا في عام 2024، الذي يمثل نموًا بأكثر من سبعة أضعاف خلال أربع سنوات فقط، يُعد مؤشرًا قويًا على فعالية الإجراءات الإدارية لمركز الضرائب في ضم مكلفين جدد إلى المنظومة الجبائية، ويمكن أن يُفسر هذا التوسع بزيادة الوعي الضريبي، أو بجهود حكومية مكثفة لتشجيع التسجيل الرسمي للأنشطة الاقتصادية وتضييق الخناق على القطاع غير الرسمي.

يُظهر التحليل التفصيلي للملفات أن النمو الأكبر كان مدفوعًا بشكل رئيسي بزيادة عدد ملفات الأشخاص الطبيعيين. ففي حين بدأ العدد عند صفر في عام 2021، قفز إلى 783 في 2022، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 2393 في 2024، وعليه يعبر هذا التوسع الهائل في تسجيل الأفراد والشركات الصغيرة لنجاح استراتيجية المركز الضرائب في استهداف القطاعات خارج إطار الضريبة الرسمية سابقًا، أما بالنسبة لملفات الأشخاص المعنويين، فقد شهدت أيضًا زيادة ملحوظة، لكن بوتيرة أكثر استقرارًا، بدوره عكس استمرارية تسجيل الشركات الكبرى والمتوسطة.

الجدول رقم 2-2 يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2021

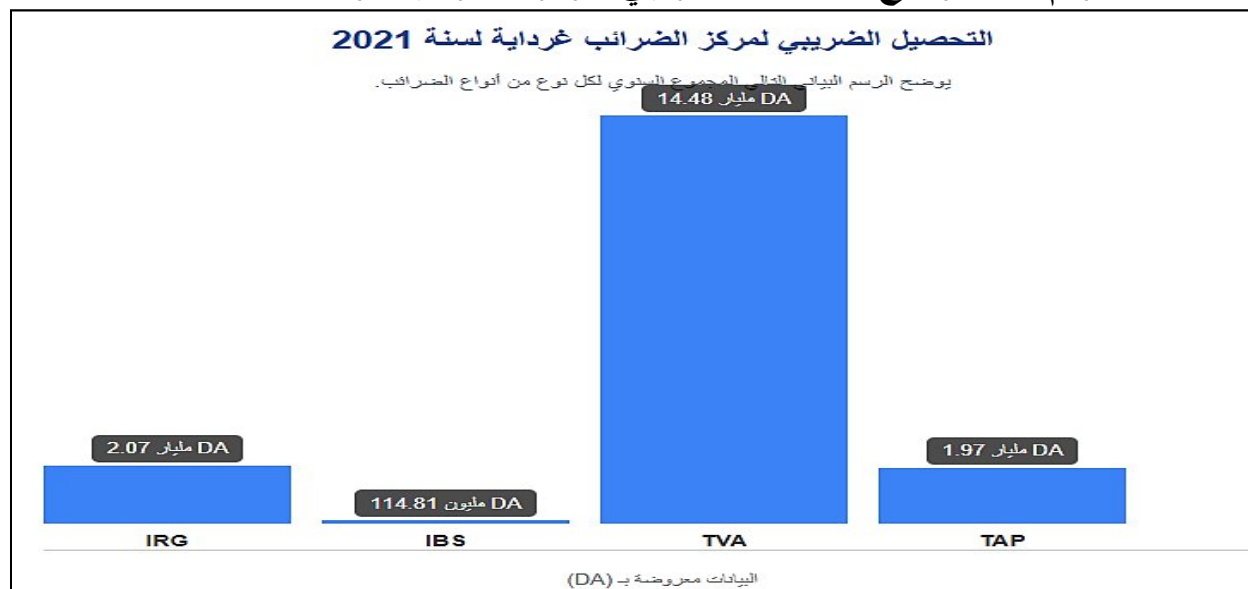
المجموع	4T	3T	2T	1T	Tranche d'imposit
---------	----	----	----	----	-------------------

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

2021 ion					
IRG	DA 5892136	DA 7931238	DA 1221986300	DA 831572700	2,067,382,374
IBS	DA34143276	DA46470740	DA32943600	DA1252340.00	114,809,956
TVA	DA32747163	DA5038771900	DA2319192800	DA7093576100	14,484,287,963
TAP	DA964497700	DA9917965	DA997691600	DA150.00	1,972,107,415

المصدر : من وثائق مركز الضرائب غرداية

الشكل رقم 2-3: يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2021



يوضح الجدول رقم 2-2 الأداء المالي لمركز الضرائب في ولاية غرداية خلال سنة 2021، من خلال تحليل التحصيل الضريبي حسب كل نوع من الضرائب وعلى مدار الفترات الفصلية (1T, 2T, 3T, 4T). يبرز هذا التحليل وجود تفاوت كبير في المساهمة بين أنواع الضرائب المختلفة، و التقلبات الملحوظة في التحصيل خلال فصول السنة.

من الناحية الإجمالية، تُظهر البيانات أن الضريبة على القيمة المضافة (TVA) كانت المصدر الرئيسي للتحصيل الضريبي، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ما يقارب 14.48 مليار دينار جزائري، في حين جاءت الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على النشاط المهني (TAP) في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، بإجمالي تحصيل بلغ حوالي 2.06 مليار دينار و 1.97 مليار دينار على التوالي، أما الضريبة على أرباح الشركات (IBS) فكانت الأقل مساهمة، حيث لم يتجاوز تحصيلها الإجمالي 114 مليون دينار.

وعليه يكشف التحليل عن تذبذب في التحصيل الضريبي عبر فصول السنة، فعلى سبيل المثال، شهدت كل من ضريبة TVA و IRG قفزة نوعية في التحصيل خلال الفترتين الثالثة والرابعة (3T) و (4T) مقارنة بالفترتين الأولى والثانية (1T) و (2T). ويعزى إلى عدة عوامل محتملة:

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

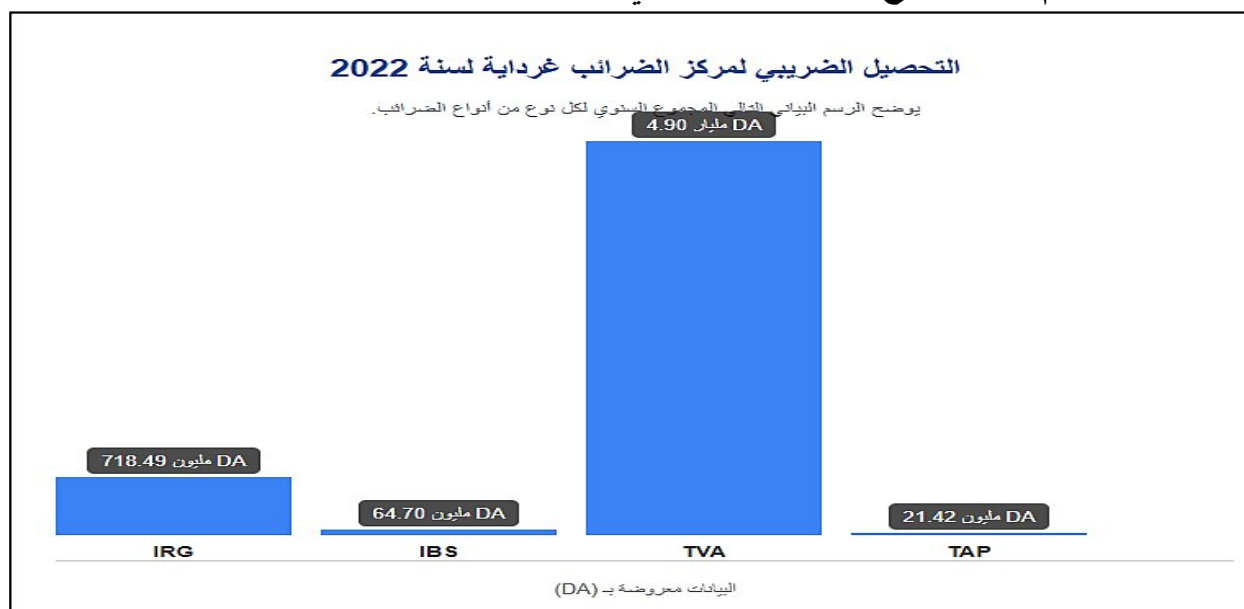
- عوامل موسمية: حيث إرتبطت هذه الزيادة بنشاط اقتصادي مكثف في النصف الثاني من العام، مثل مواسم الحصاد، أو الحركة التجارية المرتبطة بالعطلات والمناسبات.
- إجراءات إدارية: حيث كان الارتفاع ناتجًا عن حملات تحصيل مكثفة و تسويات ضريبية تتم في نهاية السنة المالية.
- تأخر في الإقرارات: بعض الشركات قدمت إقراراتها الضريبية المتأخرة خلال هذه الفترات.

الجدول رقم 2-3 يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2022

Tranche 2022d'imposition	1T	2T	3T	4T	المجموع
IRG	DA 672191200	DA 6641864.25	DA 9608524.00	30052454.00 DA	718,494,042.25
IBS	DA26752747.00	DA36290513.00	DA700042.61	DA958530.00	64,701,832.61
TVA	DA4446733900	DA37580077.00	DA354706004.00	DA60180037.00	4,899,200,018.00
TAP	DA4058034.00	DA7105800.00	DA10260467.00	DA684.00	21,424,985.00

المصدر : من وثائق مركز الضرائب غرداية

الشكل رقم 2-4 يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2022



يوضح الجدول رقم 2-3 عن هيكل وإيرادات التحصيل الضريبي لمركز ضرائب غرداية خلال سنة 2022، يظهر التحليل الإجمالي أن الضريبة على القيمة المضافة (TVA) لا تزال تمثل المصدر الأكبر للإيرادات الضريبية، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ما يقارب 4.89 مليار دينار

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

جزائري ، في حين يُلاحظ انخفاض كبير في إيراداتها مقارنة بعام 2021، حيث انخفض المجموع بأكثر من 9.5 مليار دينار.

في حين تظهر البيانات تبايناً ملحوظاً في مساهمة الأنواع الأخرى من الضرائب، وتُعد الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ثاني أكبر مصدر للإيرادات، بإجمالي تحصيل بلغ حوالي 718.49 مليون دينار جزائري، و يُلاحظ في حالة هذه الضريبة أن الجزء الأكبر من التحصيل (أكثر من 672 مليون دينار) تم في الفترة الأولى (1T)، بينما كانت مساهمة الفصول الأخرى ضئيلة نسبياً، أما الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الضريبة على النشاط المهني (TAP) فقد حققتا أقل قدر من التحصيل، حيث بلغت مجموع إيراداتهما حوالي 64.7 مليون دينار و 21.4 مليون دينار على التوالي.

وعليه يوضح التحليل أن التحصيل الجبائي لم يكن متوازناً على مدار السنة، ففي حين كانت الفترة الأولى (1T) حاسمة لتحصيل ضريبة IRG و TV، شهدت الفصول التالية انخفاضاً حاداً، بسبب إرتباطه بدورة الإقرارات الضريبية، حيث تم تقديم وتسديد المبالغ الكبرى في فترات محددة، في حين يُلاحظ أن إجمالي تحصيل ضريبتَي IBS و TAP للفترتين الثالثة (3T) والرابعة (4T) كان منخفضاً بشكل كبير، بدوره دل على وجود مشاكل في الإبلاغ وعدم التسديد الضريبي في نهاية العام.

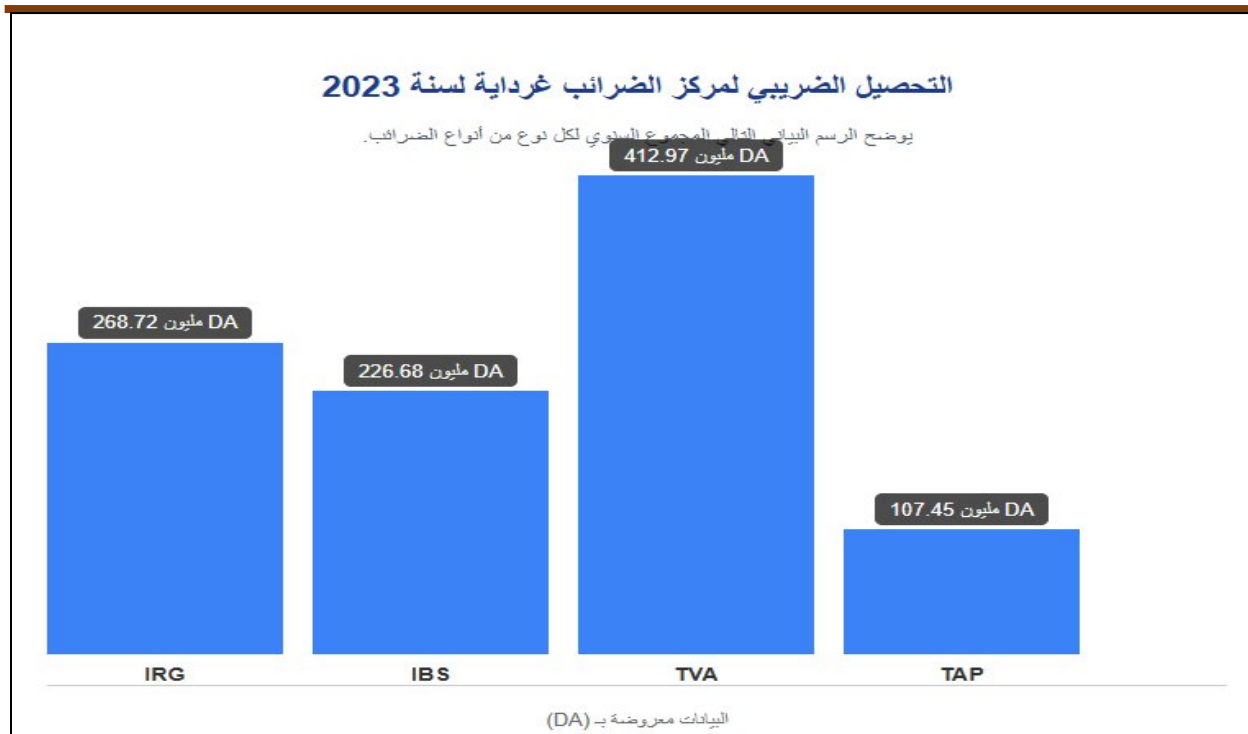
الجدول رقم 4-2 يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2023

Tranche d'imposition 2023	1T	2T	3T	4T	المجموع
IRG	DA46583359	DA121878597.00	DA25285824	DA74968038	268,715,818.00
IBS	DA85853647	DA137187494.00	DA169019	DA3470063	226,680,223.00
TVA	DA87404283	DA87473488.00	DA76049259	DA162047095	412,974,125.00
TAP	DA16966492	DA24304739.00	DA18916724	DA47266954	107,454,909.00

المصدر : من وثائق مركز الضرائب غرداية

الشكل رقم: 5-2 يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2023

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة



يوضح الجدول رقم 2-4 عن أداء التحصيل الضريبي لمركز ضرائب ولاية غرداية خلال سنة 2023، مع تفصيل البيانات حسب الفصول الأربعة (T1، T2، T3، T4) لكل نوع من الضرائب، ويظهر التحليل الإجمالي للبيانات أن الضريبة على القيمة المضافة (TVA) كانت المصدر الأكبر للإيرادات الضريبية بمجموع 412,974,125 دينار جزائري. على الرغم من ذلك، شكل هذا المجموع انخفاضا حادا مقارنة بسنة 2022.

وأشار الجدول تبائنا ملحوظا في مساهمة الأنواع المختلفة من الضرائب في الإيرادات الإجمالية، بعد ضريبة TVA، تأتي الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بإجمالي 268,715,818 دينار، ثم الضريبة على أرباح الشركات (IBS) بمجموع 226,680,223 دينار، وأخيرا الضريبة على النشاط المهني (TAP) بإجمالي 107,454,909 دينار، ومن اللافت للنظر أن ضريبة IBS شهدت زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة.

وعليه نستخلص من التحليل الفصلي، ان حالة ضريبة IRG، كانت الفترة الثانية (2T) هي الأكثر إنتاجية بتحصيل تجاوز 121 مليون دينار، بينما شهدت ضريبة TVA ذروة التحصيل في الفترة الرابعة (4T)، أما بالنسبة لضريبة TAP، فقد شهدت ارتفاعا تدريجيا ليصل ذروته أيضا في الفترة الرابعة، وعليه يعزى التذبذب في الأداء بارتباطه بالدورة الموسمية للنشاط الاقتصادي في الولاية وبالالتزامات الزمنية المحددة للإقرارات والدفعات الضريبية، في حين أثار الانخفاض الحاد في تحصيل ضريبة IBS خلال الفترتين الثالثة والرابعة، ويعود لتسويات ضريبية كبرى تمت في النصف الأول من العام والتحديات في عمليات التحصيل نفسها.

الجدول رقم 2-5 يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2024

المجموع	4T	3T	2T	1T	Tranche
---------	----	----	----	----	---------

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

2024d'imposition					
IRG	DA5004685200	DA36410745500	DA32693285	DA60506846	41,508,630,831
IBS	DA79469061	DA317327493.00	DA1500017	DA2901340	401,197,911.00
TVA	DA158695249	DA159667522.00	DA144238872	DA115743198	578,344,841.00
TAP	DA10997299	DA5020827.00	DA4318549	DA5885091	26,221,766.00

المصدر : من وثائق مركز الضرائب – غرداية

الشكل رقم : 6-2 يوضح التحصيل الضريبي لمركز الضرائب غرداية لسنة 2024



يوضح الجدول رقم 5-2 عن هيكل وإيرادات التحصيل الضريبي لمركز ضرائب غرداية خلال سنة 2024، مقدماً نظرة مفصلة حول أداء الأنواع الضريبية المختلفة عبر الفصول الأربعة، وأشار التحليل الإجمالي للبيانات أن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) كانت المصدر الرئيسي للإيرادات، حيث حققت قفزة هائلة لتصل إلى ما يزيد عن 41.5 مليار دينار في حين بلغت الضرائب الأخرى بمساهمات أقل بكثير، حيث بلغت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة (TVA) حوالي 578.3 مليون دينار جزائري، في حين حققت الضريبة على أرباح الشركات (IBS) حوالي 401.1 مليون دينار، وبلغت الضريبة على النشاط المهني (TAP) حوالي 26.2 مليون دينار، و يُلاحظ في حالة ضريبة IRG أن الغالبية العظمى من التحصيل، أي ما يزيد عن 36.4 مليار دينار، تمت في الفترة الثانية (2T). ويظهر تحصيل ضريبي IBS و TVA توزيعاً أكثر توازناً على الفصول مقارنة بضريبة IRG.

وعليه توضح بيانات عام 2024 تحولاً جذرياً في هيكل الإيرادات الضريبية لمركز الضرائب بغرداية، حيث انتقل الاعتماد الرئيسي من ضريبة TVA إلى ضريبة IRG. ، بدور يؤكد فعالية استراتيجية تحصيل ويعكس تغيرات هيكلية في الاقتصاد المحلي، ومع ذلك، فإن الأداء الضعيف لضريبة TAP عكس النشاط الاقتصادي المحلي.

الجدول رقم 6-2 يوضح التحصيل الضريبي العام لمركز الضرائب غرداية

السنة	1T	2T	3T	4T
-------	----	----	----	----

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

DA220,00 286 98	DA268 643 46	DA271 041 116	DA710 158 83	2021
DA239 133 111	DA775,00 444 57	DA046,00 955 88	DA291,00 242 84	2022
DA679 976 307	DA258 834 124	DA684 317 380	DA513 640 264	2023
DA312 640 197	DA769 472 188	DA361 658 856	DA484 960 306	2024

المصدر : من وثائق مركز الضرائب – غرداية

الشكل رقم : 7-2 يوضح المجموع السنوي للحصيلة الضريبية 2021-2024



يوضح الجدول رقم 6-2 رؤية شاملة لأداء التحصيل الضريبي العام لمركز ضرائب غرداية على مدار أربع سنوات، من 2021 إلى 2024، و يظهر التحليل الأولي وجود نمو مطرد وملحوظ في إجمالي الإيرادات الضريبية السنوية، فبينما كان إجمالي التحصيل في عام 2021 حوالي 344 مليون دينار، قفز الرقم ليصل إلى أكثر من 1.5 مليار دينار في عام 2024، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من أربعة أضعاف خلال هذه الفترة.

عند دراسة البيانات بشكل فصلي، يتضح أن الأداء لم يكن متوازنًا على مدار كل عام. ففي عامي 2021 و 2022، كان التحصيل الفصلي متقاربًا نسبيًا، حيث تراوح بين 46 و 116 مليون دينار، في حين شهدت سنة 2023 نقطة تحول واضحة، حيث حققت الفترة الثانية (2T) والفترة الرابعة (4T) قفزات كبيرة في التحصيل، بدوره عكس على الأرجح زيادة في النشاط الاقتصادي، وهذا التوجه تصاعد بشكل أكبر في عام 2024، حيث برزت الفترة الثانية (2T) كأعلى فترة تحصيل على الإطلاق، متجاوزة 856 مليون دينار جزائري.

المطلب الرابع :مناقشة نتائج التحصيل الجبائي بمركز الضرائب غرداية (2024-2021)

تشير البيانات الواردة من مركز الضرائب بولاية غرداية لتحولات جوهرية في هيكل وأداء التحصيل الضريبي خلال الفترة 2024-2021، حيث سجلنمو غير مسبوق في إجمالي الحصيلة الضريبية، من حوالي 344 مليون دينار جزائري في 2021 إلى ما يفوق 1.5 مليار دينار

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

جزائري في 2024 — أي بأكثر من أربعة أضعاف، و هذا النمو لا يعكس فقط توسعا كمياً في القاعدة الضريبية (من 490ملا إلى 3710ملا)، بل دل على تغيرات نوعية في السياسات الإدارية، والسلوك الضريبي للمكلفين، والديناميات الاقتصادية المحلية، غير أن هذا النمو لم يكن متجانساً، إذ شهدت بعض الضرائب تقلبات حادة، وسجلت فترات فصلية تفاوتاً كبيراً في الأداء منها ، ويمكن تفسير الارتفاع العام في التحصيل الضريبي بثلاثة عوامل رئيسية:

(1) التوسع الاستراتيجي في قاعدة المكلفين: فمنذ 2021، اعتمد مركز الضرائب سياسة استباقية لضم الأشخاص الطبيعيين حيث قفزوا من صفر إلى 2393ملا في 2024 بدوره عكس نجاح الحملات التحسيسية، وتشديد الرقابة على القطاع غير الرسمي و تبني إجراءات إدارية مبسطة لتشجيع التسجيل الضريبي.

(2) التحول في هيكل الإيرادات الضريبية: فبينما كانت ضريبة القيمة المضافة (TVA) المهيمنة في 2021 (14.48 مليار دينار جزائري)، تراجعت تدريجياً لتصبح ثانوية في 2024 (578 مليون دينار جزائري)، في حين صعدت ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) لتكون المحرك الرئيسي للإيرادات (41.5 مليار دينار في 2024) بدورها عكست تغيراً في النسيج الاقتصادي نحو أنشطة خدمية وفردية خضعت لـ IRG ونجاحاً في تحسين آليات التحصيل المباشر من الأجور والمهن الحرة.

(3) فعالية الحملات التحصيلية في الفترات الفصلية المحددة: فذروة التحصيل في 2T و 4T في السنوات الأخيرة — خصوصاً في 2023 و 2024 أكدت تزامنها مع مواعيد إلزامية للتسويات الضريبية، ومواسم اقتصادية (كالعطلات، و نهاية السنة المالية)، و مع حملات تحصيل استثنائية استهدفت المتأخرين في التسديد.

رغم النمو العام، شهدت بعض الضرائب — خصوصاً TVA و IBS و TAP تراجعاً حاداً في تحصيلها، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل:

(1) ضعف التصريح والامتثال الضريبي لدى الشركات: فانخفاض تحصيل IBS في 2022 و 2023، ورغم ارتفاعه النسبي في 2024، عكس تهرباً ضريبياً، وتأخير في تقديم الإقرارات، كما أن انخفاض TAP التي بدورها عكست النشاط المهني ، دل على ضعف التصريح من قبل الحرفيين والمهنيين و تراجع في النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

(2) التقلبات الموسمية والإجرائية: ففي 2022، سجلت TVA إنخفاضاً حاداً بعد 1T، بسبب تركّز التسديدات في بداية السنة، ثم تراجع الامتثال لاحقاً، وفي 2023، انخفضت TVA إلى أقل من نصف إيراداتها في 2022، بدورها عكست تراجعاً في حجم المبادلات التجارية، وتغييراً في آليات التحصيل.

(3) ضعف البنية التحتية للرقابة الضريبية: فالتباين الكبير بين الفصول خصوصاً في IRG سجلت 36.4 مليار دينار في 2T وحدها في 2024، طرح تساؤلات حول فعالية

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي حول التحصيل الجبائي والتحصيل الجبائي محل المؤسسة

التحصيل المستمر، ورجح أن المركز إعتد على "دفعات جماعية" و"تسويات نهاية دورة" دل آليات تتبع دورية، بدوره نشأت تقلبات في التدفقات النقدية للخرينة المحلية. وقد شكل النمو في التحصيل الضريبي بغرداية إنجاز إداريا لا يمكن إنكاره، لكنه حمل في طياته مخاطر عدم الاستدامة إذا ظل معتمدا على ذروات فصلية وعلى ضرائب محددة (ك **IRG**)، فالتقلبات الكبيرة صعبت التخطيط المالي المحلي، وأضعفت الثقة في استقرار النظام الضريبي، كما أن تراجع **TVA**، التي عتد مؤشرا حيا على النشاط الاقتصادي عكس بدوره تباطؤا في الاستهلاك وحركة التجارة.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل، تطرقنا إلى تحليل الإطار النظري الذي أطر واقع التحصيل الجبائي في مركز الضرائب بغرداية، من خلال ثلاث زوايا محورية: دراسة حالة الشخص المعنوي، ثم دراسة حالة الشخص الطبيعي، الذي صنف غالبا ضمن الاقتصاد غير الرسمي، وأخيرا، دراسة وثائق التحصيل الجبائي، التي جسدت فلسفة الإدارة الضريبية في تطبيق القانون — وهو ما جعل من تحليل الوثائق نظريا مفتاحا لفهم طبيعة العلاقة بين الإدارة والمكلف، ومدى احترام مبادئ المشروعية والشفافية، وعليه أصبح التحصيل الجبائي — كما ظهر نظريا — ليس مجرد إجراء تقني لجمع الأموال، بل هو عملية استراتيجية متكاملة تعكس فعالية النظام، ونضج الإدارة، وثقافة المجتمع.

خاتمة



إن التحصيل الجبائي في جوهره ليس مجرد إجراء تقني أنهى دورة الالتزام الضريبي، بل هو عملية سياسية-إدارية-اجتماعية مركبة، جسدت العلاقة التفاعلية بين الدولة والمكلف، وبين القانون والواقع، وبين السلطة والمواطن، وهو في سياق النظام الضريبي الحقيقي، إكتسب بعداً أعمق، إذ لا يُبنى فقط على الإكراه، بل على الثقة، والشفافية، والعدالة الضريبية.

وفي دراسة حالة مركز الضرائب بغرداية، يمكن قراءة التطور الذي شهده خلال الفترة 2021-2024، ليس فقط كقفزة في الأرقام، بل كتحول في المنهج والرؤية، فما حدث لم يكن مجرد "تحصيل أكثر"، بل كان بناءً تدريجيًا لمنظومة ضريبية محلية أكثر شمولاً، وأكثر فعالية، وأكثر ارتباطاً بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للولاية، فالإدارة لم تعد تنتظر المكلف ليأتي إليها، بل نزلت إلى الميدان — عبر حملات التسجيل، والتواصل، لضم فئات جديدة، خصوصاً من الأشخاص الطبيعيين، الذين شكّلوا القوة الدافعة لهذا التوسع.

وعليه التحول بدوره عكس نظرياً تطبيقاً عملياً لمبدأ "القاعدة الضريبية العريضة والعبء الخفيف"، حيث إن توسيع عدد المكلفين خفف العبء على الفرد، وعزز بدوره العدالة، وقلل من حوافز التهرب، وجسد فكرة أن فعالية النظام الضريبي لا يقاس فقط بمدى صرامة قوانينه، بل بمدى قدرته على التكيف مع خصوصيات المجتمع المحلي — وهو ما بدا واضحاً في مركز الضرائب بغرداية، التي تميزت بطابع اقتصادي قائم على التجارة الصغيرة والمهن الحرة، وليس على الشركات الكبرى.

وعليه يمكن القول أن دراسة مركز الضرائب بغرداية قدم نموذجاً مهماً يمكن تعميمه — ليس في أرقامه، بل في فلسفته: فالحصيلة الجبائية لا تُرفع فقط بالقوانين الصارمة، بل ببناء منظومة متكاملة تجمع بين الكفاءة الإدارية، والعدالة الضريبية، والتفاهم المجتمعي، وهو درس نظري كبير، جسده تجربة تطبيقية محلية، أثبتت أن الإصلاح الضريبي الحقيقي يبدأ من القاعدة، لا من القمة — من العلاقة اليومية بين الموظف والمكلف، لا من النصوص التي تكتب في العواصم.

✓ النتائج المتوصل إليها :

(1) نظرياً :

- التحصيل الجبائي لم يعد وظيفة تقنية بل وظيفة استراتيجية شكلت السياسة الضريبية وأعدت تعريف العلاقة بين الدولة والمكلف.
- توسيع القاعدة الضريبية عد ركيزة للعدالة الضريبية والاستقرار المالي، وليس فقط وسيلة لزيادة الإيرادات.
- فعالية النظام الضريبي إعتد على جودة العلاقة مع المكلف ، و الثقة أهم من الجزاء، والشفافية أهم من الصارمة.

- لا يمكن فصل نجاح التحصيل عن فهم السياق المحلي، فالسياسات الضريبية لا تتجح إذا كانت مصممة بعيداً عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- التحصيل الفعال يعتمد على توازن بين الأدوات الودية (التوعية، الدعم، التفاوض) والجبرية (الجزاء، الحجز، التنفيذ).
- الحصيلة الجبائية المستدامة لا تبنى بالأوامر، بل بالشراكة أي بتحويل الضريبة من "واجب مفروض" إلى "مسؤولية مشتركة".
- الإدارة الضريبية الحديثة تقاس بقدرتها على التغيير والابتكار، لا فقط بالتزامها بالنصوص.

(2) تطبيقاً :

- إدماج آلاف الأشخاص الطبيعيين لم يكن فقط لرفع الحصيلة، بل لإعادة إدراج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة القانونية، وبناء شرعية ضريبية محلية.
- مركز الضرائب بغيرداية تحول من "محصل" إلى "مُنظّم ومُحرّك" للنشاط الضريبي المحلي، عبر التخطيط الزمني واستهداف الفئات الاقتصادية الفاعلة.
- أظهر مركز الضرائب بغيرداية مرونة عالية في التكيف مع الطابع الموسمي والتجاري للاقتصاد المحلي، ووجّه آليات التحصيل وفقاً لدورات النشاط، بدوره عكس النظام الإداري ميدانياً.

(3) إختبار الفرضيات :

الفرضية

الرئيسية: تسهم آليات التحصيل الجبائية الفعالة في النظام الضريبي الحقيقي لرفع الحصيلة الجبائية بمركز لضرائب بغيرداية.

أوضحت نتائج أن الحصيلة الجبائية ارتفعت بشكل كبير (أكثر من 4 أضعاف)، وأن عدد المكلفين تضاعف (أكثر من 7 أضعاف)، بدوره دل على فعالية آليات التحصيل، كما أن القفزات في التحصيل (خصوصاً في 2024) أكدت وجود تخطيط إداري واستراتيجي ناجح، وهذا يؤكد صحة وتحقق الفرضية الرئيسية.

✓ الفرضيات الفرعية الأولى: يعد التحصيل الجبائي عملية مؤسسية منظمة قانونياً وإدارياً، يحدد مراحلها القوانين والإجراءات الضريبية.

أوضحت نتائج أنه يوجد إنتظام في التقارير الفصلية للسنوات 2021-2024، وتوزيعاً زمنياً للتحصيل يتوافق مع الدورات القانونية، كما أن التصنيف حسب أنواع الضرائب والملفات عكس تنظيم مؤسسياً دقيقاً، بدوره دل على أن العملية ليست عشوائية، بل محكمة بإجراءات وإطارات قانونية واضحة، وهذا يؤكد على صحة وتحقق الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضيات الفرعية الثانية: تؤثر الكفاءة في تطبيق الآليات (الودية والجبرية) تأثيراً مباشراً على مستوى التحصيل الفعلي للضرائب في مركز بغيرداية.

أوضحت نتائج أن القفزات في التحصيل (خصوصاً في 2023 و 2024) تزامنت مع توسع في القاعدة الضريبية وتنويع في أدوات التحصيل، كما أن التفاوت في أداء الضرائب (مثل IRG مقابل TAP) أكد أن كفاءة التطبيق تختلف حسب النوع والآلية، وأن التركيز على الفترات الفصلية المحددة (في سنة 2024) بدوره عكس تخطيطاً إدارياً ذكياً على وجود التحصيل الجبائي ورفعته في قيمة الحصيلة الجبائية بمركز الضرائب غرداية، وهذا يؤكد على صحة وتحقق الفرضية الفرعية الثانية.

🔴 **الفرضية الفرعية الثالثة : يؤدي تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف في رفع الحصيلة بمركز الضرائب غرداية.**

أكدت النتائج على وجود تحسين في العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف في رفع من الحصيلة الجبائية بمركز الضرائب غرداية ، ويعزى ذلك لارتفاع عدد المكلفين، زيادة في التحصيل، تحول في هيكل الإيرادات ، بدوره أكد على صحة وتحقق الفرضية الفرعية الثالثة.

(4) الاقتراحات والتوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقترح ما يلي:

- ✓ إطلاق حملات توعية ضريبية مستمرة، خصوصاً للمهن الصغيرة والأنشطة غير الرسمية.
- ✓ إنشاء وحدة للتواصل والدعم الضريبي داخل المركز لمساعدة المكلفين على فهم التزاماتهم.
- ✓ تعميم الدفع الإلكتروني، وإرسال الإشعارات عبر البريد الإلكتروني و الرسائل النصية.
- ✓ ربط النظام الجبائي مع السجلات التجارية والمهنية لتسهيل تتبع المكلفين الجدد.
- ✓ إعادة النظر في آليات تقدير الوعاء الضريبي لهذه الفئات لتكون أكثر عدالة وملاءمة.
- 🔴 تكوين مستمر للموظفين في مجال التفاوض الضريبي، واستخدام البيانات، والتحليل المالي.

(5) آفاق الدراسة المستقبلية

يمكن تطوير مجال الدراسة في اتجاهات متعددة، منها:

- دراسة مقارنة بين مراكز ضريبية مختلفة لفهم تأثير العوامل المحلية على الأداء الجبائي.
- تحليل أعمق للعلاقة بين التحصيل والتهرب الضريبي، باستخدام نماذج اقتصادية قياسية
- دراسة تأثير الرقمنة على فعالية التحصيل، خصوصاً بعد إطلاق المنصة الجبائية الجديدة في الجزائر.
- تقييم أثر الإصلاحات الضريبية الأخيرة (كتعديل قانون الإجراءات الضريبية أو نظام التحصيل) على أداء المركز.

أولا :النصوص القانونية:

- (1) القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مؤرخ في 24 محرم 1411هـ الموافق لـ 15 أوت 1990.
- (2) المذكرة رقم 167 المؤرخة في 02 ماي 1995، الصادرة عن المديرية العامة للضرائب، المتضمنة أحكام التحصيل الودي للضريبة.
- (3) القانون رقم 07-23 المؤرخ في 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي الجديد (بديل القانون 90-21).

ثانيا :الكتب

- (1) بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- (2) زغود علي، المالية العامة، الطبعة 4، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- (3) خلاص رضا، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- (4) عدلي سوزي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- (5) محرزى عباس محمد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- (6) محرزى محمد، اقتصاديات الجبائية والضرائب، الطبعة 4، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- (7) نور عبد الناصر، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة 2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.
- (8) بوزايدة محمد، جباية المؤسسات: دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

ثالثا :المجلات العلمية

- (1) برحمون حياة، "دور رقمنة الإدارة الجبائية في الرفع من التحصيل الجبائي – مركز الضرائب لروبية كنموذج"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 24، العدد 02، 2024.
- (2) بساس أحمد، دوة محمد، "أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية – دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري"، مجلة القانون العقاري، جامعة عمار تليجي، الأغواط، المجلد 8، العدد 02، 2021.

- (3) قناص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية (دراسة حالة: مكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات)"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 5، العدد...، 2021.
- (4) شيعاوي وفاء، "إجراءات التحصيل الجبري في منازعات الضرائب المباشرة"، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة، الجزء 10، العدد 18، مارس 2010.
- (5) عبد الرحيم الكنداري، "تحصيل الديون الضريبية: مقارنة قانونية وقضائية"، منشورات مجلة الحقوق المغربية، 2012.
- (6) محمد صالح مباركي، "التحصيل الضريبي: واقع وآفاق"، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر 2021.
- (7) مسعودي علي، "فعالية التحصيل الجبري في تحسين الحصيلة الجبائية: دراسة حالة مديرية الضرائب إيليزي (2014-2021)"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، 2023.
- (8) هبول نورة، بزة صالح، "التحفيزات الجبائية وأثرها على الحصيلة الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، ديسمبر 2024.

رابعا : الرسائل الجامعية (ماجستير / دكتوراه)

- (1) ثابتة خديجة، دراسة تحليلية حول الضرائب، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011-2012.
- (2) عبد السلام مكواك، فعالية النظام الضريبي في الجزائر (دراسة خاصة بقباضة قمار لولاية الوادي)، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011-2012.
- (3) لعلا رمضاني، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- (4) محمد داودي، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، 2005.
- (5) قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

- 1) Chang, Eui Soon; Gavin, Elizabeth; Gueorguiev, Nikolay; Honda, Jiro. *Raising Tax Revenue: How to Get More from Tax Administrations?* **2020**.
- 2) Kubaje, Thompson Aneyire. *Foreign direct investments, tax revenue, and economic growth in Sub-Saharan Africa: does maximum tax apply?* **2024**.
- 3) Okunogbe, Oyebola; Santoro, Fabrizio. *Increasing Tax Collection in African Countries: The Role of Information Technology*. **2022**.

